المدخل إلى دراسة السنة النبوية

تأليف
سيد عبد الماجد الغوري

المَدخَلُ إلى دِراسَةِ
السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

حقوق الطبع والتصوير محفوظة

لـ "معهد دراسات الحديث الشريف" بسلانجور في ماليزيا

الطبعة الأولى ١٤٣٧هـ - ٢٠١٥م

INSTITUT KAJIAN HADIS
HADITH RESEARCH INSTITUTE
معهد دراسات الحديث الشريف

Edisi Pertama: 2015.

Hak cipta INSTITUT KAJIAN HADIS (INHAD)، Kolej Universiti Islam Antarabangsa Selangor (KUIS).

المدخل إلى دراسة السنة النبوية

(PENGANTAR PENGAJIAN AL-SUNNAH AL-NABAWIYYAH)

ISBN 978 967 0850 28 3

Hak cipta terpelihara. Setiap bahagian daripada terbitan ini tidak boleh diterbitkan semula، disimpan untuk pengeluaran atau dipindahkan kepada bentuk lain، sama ada dengan cara elektronik، gambar، rakaman dan sebagainya، tanpa mendapat izin bertulis daripada Penerbit INHAD terlebih dahulu.

Diterbitkan di Malaysia oleh:

INSTITUT KAJIAN HADIS (INHAD)
KOLEJ UNIVERSITI ISLAM ANTARABANGSA (KUIS)
Bandar Seri Putra, 43600, Bangi.
Selangor (Darul Ehsan)
M A L A Y S I A.

المَدْخَلُ إلى دِراسَةِ
السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

تأليفُ
سيِّد عبد الماجد الغوري

INSTITUT KAJIAN HADIS
HADITH RESEARCH INSTITUTE
معهد دراسات الحديث الشريف

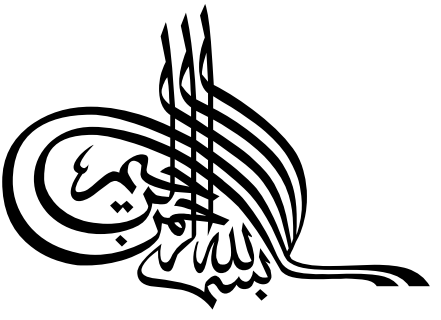
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرَّحمن الرَّحِيم

مقدمة الكتاب

الْحَمْدُ لله ربّ العالمين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّد الأوَّلِيْن والآخرين، صاحبِ الآياتِ الباهِراتِ في خَلْقِه الكامل، وخُلُقِه العظيم، وعلى آله الْخِيَرَةِ، وأصحابِه الْبَرَرَةِ، ومَن تَبِعَهم بإحسانٍ، ودعا بدعوتهم إلى يوم الدِّين.

أمَّا بعد: فإنَّ للسُّنّة النبوية مكانةً عظيمةً في التشريع الإسلامي، وتأتي مرتبتها في الأهمية بعد مرتبة القرآن الكريم، لكونها شارحةً ومبيِّنةً له؛ ولأجل ذلك تَسَمّتْ بمصدرٍ ثانٍ للدِّين وشريعته بعد القرآن الذي هو المصدرُ الأولُ لهما، كما أنها من مصادر العقيدة الإسلامية أيضاً بعد كتاب الله تعالى، فمن شَكَّ في حُجِّيتها فقد خرج من رِبْقَة الإسلام، إذ الاعتصامُ بهما سببٌ للعصمة من الوقوع في الاضطراب في فهم العقيدة؛ ولأنه يجمع الأمةَ ولا يفرِّقها، وقال جلَّ في عُلاَه: ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ﴾ [طه: ١٢٣].

وعلى ذلك فإنَّ المسلم لا يستغني عن السُّنّة النبوية بالقرآن الكريم مهما تَكثُر نعراتُ بعض الأشقياء الْمُضِلَّة بحجتهم الواهية أنَّ الله ﷻ لم يتكفَّل بحفظها كما تكفَّل بحفظ كتابه العزيز، بلى، فلقد تكفَّل الله ﷻ بحفظ كِليهما، وحَفِظَ للمسلمين القرآنَ بجهود الْحُفّاظ والقُرّاء، كما حَفِظَ لهم السُّنّةَ بجهود المحدِّثين والعلماء، ولا يجحد ذلك إلا مَن أعمى اللهُ قلبَه عن الهدي، وحَرَمه عن الرُّشْد، وطَمَس بصيرتَه عن رؤية الحقّ.

فبما أنَّ للسُّنّة النبوية هذه المكانة العظمى والأهمية الكبرى في ديننا الحنيف وشرعنا القويم، فلا بُدَّ لكل مسلمٍ مثقَّفٍ أن يكون ذا إلمامٍ جيّدٍ بأهمّ جوانبها مثل: مكانتها في الدِّين والتشريع، وضرورةِ الاحتياج إليها في كلٍّ منهما. كما يجب عليه الوقوفُ على القواعد التي تُعينه في فِقه السُّنّة، وعلى الشُّبُهاتِ المثارة في التشكيك في

حُجِّيتها. كذلك ينبغي له أيضاً الاطِّلاعُ على مصادر السُّنّة التي يُرجَع إليها في الاستدلال بها، وعلى الدرجاتِ التي تُحكَم بها الأحاديثُ من حيث الصِّحَّة والْحُسْن والضَّعْف.

ونظراً إلى أهمية تلك الموضوعات بالغة الأهمية في السُّنّة، فقد كلَّفني "معهدُ دراسات الحديث النبوي" (إنهاد) في ماليزيا بتأليف كتابٍ يتحدَّث عنها في أسلوب مبسَّط، فقمتُ بذلك بعَوْن الله تعالى وتيسيره، واقتبستُ في بعض مباحثه مما كنتُ قد ذكرتُه سابقاً في بعض مؤلَّفاتي[١].

وفي خِتام هذه الأَسْطُر لا يفوتني تقديمُ الشكر للباحثة الأستاذة خديجة فاطمة التي قامت بمراجعة الكتاب مراجعةً علميةً دقيقةً بتكليف من المعهد المذكور، وأسأل الله ﷻ أن يتقبَّل منا جميعاً هذا العملَ خالصاً لوجهه الكريم، وأن يجعله في موازين حسناتنا يومَ الدين، وآخِر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

كتبه الْمُعْتَزُّ بالله تعالى

(أبو الحسن)

سَيِّدْ عَبْدْ الْمَاجِدْ الْغَوْرِيّ

كوالالمبور ٣٠/ محرم ١٤٣٧هـ (١٢/ نوفمبر ٢٠١٥م)

[١] مثل: "مبادئ التعامُل مع السنة النبوية"، و"السنة النبوية حجيتها وتدوينها: دراسة عامة"، و"الميسَّر في علم مصطلح الحديث".

الفصل الأول

مفهومُ "السُّنّة النبوية"

ومكانتها في الدِّين والتشريع

القسم الأول: التعريف العامّ لـ"السُّنّة".

القسم الثاني: السُّنّة الصحيحة وَحْيٌ كالقرآن.

القسم الثالث: حجية السُّنّة وأدلةٌ عليها.

القسم الرابع: مَنْزلة السُّنّة من القرآن.

القسم الخامس: ضرورة التمسُّك بالسُّنّة والاتِّباع لها.

القسم الأول:

التعريفُ العامُّ للسُّنَّة

(أ) تعريف "السُّنَّة" لغةً واصطلاحاً:

أوّلاً: "السُّنَّةُ" في اللغة:

"السُّنَّة" جمعُها: "سُنَن"، ولها عِدَّةُ معانٍ في اللغة، ومن أشهرها ما يلي:

١) الطريقة المستقيمة المحمودة[١].

وبهذا المعنى فقد وَرَد لفظُ "السُّنَّة" في القرآن الكريم في أكثر من موضعٍ، منها قولُه تبارك وتعالى: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمۡ وَيَهۡدِيَكُمۡ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ وَيَتُوبَ عَلَيۡكُمۡۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [النساء:٢٦]، قال الحافظُ ابن كثير (ت٧٧٤هـ) في تفسير هذه الآية: "﴿ وَيَهۡدِيَكُمۡ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ ﴾"، يعني: طرائقهم الحميدة[٢].

وكذلك وَرَدَ لفظُ "السُّنَّةِ" بهذا المعنى في أحاديث الرَّسول ﷺ، ومنها قولُه في مَجُوس هَجَر: «سُنُّوْا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الكِتَابِ»[٣]، أي: خُذُوْهم على طريقتهم.

---

[١] انظر: "تهذيب اللغة" للأزهري: (١٢/٢١٠، ٢١٤)، و"المصباح المنير" للفيومي: ص٢٩٢.

[٢] تفسير القرآن العظيم: لابن كثير: (٢/٢٩٥).

[٣] أخرجه مالك في الموطأ، كتاب: الزكاة، باب: جزية أهل الكتاب والمجوس، برقم: (٦١٦)، عن عبد الرحمن ابن عوف رضي الله عنه.

٢) السِّيْرَة: سَواءٌ كانت حَسَنَةً أو قبيحةً[١].

وبهذا المعنى فقد استُعمِل لفظُ "السُّنّة" في القرآن الكريم في بعض المواضع، ومنها، قولُه تعالى: ﴿ وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓاْ إِذْ جَآءَهُمُ ٱلْهُدَىٰ وَيَسْتَغْفِرُواْ رَبَّهُمْ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ [الكهف: ٥٥]، فـ"السُّنّة" هنا بمعنى: السيرة.

أمّا استعماله بهذا المعنى في الحديث النبوي فقولُ رسول الله ﷺ: «مَنْ سَنَّ في الإسْلاَمِ سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُها، وأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بها بَعْدَهُ...، ومَنْ سَنَّ فِي الإسْلاَمِ سُنَّةً سَيِّئَةً؛ كانَ عَلَيْهِ وِزْرُها، وَوِزْرُ مَنْ عَمِلَ بِها مِنْ بَعْدِهِ»[٢]، يريد: مَن عَمِلَها ليقتدي به فيها[٣].

وهذان مِن أشهر معاني "السُّنّة" في اللغة، ولها غيرُ ذلك معانٍ أخرى، لا يسع المقامُ هنا لسوقها[٤].

استعمالُ كلمة "السُّنَّة" في العُرْف الإسلامي العام:

استعمل العلماءُ كلمةَ "السُّنَّةِ" منذ عصر رسول الله ﷺ استعمالاً أخَصّ من الاستعمال اللُّغَوِيّ عند العرب؛ وقَصَروا معناها على طريقته – عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ – وسيرتِه في الدِّيْن، باعتباره ﷺ جاء بدينٍ يبلِّغه عن الله ﷻ.

فالمعنى المراد للسُّنَّة هو: طريقة الإسلام، والْهَدْي النبوي، والطريقة المشروعة الْمُتَّبَعة في الدِّيْن، والمنهج النبوي الحنيف.

ومنه قولهم: "فلانٌ على سُنَّةٍ" إذا عَمِلَ على وَفْق ما عَمِلَ به النبيُّ ﷺ وأصحابُه رضي الله عنهم[٥].

---

[١] انظر: "لسان العرب" لابن منظور: (٣٩٩/٦)، انظر مادة "سن".

[٢] أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب: الزكاة، باب: الحثّ على الصدقة، برقم: (١٠١٧)، وكتاب: العلم، باب: من سن سنةً حسنة أو سيئة، برقم: (٢٠٥٩).

[٣] لسان العرب: لابن منظور: (٢٢٥/١٣).

[٤] انظر للتفصيل: "تاريخ مصطلح السنة ودلالته" للدكتور محمد خير علي فرج.

[٥] انظر: "منهج النقد في علوم الحديث" للدكتور نور الدين عتر، ص: ٢٧، و"السنة النبوية وبيان مدلولها الشرعي" للشيخ عبد الفتاح أبي غدة، ص١٧، و"الاتجاه العلماني المعاصر في دراسة السنة النبوية: دراسة نقدية" للأستاذ غازي الشمري، ص: ٤٨.

وكذلك قولُهم: "فلانٌ على بدعةٍ" إذا عَمِلَ على خِلاف ما عَمِلَ به النبيُّ ﷺ وأصحابُه ﷺ، أو أحدَثَ في الدِّيْن ما لَمْ يَكُنْ عليه السَّلَفُ الصَّالِحُ [١].

ثانياً: "السُّنَّة" في الاصطلاح:

تُطلَق "السُّنَّةُ" عند المحدِّثين على: ما أُضيفَ إلى النبيِّ ﷺ، من قَوْلٍ [٢]، أو فِعْلٍ [٣]، أو تقريرٍ [٤]، أو صِفَةٍ خُلُقِيَّةٍ [٥] أو خِلْقِيَّةٍ [٦]، أو سِيْرَةٍ...، سواء أكان ذلك قبل بعثته [٧] – عليه الصَّلاة

---

[١] انظر: "أصول الحديث" للدكتور محمد عجاج الخطيب: ص:٢٧.

[٢] مثلُ قوله عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «إنَّمَا الأعْمَالُ بالنِّيَّاتِ»، (أخرجه البخاري في أول الصحيح، عن عمر بن الخطاب ﷺ). والأحاديثُ القوليةُ كثيرةٌ، وهي التي تُمثِّل جَمْهَرةَ السُّنَّةِ، وعليها مدارُ التشريع في الإسلام.

[٣] مِثل: أدائه – عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ – الصَّلاةَ بهيئاتها المعروفة، وكيفيةِ وضوئه، وأدائه لشعائر الْحَجِّ، وغير ذلك من أفعالٍ لَيْسَتْ جبلِّيَّةً. ومثاله: قولُ عبد الله بن مالك بن بُحَيْنَة ﷺ: "أنَّ النبيّ ﷺ كان إذا صَلَّى فَرَّج بين يَدَيْهِ حتّى يَبْدُوَ بَيَاضُ إبْطَيْهِ". (أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب: الصلاة، باب: يُبدي ضبعيه ويجافي في السجود، برقم: ٣٩٠).

[٤] هو عبارةٌ عن سُكوت النبيِّ ﷺ عن إنكار قولٍ، أو فعلٍ صَدَر عن أحدٍ من أصحابه ﷺ في حَضْرَته، أو في غَيْبَتِه، أو في عصره، وعَلِمَ به ﷺ وقَرَّرَه إمَّا بمُوافَقته، أو استبشارِه، أو استحسانه، وإمَّا بمجرَّد عَدَمِ إنكارِه. ومثاله: عن أنس بن مالكٍ ﷺ قال: "كُنَّا نُصَلِّي على عَهْد رسولِ الله ﷺ رَكْعَتَيْنِ بعد غُروب الشَّمْس، قَبلَ صلاةِ المغرب، كان ﷺ يَرانا نُصَلِّيْهما، فلَمْ يَأمُرْنا، ولَمْ يَنْهَنا"[٤]. (أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب: صلاة المسافرين، باب: استحباب ركعتين قبل صلاة المغرب، برقم: ٨٣٦). فلَمْ يُنكِر النبيُّ ﷺ على فِعلهم ذلك، فمِثْلُ هذا السُّكوتِ منه – عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ – يَدُلُّ على جواز القَوْلِ أو الفِعْلِ؛ لأنه لا يَسْكُت على باطِلٍ.

[٥] أي: منسوبةٌ إلى الأخلاق، كقول عليِّ بن أبي طالب ﷺ: إنَّ النبي ﷺ "كان دائمَ البِشْر، سَهْلَ الْخُلُق، لَيِّنَ الجانب، ليس بفَظٍّ ولا غَلِيْظٍ، ولا صَخَّاب، ولا عَيَّاب، ولا مَشَّاحٍ...". (انظر: "جامع الترمذي"، أبواب المناقب، باب: ما جاء في صفة النبي ﷺ، رقم الحديث: ٣٦٤٢).

[٦] أي: ما يتعلَّق بالجسد، كقول هِنْد بن أبي هَالَة ﷺ: إن النبي ﷺ "كانَ رَبْعَةً، وهو إلى الطُّوْل أقرَبُ، شديدَ البَيَاضِ، أسودَ شَعْرِ اللِّحيةِ، حَسَنَ الثَّغْرِ، أَهْدَبَ أشْفَارِ العَيْنَيْنِ، بُعَيْدَ ما بين الْمَنْكَبَيْنِ...". (أخرجه البخاري في الأدب المفرد، باب: إذا التفت التفت جميعاً، برقم: ١١٥٥).

[٧] كتحنُّثه ﷺ في غارِ حِراء.

والسَّلام – أم بعدها، وسواء أَثْبَتَ ذلك حُكماً شرعياً أم لا[١]، كما أنَّها تَشتمِل أيضاً على سكناتِ النبيِّ ﷺ وحركاتِه في اليقظة والمنام[٢].

إلى جانب المعنى السَّابق الذي يَدُلُّ عليه لفظُ السُّنَّةِ، فقد يُطلِق المحدِّثون لفظَ "السُّنَّةِ" على ما عَمِلَ به أصحابُ رسولِ الله ﷺ، بدِلالة قولِه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِيْ، وسُنَّةُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِيْنَ الْمَهْدِيِّيْنَ، تَمَسَّكُوْا بِهَا، وَعَضُّوْا عَلَيْهَا بالنَّواجِذ[٣]»[٤]، وفي هذا الحديثِ أضاف النبيُّ ﷺ السُّنَّةَ إلى الخلفاء الرّاشِدين ﷺ إضافتَها إلى نفسه[٥].

وهذا التعريف للسُّنَّة معروفٌ ومتداولٌ عند المحدِّثين، أمّا الأصوليِّون والفقهاء فيختلف عندهم تعريفُها عن تعريف المحدِّثين، حيث يعرِّف "الأصوليّون" بأنَّها: "ما أُضيف إلى النبيِّ ﷺ من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ"، فهم يَجْعَلُونها خاصَّةً بالنبيِّ ﷺ، ولا يَذكُرُون فيها "الوصفَ الْخُلُقِيَّ والْخِلْقِيَّ"؛ وذلك لأنَّهم يَبحَثُون فيها كمصدرٍ للتَّشريع، والتَّشريعُ يَثْبُتُ بالقول أو الفعلِ أو التقريرِ من النبيِّ ﷺ[٦]، لا بوصفه.

أمّا الفقهاء فتعريف "السُّنَّة" عندهم: ما ليس بواجبٍ[٧]، وعندهم تُطلَق "السُّنَّةُ" أيضاً على: ما يُثاب فاعلُه ولا يُعاقَب تارِكُه"[٨].

---

[١] انظر: "أصول الحديث" للدكتور محمد عجاج الخطيب، ص: ٢٣.

[٢] انظر: "الوسيط في علوم ومصطلح الحديث" للشيخ أبي شهبة، ص: ١٤.

[٣] النواجذ: جمعُ "النَّاجِذ" وهو: آخر الأضراس، وللإنسان أربعة نواجذ في أقصى الأسنان، ويُسَمَّى ضرس الحلم؛ لأنه ينبت بعد البلوغ وكمالِ العقل، يقال: ضحك حتى بدت نواجذُه. (انظر: "مختار الصحاح" للرازي، فصل الجيم).

[٤] أخرجه أبو داود في السنن، كتاب: السنة، باب: لزوم السنة، برقم: (٤٦٠٧)، عرباض بن سارية ﷺ، وهو حديث صحيح.

[٥] انظر: "الموافقات" للشاطبي: (٤/٣-٥).

[٦] منهج النقد في علوم الحديث: للدكتور نور الدين عتر، ص: ٢٨.

[٧] انظر: "إرشاد الفحول" للشوكاني، ص: ٦٧.

[٨] انظر: "منهج النقد في علوم الحديث" للدكتور عتر، ص: ٢٨.

(ب) الفَرْقُ بين "الحديث" و"السُّنّة":

"الحديث" ما أُضِيْفَ إلى النبيِّ ﷺ من قولٍ، أو فعلٍ، أو تقريرٍ، أو وصفٍ خِلْقِيٍّ أو خُلُقِيٍّ، أو ما أُضِيْفَ إلى الصَّحابِيِّ أو التَّابِعِيِّ[١].

وأمَّا الفرقُ بينه وبين "السُّنَّة" فهو كالآتي:

- أنَّ استعمال لفظِ "الحديث" خاصٌّ بكُلِّ ما يُنقَل عن الرسول ﷺ وأصحابِه ﷺ من الأقوال والأفعال وغيرِها.
- وأنَّ استعمال لفظِ "السُّنَّة" خاصٌّ بما كان عليه العملُ المأثورُ عن النبيِّ ﷺ وعن أصحابه ﷺ في الصَّدْر الأوَّل.

****

[١] انظر: المرجع السابق، ص: ٢٧.

القسم الثاني:

السُّنَّةُ الصَّحِيْحَةُ وَحْيٌ كالقرآن

معنى "الوَحْي" في اللغة: الإعلامُ الخفيُّ السريعُ الخاصُّ لمن يُوجَّه إليه بحيث يَخْفَى على غيره. وأمَّا في الشَّرع فمعناه: إعلامُ الله لأحد أنبيائه بحُكْمٍ شرعيٍّ، أو نحوِه[1].

كما أنَّ اللهَ ﷻ أَوْحَى إلى نبيِّه محمد ﷺ القرآنَ الكريمَ؛ كذلك أَوْحَى إليه معه بيانَه الحكيمَ أيضاً، فقال: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ...﴾ [النحل /٤٤]، وقال الإمام البَغَوِيُّ (ت٥١٠ هـ) في تفسير هذه الآية: "أراد بـ ﴿ ٱلذِّكْرَ ﴾ الوحيَ، وكان النبيُّ ﷺ مبيِّناً للوحي، وبيانُ الكتاب يُطلَب من السُّنّة"[2].

كذلك بَيَّن الله ﷻ في موضع آخَر من مُحكَم تَنْزيله: أنَّ بيانَ النبيِّ ﷺ للقرآن ليس نَابعاً من تِلْقاء نفسه، وإنما هو وَحْيٌ من ربِّه، فقال تبارك وتعالى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴿١٨﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ[3] ﴾ [القيامة: ١٨، ١٩]، فقد نَسَبَ اللهُ ﷻ في هذه الآيةِ البيانَ إلى نفسه إذْ قال: ﴿ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ﴾؛ وذلك للتَّنْبيه إلى أنَّ نبيَّه محمَّداً ﷺ لا يأتِي بشيءٍ

---

[1] انظر: "دراسات في علوم القرآن الكريم" للدكتور فهد الرومي، ص: ١٩١.

[2] مَعالِم التَّنْزيل (المسمَّى بتفسير البغوي): للإمام الحسين بن مسعود البغوي: (٢١/٥).

[3] يقول الحافظُ ابن كثير في تفسير هذه الآيةِ عند قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ﴾: "أي: بعد حفظه وتلاوته؛ نبيِّنه لك، ونوضِّحه، ونُلهِمك معناه على ما أردنا وشرعنا...، وقال ابن عباس، وعطية العوفي، وقتادة: ﴿ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ﴾، تبيينُ حلالِه وحرامِه". (انظر "تفسير القرآن العظيم" لابن كثير: ٥٧٨/٤).

من قِبَلِ نفسه، وإنما يأتي بما أَوْحَاهُ إليه ربُّه ﷻ، كما قال: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝ عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ[1] ﴾ [النجم: ٣-٥].

والدليلُ على ذلك قولُه ﷺ عن صاحِبَي القَبْرَين اللَّذَيْن مَرَّ بهما، وسَمِعَ صوتَهما مِن داخِلِ قَبْرَيْهِما، فقال: «يُعَذَّبانِ، وما يُعَذَّبانِ في كبيرٍ»، ثم قال: «بَلَى! كانَ أَحَدُهُمَا لا يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِه[2]، وكانَ الآخَرُ يَمْشِيْ بالنَّمِيْمَةِ»[3].

فهذا إنباءٌ عن الله ﷻ للرَّسول ﷺ، وإلاَّ كيف تَسنَّى له – عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ – أن يَعلَم مِن تِلقاء نفسِه، ومِن غير وَحْيٍ بأنَّ صاحِبَي القَبْرَيْن يُعذَّبان، إنْ لم يَنْزِلْ عليه وَحْيٌ من الله – تبارك وتعالى– بذلك؟، إنَّ شيئاً مِن ذلك لم يَكُنْ لِيَحْدُث لولا نزولُ الوحيِ على الرَّسول ﷺ بهذا الخبر.

أدلّةٌ من القرآن الكريم والآثار الشريفة على أنَّ "السُّنَّة" وحيٌ من الله تعالى:

أوّلاً: من القرآن الكريم:

والأدلَّةُ على أنَّ "السُّنَّة" وحيٌ كالقرآن كثيرةٌ، منها الآياتُ التي اقْتَرَنَتْ فيها كلمةُ "الحكمةِ" بالقرآن بمعنى "السُّنَّةِ"، مِثل قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ.﴾ [البقرة:١٢٩]، وقولِه تعالى: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً مِّنكُمْ يَتْلُواْ عَلَيْكُمْ ءَايَـٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُواْ تَعْلَمُونَ.﴾ [البقرة:١٥١]، وغيرهما من الآيات الكثيرة التي وردت فيها كلمةُ "الحكمة" مقرونةً بـ"الكتاب".

---

[1] هو جبريل عليه السَّلام، معلِّم القرآن الناقل عن ربِّ العِزَّة، الشديد بقُواه العلمية والعملية.

[2] أي: لا يَستُر عورتَه حين يتبوَّل، ولا يتنَزَّه من البول.

[3] أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب: الوضوء، باب: من الكبائر أن لا يستتر من بوله، برقم: (٢١٦)، عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.

وقال الإمام الشَّافعي (ت٢٠٤ هـ) في كتابه "الرسالة" بعد أنْ ساقَ الآياتِ المذكورةَ: "ذَكَر اللهُ الكِتابَ وهو القرآنُ، وذَكَر الحِكمةَ؛ فسَمِعْتُ مَنْ أَرْضَى مِن أهل العِلم بالقرآن يقول: الحِكمةُ: سُنَّةُ رسولِ الله ﷺ..." [١].

فتُؤكِّد هذه الآياتُ: أنَّ "السُّنَّة" التي سُمِّيَتْ بـ"الحكمة" في القرآن، فإنها مثلُ الوحي الذي نَزَل على النبيِّ ﷺ بالقرآن، كما في قول الله ﷻ: ﴿ ذَٰلِكَ مِمَّآ أَوۡحَىٰٓ إِلَيۡكَ رَبُّكَ مِنَ ٱلۡحِكۡمَةِۗ ﴾ [الإسراء: ٣٩].

ثانياً: من الآثار:

قال التابعيّ حَسَّان بن عَطِيّة (ت١٣٠ هـ) رحمه الله: "كان جبريلُ يَنْزِلُ على النبيِّ ﷺ بالسُّنَّة كما يَنْزِل عليه بالقُرآن" [٢].

ويؤكِّد ذلك ما رواه الإمامُ البخاريُّ في صحيحه: أنَّ يَعْلَى بنِ أُمَيَّةَ كان يَقُول: "لَيْتَنِي أَرَى رسولَ اللَّهِ ﷺ حين يُنْزَلُ عليه الوحيُ. فلَمَّا كان النَّبِيُّ ﷺ بِالْجِعْرَانَةِ [٣] وعليه ثَوْبٌ قد أَظَلَّ عليه، ومعه نَاسٌ من أصحابه، إذْ جاءَهُ رجلٌ مُتَضَمِّخٌ [٤] بطِيْبٍ، فقال: يا رسولَ اللَّهِ! "كيف تَرَى في رَجُلٍ أَحْرَمَ بعُمْرَةٍ في جُبَّةٍ بعدما تَضَمَّخَ بالطِّيْبِ؟". فنَظَر النبيُّ ﷺ ساعةً، فجاءه الوحيُ، فأشارَ عُمَرُ إلى يَعْلَى بيده أنْ تَعَالَ، فجاءَ يَعْلَى فأَدْخَلَ رأسَه، فإذا النَّبِيُّ ﷺ مُحْمَرُّ الْوَجْهِ، يَغِطُّ [٥] كذلك ساعةً، ثُمَّ سُرِّيَ عنه فقال: «أَيْنَ الَّذِي يَسْأَلُنِي عَنْ الْعُمْرَةِ آنفاً؟». فَالْتُمِسَ الرَّجُلُ، فَأُتِيَ به، فقال: «أَمَّا الطِّيْبُ الَّذِي بِكَ

---

[١] الرسالة: ص: ٧٨.

[٢] أخرجه الدارمي في مقدمة السنن، باب: السنة قاضية على الكتاب، (١٥٢/١)، برقم: (٥٩٤).

[٣] موضعٌ قريب من مكَّة، وهي: في الحِلّ، وميقاتٌ للإحرام. (النهاية في غريب الحديث والأثر: لابن الأثير، ٢٦٩/١).

[٤] أي: متلطِّخُ.

[٥] يَغِطُّ، أي: يصوت ويردِّد النَّفَسَ في خياشيمه.

فَاغْسِلْهُ ثَلاَثَ مَرَّاتٍ. وَأَمَّا الْجُبَّةُ فَانْزِعْهَا، ثُمَّ اصْنَعْ فِي عُمْرَتِكَ كَمَا تَصْنَعُ فِي حَجِّكَ[١]».

فيُستَدلّ مِن ذلك على أنَّ "السُّنّة" وحيٌ مِن عند الله تبارك وتعالى، كما هو الحالُ في القرآن الكريم، ولكنَّ الفرق بينهما كالآتي:

- أنَّ "القرآن" نَزَل كلُّه بواسطة جبْريل عليه السَّلامُ. و"السُّنّة" نزلتْ بواسطةِ جبْريل والإلهام والمنام.
- أنَّ "القرآن" معجزةٌ باقيةٌ إلى الأبد، و"السُّنّة" ليست كذلك.
- أنَّ "القرآن" تَعَيُّنُ قراءتِه في الصَّلاة، و"السُّنّة" لا تَصِحُّ صلاةُ مَن قرأها فيها.
- أنَّ حُرْمَة مَسّ "القرآن" لِلْمُحْدِث، وحرمةُ تلاوته للجُنُب والحائض والنُّفَساء. و"السُّنَّة" خلافاً لذلك.
- أنَّ التعبُّد بقراءت "القرآن" على كلِّ حرفٍ منه عشر حسناتٍ كما في الحديث: «مَنْ قَرَأَ حَرْفاً مِنْ كِتَابِ اللهِ فَلَهُ به حَسَنَةٌ، والْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا، لاَ أَقُوْلُ لَكُمْ: ﴿الٓمٓ﴾ حَرْفٌ، وَلَكِنْ أَلِفٌ حَرْفٌ، وَلاَمٌ حَرْفٌ، وَمِيْمٌ حَرْفٌ»[٢]. أمّا "السُّنّة" فإنها غير متعبّدة بتلاوتها.
- أنَّ "القرآن" حُرْمَة روايته بالمعنى، بينما تَجُوز روايةُ "السُّنّةِ" بالمعنى.

****

[١] صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب: نزول القرآن بلسان قريش والعرب، رقم الحديث: (٤٩٨٥).

[٢] أخرجه الترمذي في الجامع، فضائل القرآن، باب: ما جاء في من قرأ حرفاً من القرآن، برقم: (٢٩١٠)، عن محمد بن كعب القُرَظي ﷺ.

القسم الثالث:

حُجِّيَّةُ السُّنَّةِ وأدِلَّةٌ على إثباتها

أجمع علماء الإسلام قاطبةً على القول بالاحتجاج بالسُّنَّة: إنَّها كالقرآن الكريم في تحليل الحلالِ وتحريمِ الحرامِ، وأكَّدُوا وُجوبَ الأخذِ بالسُّنَّة والاحتجاج بها كوُجوب الأخذِ بالقرآن والاحتجاجِ والعملِ به تماماً، واستدلُّوا على ذلك بآياتٍ من كتاب الله تعالى، وأحاديث من سُنَّة رسوله ﷺ، وهذه بعضٌ من تلك الأدلة نعرضها فيما يلي:

(أ) أدلة "حُجِّيَّةُ السُّنَّةِ" من القرآن الكريم والأحاديث النبوية:

أولاً: أدلة حجية "السُّنَّة" من القرآن الكريم:

إنَّ القرآن حافلٌ بأدلَّةٍ قاطعةٍ على وُجوب قبولِ سُنَّةِ النبيِّ ﷺ كمصدرٍ تشريعيٍّ، ومُكْمِلٍ للدِّين وشريعتِه، ومنها قولُ الله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾ [النساء:٥٩]، وقولُه ﷻ: ﴿قُلۡ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَۖ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [آل عمران:٣٣]، وقولُه تعالى: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ﴾ [آل عمران:١٣٢].

وغيرُ ذلك آياتٌ كثيرةٌ أَمَرَ اللهُ ﷻ فيها عبادَه بطاعته مُقرِناً معه بطاعة رسولِه ﷺ، فطاعةُ اللهِ بالرُّجوع إلى كتابه العزيز، وطاعةُ الرسولِ ﷺ بالرجوع إلى سُنَّتِه المطهَّرة.

كما وَرَدَتْ آياتٌ كثيرةٌ في القرآن الكريم أَمَرَ اللهُ ﷻ فيها عبادَه بطاعة رسولِه ﷺ على الانفراد، والتي تَدُلُّ على وجوب طاعته واتِّباعِه، والأخذِ بما أتى به، والتسليمِ لِحُكمه، ومن تلك الآيات: قولُه ﷻ: ﴿قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ﴾. [آل عمران:٣١]، وقولُه تبارك وتعالى: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ﴾. [النور:٥٦]، وقولُه تعالى: ﴿وَمَا ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ﴾ [الحشر:٧]، وغيرها العديد من الآيات الكريمة التي وردت في هذا الباب.

كذلك وَرَدَتْ في القرآن الكريم آياتٌ متعدِّدة أَمَرَ اللهُ ﷻ فيها عبادَه على طاعة رسولِه ﷺ مُطلَقاً سواءٌ كان في حياته أو بعد مماته. أمَّا في الحياة فهو بطاعته – عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ – فيما أَمَرَ ونَهَى. وأمَّا بعد الممات فهو بطاعته باتِّباع سُنَّتِه، ومِن تلك الآيات: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء:٥٩][1].

ومنها قولُه تعالى: ﴿لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٞ لِّمَن كَانَ يَرۡجُواْ ٱللَّهَ وَٱلۡيَوۡمَ ٱلۡأٓخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرٗا﴾. [الأحزاب:٢١]، وهذه الآيةُ أصلٌ كبيرٌ في التأسِّي برسول الله ﷺ في أقواله وأفعالِه وأحوالِه[2].

---

[1] والمرادُ من "الرَّدِّ إلى الله" في هذه الآية: الرَّدّ إلى كتابه العزيز "القرآن الكريم". والمرادُ من "الرَّدِّ إلى الرسول ﷺ": الرَّدّ إليه ما كان حَيّاً، فإذا ماتَ فالرَّدُّ إلى سُنَّته المطهَّرة انظر: "جامع بيان العلم وفضله": لابن عبد البر: (١٩٠/٢).

[2] تفسير القرآن العظيم: لابن كثير: (٦٢٦/٣).

ومِمّا سبق في تلك الآيات الكريمة، تَثْبُت منها حُجِّيَّةُ السُّنَّةِ النبويةِ بوضوحٍ كليٍّ، ما يُوجِب على المسلمين طاعةَ نبيِّه ﷺ، واتِّباعَ سُنَّتِه المشرَّفة في سائر شؤون حياتهم.

ثانياً: أدلَّة حُجِّيّة "السُّنّة" من الأحاديث النبوية:

أمّا الأدلة الواردة في الأحاديث النبوية على حجية السنة فمنها ما رواه الْمِقْدَامُ بن مَعْدِيْكَرِبَ ﷺ عن رسول الله ﷺ أنه قال: «أَلاَ إِنِّي أُوْتِيْتُ الْقُرْآنَ ومِثْلَهُ مَعَهُ!! »[1]، وكذلك ما رواه عبدُ الله بن عَبَّاس – رضي الله عنهما – عن النبيّ ﷺ أنه قال: «إِنِّيْ قَدْ تَرَكْتُ فِيْكُمْ مَا إِنِ اعْتَصَمْتُمْ بِهِ فلَنْ تَضِلُّوْا أَبَداً: كِتَابَ اللهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّه»[2].

ومما جاء في هذين الحديثَين يَدُلّ على حُجِّيَّة السنةِ النبويةِ دلالةً قويةً، حيث لا مجالَ لإنكارها.

(ب) التحذير عن مخالفة السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ وإنكارِ حُجِّيتها:

ومما ورد آنفاً في تلك الآيات القرآنية والأحاديث النبوية يُورِثنا يقيناً صادقاً بوُجوب طاعةِ النبيِّ ﷺ واتِّباعِ سُنَّتِه الشريفة.

أمّا مَن ذهب إلى مُخالَفة سُنَّة النبيِّ ﷺ فلقد حَذَّرنا منه القرآنُ الكريم تحذيراً شديداً وقال: ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [النور: ٦٣]. فبَيَّنَت الآيةُ: أنَّ سببَ عذابِ هؤلاء: مخالفتُهم لله تعالى، وعِصيانُهم لرسوله ﷺ.

---

[1] أخرجه أبو داود في السنن، كتاب: السنة، باب: النهي عن الجدل في القرآن، برقم: (٤٦٠٤)، وهو حديث صحيح.

[2] أخرجه الحاكم في "المستدرك"، كتاب العلم، (١/١٧١)، برقم: (٣١٨)، وصحَّحه.

وكذلك مَن ذهب إلى إنكار حُجِّيَّة السُّنَّةِ ووُجُوْبِ العملِ بها؛ فقد حَكَم جماهيرُ العلماء بكفره، قال الإمامُ ابن حَزْم الظاهري (ت٤٥٦ هـ): "ولو أنَّ امْرءاً قال: لا نَأخُذ إلاَّ ما وَجَدْنا في القرآن لكان كافِراً بإجماع الأمة... "[١]، وقال أيضاً: "وقائِلُ هذا كافرٌ مُشرِكٌ حلالُ الدَّمِ والمالِ"[٢].

****

[١] إحكام الأحكام: لابن حزم: (٢/٨٠).

[٢] المرجع السابق: (٢/٨٠).

القسم الرابع:

مَنْزِلَةُ السُّنَّةِ من القرآن

تَظهَرُ أهميةُ "السُّنَّة النبوية" في علاقتها مع القرآن الكريم: أنَّها تُفسِّر لآيات القرآن، وتُبيِّن مُرادَ اللهِ تعالى فيها، وتُفصِّل ما أَجْمَلَه، وتُوضِّح ما أُشْكِلَ في فهمه، وتُبيِّن ما أَبْهَمَه، وتُقيِّد ما أَطْلَقَه، وتُخَصِّص ما عَمَّمه، وتَزِيْد أحكاماً سَكَت عنها القرآنُ، كما سيتّضح ذلك من الأمثلة الآتية:

أولاً: تفسيرُ السُّنَّةِ النبويةِ وتفصيلُها وتوضيحُها وتبيينُها لآيات القرآن الكريم:

جاءت السُّنَّةُ النبويةُ مُفسِّرةً ومُفصِّلةً ومُوضِّحةً ومُبيِّنةً للأحكام الْمُجْمَلة والْمُشْكِلة والْمُبْهَمة في آياتٍ عديدةٍ من القرآن الكريم؛ فلولا السُّنَّةُ لَمَا عُرِفَ تفسيرُ وتفصيلُ وتوضيحُ وبيانُ تلك الأحكامِ في القرآن، كما تُوضِّح ذلك هذه الأمثلةُ:

من أمثلة تفسير السُّنَّةِ لآيات القرآن:

ما رواه الإمامُ البخاريُّ في صحيحه عن البَرَاء بن عازِب ﷺ أنَّ رسول الله ﷺ قال: «الْمُسْلِمُ إذا سُئِلَ فِي القَبْرِ؛ يَشْهَدُ: أنْ لاَ إِلهَ إِلاَّ اللهُ، وأنَّ مُحَمَّداً رَسُوْلُ اللهِ. فهذا الحديثُ هو تفسيرٌ لهذه الآية: ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْأَخِرَةِ ﴾»[1].

[1] انظر: صحيح البخاري، كتاب: التفسير، سورة إبراهيم عليه الصلاة والسلام، رقم الحديث: (٤٦٩٩).

ومن أمثلة تفصيل السُّنَّةِ ما أَجْمَلَه القرآنُ:

"الصَّلاَةُ": الَّتي لم تُذكَر في القرآن إلاَّ بعضُ أجزائها، كقوله ﷻ: ﴿ ٱرۡكَعُواْ وَٱسۡجُدُواْ ﴾ [الحج: ٧٧]، وقولِه ﷻ: ﴿وَطَهِّرۡ بَيۡتِيَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلۡقَآئِمِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ ﴾ [الحج: ٢٦].

فقد ذُكر في القرآنِ القيامُ والرُّكوعُ والسُّجودُ، ولم يُذكَر جلوسُ التشهُّدِ، وعددُ السَّجداتِ والرَّكعات، والصَّلواتِ، وأوقاتِ الصَّلاة؛ فجاءت السُّنَّةُ ببيان ذلك كلِّه مُفَصِّلةً، وبَيَّنَتْ عددَ سجداتِها وركعاتِها وكيفياتِها وصلاتِها وأوقاتِها.

وكذلك "الزَّكَاةُ": الَّتي ذَكَرها القرآنُ مُجْمَلةً في الآية: ﴿ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾[البقرة:٤٣]، ولَمْ يُبَيِّنْ مِقْدَارَها، ولَمْ يُخبِر من أيّ الأموال تُؤخَذُ، ومَتَى تَجِبُ، وعلى مَنْ تَجِبُ؛ فبَيَّنَتْ السُّنَّةُ كُلَّ ما أجمله القرآنُ في تلك الآية.

ومن أمثلة توضيح السُّنَّةِ ما أُشْكِل في فهم القرآن:

ما رَوَاه الإمامُ البخاريُّ عن عبد الله بن مسعود ﷺ أنَّه قال: لَمَّا نَزَلَتْ هذه الآيةُ: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلۡأَمۡنُ وَهُم مُّهۡتَدُونَ ﴾ [الأنعام: ٨٢]؛ فحَمَل الصحابةُ معنى "الظُّلْمِ" على حقيقته، فشَقَّ ذلك عليهم، وجاؤوا إلى رسول الله ﷺ، فقالوا: أَيُّنا لَمْ يَلْبَسْ إيمانه بظُلْمٍ؟ فقال ﷺ: «إِنَّهُ لَيْسَ بِذَاكَ، أَلاَ تَسْمَعُوْنَ إلى قولِ لُقْمَان: ﴿ إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٌ ﴾»[1].

وقد فَهِمَ الصَّحابةُ ﷺ أنَّ المراد بالظُّلْمِ في هذه الآية عُمُوْمَ الظُّلْمِ، فيَدخُل في ذلك ظلمُ الإنسانِ نفسَه بتقصيره في بعض الحقوق، فأزالَ الرسولُ ﷺ هذا الإشكالَ

[1] صحيح البخاري، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: قول الله تعالى: ﴿ وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا لُقۡمَٰنَ ٱلۡحِكۡمَةَ ﴾ ، برقم: (٣٤٢٩).

بأنَّ الظُّلْمَ ليس على عُمومه، وإنَّما المقصودُ منه: الشِّرْكُ بالله ﷻ، الذي هو أَعْظَمُ أنواعِ الظُّلْمِ[1].

ومن أمثلة بيان السُّنة ما أَبْهَمَه القرآنُ:

إبهامُ القرآنِ الكريم معنى: (الْخَيْط الأَبْيَض والأَسْوَد) في الآية: ﴿ وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ﴾ [البقرة: ١٨٧]؛ فَبَيَّنَتِ السُّنَّةُ أنَّ المرادَ منه: سَوَادُ اللَّيْلِ وبَيَاضُ النَّهارِ.

ثانياً: تقييدُ السُّنَّةِ النبويةِ ما أَطْلَقَه القرآنُ الكريمُ:

لقد أطلق القرآنُ كثيراً من الأحكام دُون تقييدٍ.

ومن الأمثلة على ذلك:

إطلاقُ القرآنِ في قطع يد السَّارِقِ دون تقييدٍ، كقول الله تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾ [المائدة: ٣٨]. ففي هذه الآيةِ أمرٌ مُطلَقٌ بقطع اليد في كل سَرِقَةٍ سواءً كانت كثيرةً أو قليلةً، وسواءً كان السَّارِقُ عاقلاً أو كان غيرَ عاقلٍ.

غير أنَّ "السُّنَّة" جاءَتْ على هذا الإطلاق، وقَيَّدَتْه بقطع يدِ السَّارِقِ البالغِ العاقلِ، بتقييد مِقْدَارِ السَّرِقَة، كما في الحديث: «لا تُقْطَعُ يَدُ السَّارِقِ إلاَّ في رُبُعِ دينارٍ فَصَاعِداً»[2].

ثالثاً: تخصيصُ السُّنَّةِ النبويةِ ما عَمَّمَه القرآنُ الكريمُ:

ومن الأمثلة على ذلك:

تعميمُ القرآنِ تحريمَ "الْمَيْتَة" في الآية: ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة:١٧٣].

---

[1] موقف المدرسة العقلانية من السنة النبوية: للأستاذ الصادق الأمين الصادق: (١/٤٤).

[2] أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب: الحدود، باب: حدّ السرقة ونصابها، برقم: (١٦٨٤)، عن عائشة رضي الله عنها.

فخَصَّصَتْ السُّنَّةُ أنَّ تحريم الْمَيْتَة بما عَدَا مَيْتَةِ السَّمَكِ والْجَرَادِ، وبما عَدَا الكَبِدِ والطِّحَال، وذلك في حديثٍ رواه عبدُ الله بن عمر – رضي الله عنهما – عن رسول الله ﷺ أنه قال: «أُحِلَّتْ لنا مَيْتَتَانِ ودَمَانِ، فَأمَّا الْمَيْتَتَانِ فَالْحُوْتُ وَالْجَرَادُ، وَأمَّا الدَّمَانِ فَالْكَبِدُ والطِّحَالُ»[1].

رابعاً: نَسْخُ السُّنَّةِ النبويةِ بعضَ ما شَرَّعَه القرآنُ الكريمُ من أحكامٍ:

ومن الأمثلة على ذلك:

نَسَخَتْ السُّنَّةُ الوَصِيَّةَ للوالِدَيْن وعُمومِ الوَرَثَـــةِ، بينما شَرَعَها القرآنُ في هذه الآيـــــة: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة: ١٨٠].

فقد نَصَّت هذه الآيةُ على الوصية للوالِدَين وهما من الوَرَثة، لذلك لهما حقٌّ مقرَّرٌ معلومٌ، لكن جاءت السُّنَّة فنَسَخَتْ حُكْمَ الوصيةِ لكُلِّ وارثٍ بحديث: «إنَّ اللهَ قَدْ أَعْطَى لِكُلِّ ذِيْ حَقٍّ حَقَّهُ، فَلاَ وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ»[2]، فنُسِخَتْ تلك الآيةُ بالسُّنَّة الثابتة[3].

خامساً: زيادةُ السُّنَّةِ النبويةِ أحكاماً سَكَت عنها القرآنُ الكريمُ:

جاءت "السُّنَّةُ" بأحكامٍ زائدةٍ على ما في القرآن، فأَوْجَبَتْ أمراً سَكَت القرآنُ عن إيجابه، وحَرَّمتْ أمراً سَكَت القرآنُ عن تحريمه، وهذا النوعُ من الزيادة يُعبَّر عنه بـ"استقلال السُّنَّةِ بالتَّشريع".

---

[1] أخرجه ابن ماجه في السنن، أبواب: الأطعمة، باب: الكبد والطحال، برقم: (٣٣١٤)، وهو حديث صحيح.

[2] أخرجه أبو داود في السنن، كتاب: الوصايا، باب: ما جاء في الوصية للوارث، برقم: (٢٨٧٠)، وفي كتاب: البيوع، باب: في تضمين العارية، برقم: (٣٥٦٥)، عن أبي أمامة ﷺ، وهو حديث حسن صحيح.

[3] موقف المدرسة العقلانية من السنة النبوية: للأستاذ الأمين الصادق الأمين: (١/٤٥، ٤٥).

ومن الأمثلة على ذلك:

تحريمُ الجمعِ بين المرأةِ وعَمَّتِها، وبين المرأةِ وخالتِها، كما في الحديث: «لا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِها، ولا خالَتِها»[١].

وكذلك تحريمُ الذَّهَبِ والْحَرِيْرِ على الرِّجال، كما في الحديث: «الذَّهَبُ والفِضَّةُ، والْحَرِيْرُ والدِّيْبَاجُ، هِيَ لَهُمْ[٢] في الدُّنْيا، ولَكُمْ في الآخِرَة»[٣]، وفي حديثٍ آخَر: «مَنْ الْحَرِيْرَ في الدُّنْيا فَلَنْ يَلْبَسَهُ في الآخِرَة»[٤].

وغيرُ ذلك من الأحكام الكثيرة التي سَكَت عنها القرآنُ الكريم، فَبَيَّنَتْها السُّنَّةُ النبويةُ، وإنْ كانت تلك الأحكامُ زائدةً على ما في القرآن إلاَّ أنَّها تشريعٌ من رسول الله ﷺ، وهو مما يَجِبُ طاعته، ولا تَحِلُّ معصيتُه امتثالاً لِمَا أَمَر اللهُ ﷻ به مِن طاعة رسوله، فقد قال تعالى: ﴿ مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ عَلَيۡهِمۡ حَفِيظٗا.﴾ [النساء:٨٠].

.....

ومِمّا سبق آنفاً في هذا القِسم، يَدُلّنا دلالةً صريحةً على: أنَّ للسُّنّة النبوية أهميةً كبيرةً في دين الإسلام؛ إذ هي مصدرٌ ثانٍ لتشريعه بعد القرآن الكريم، فنصوصُه محتاجةٌ دائماً إلى البيان بالسُّنَّة في أمورٍ كثيرةٍ، لذلك قِيل في السُّنَّة إنها: "مفتاحُ القرآن".

****

[١] أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب: النكاح، باب: تحريم الجمع بين المرأة وعمتها، برقم: (١٤٠٨)، عن أبي هريرة ﷺ.

[٢] يعني: للكفار والمشركين.

[٣] أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب: اللباس، باب: لبس الحرير وافتراشه للرجال، برقم: (٥٨٣١)، عن حذيفة ﷺ.

[٤] أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب: اللباس، باب: لبس الحرير وافتراشه للرجال، برقم: (٥٨٣٢)، عن أنس بن مالك ﷺ.

القسم الخامس:

ضرورةُ التَّمَسُّكِ بالسُّنّة والاتِّباعِ لها

وقد سبق في الأقسام السابقة أنَّ السُّنّة النبوية مصدرٌ ثانٍ للتشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم الذي هو المصدر الأول له، فلمعرفة مُجمَلات القرآن، ومُقيَّداته، ومُخصّصاته، ومُطلَقاته، ومُبهَماته، لا بُدَّ لنا من الرجوع إلى السُّنّة، فبدونها فإننا لا نقدر على فهم القرآن والاحتكام إليه.

أمَّا الذين يَدعُون إلى الاكتفاء بالقرآن[1] وحده، وتركِ ما سِواه، مُحتجِّين في ذلك بقول الله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩]، فيقولون: إنَّ الله تكفَّل بحفظ القرآن، ولم يتكفَّل بحفظ السُّنّة، فنحن نكتفي بالقرآن عمَّا سِواه.

فهؤلاء يقولون بذلك كلاماً ظاهرُه الحقّ ولكن يريدون به الباطلَ، وصارت دعوتهم مِعْوَلَ هدمٍ للقضاء على شريعة الإسلام، وقد حَذَّر من هؤلاء وأمثالِهم رسولُ الله ﷺ في حديثٍ رواه عنه الْمِقْدَامُ ابن مَعْدِيْكَرِب ﷺ أنه قال: «يُوْشِكُ الرَّجُلُ مُتَّكِئاً عَلَى أَرِيْكَتِهِ[2] يُحَدِّثُ بِحَدِيْثٍ مِنْ حَدِيْثِيْ فَيَقُوْلُ: بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كِتَابُ اللهِ، فَمَا وَجَدْنَا فِيْهِ

---

[1] هم الذين يُسَمّون أنفسهم "القرآنيين"، ولمعرفة حقيقة هؤلاء يُرجَع إلى كتاب "القرآنيون وشبهاتهم حول السنة" للدكتور خادم حسين بخش، وهو أحسَنُ الكتب رَدَّتْ على مزاعمهم وأباطيلهم.

[2] الأريكة: الفراش والسرير الوَثِير، المزيَّن بالْحُلَل والأثواب في قُبَّة أو بيتٍ كما يكون للعروس.

مِنْ حَلاَلٍ اسْتَحْلَلْنَاهُ، وَمَا وَجَدْنَا فِيْهِ مِنْ حَرَامٍ حَرَّمْنَاهُ، أَلاَ وَإِنَّ مَا حَرَّمَ رَسُوْلُ اللهِ مِثْلُ مَا حَرَّمَ اللهُ»[1].

وإذا اكتفى أحدُنا بالقرآن الكريم عن السنة النبوية، فمِن أين يأتي لنا بعدد ركعات الصَّلوات وكيفية أدائها، وكذلك أنصبة الزَّكاة، ومناسك الحجِّ، وسائرِ شرائع الإسلام التي جاءت مجملةً في القرآن؟

فلا العقل يقضي بذلك، ولا الدين يَصِحُّ إذا قبلنا دَعْواهم تلك، ولعلَّ الذي أوقعهم في اللُّبْس هو فهمهم الخاطئ القاصر لقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [يوسف: ١١١]، فظَنّوا أنهم بذلك في غناء عن السُّنّة النبوية مع أنَّ الواقع ليس كذلك.

فالسُنَّة النبوية حُجَّةٌ، ولا يَكمُل الدينُ إلا بها، بالإضافة إلى ذلك أنَّها مصدرٌ زاخرٌ بالآداب والفضائل والتعليمات التي فيها تربيةُ الأمة وتوعيتها، وتوحيدُها، وتنسيقُها، وجمعُ شَمْلِها، مثلاً: التركيزُ على نِيّة الوُضُوءِ والإشادةُ بفضلها واستحضارها، وفضلُ الْخُطُوات الماضية إلى المسجد، والدعاءُ الذي يُدعَى به في الطريق، وأدبُ الدخول في المسجد، وتحيةُ المسجد، والسُّنَنُ الراتبةُ، وفضلُ انتظار الصَّلاة، وثوابُ الصَّلاة مع الجماعة، وثوابُ الأذان والإقامة، وفضلُ الإمامة وعظمتها، ومكانتها وأحكامها، والتأكيدُ على اتِّباع الإمام في أعمال الصَّلاة، وتسويةُ الصفوف، وفضلُ الْحِلَق المنصرفة إلى التعليم والتعلُّم في المسجد، وحِلَق الذِّكَر والعبادة، وآدابُ الخروج من المسجد، والدعاءُ الذي يُدعَى به عند ذاك، وما إلى ذلك من الآداب والفضائل والتعليمات التي لا يَتأتَّى لنا الوصولُ إليها إلا عن طريق السُّنّة النبوية المشرَّفة وحدها،

---

[1] أخرجه أبو داود في السنن، كتاب: السنة، باب: النهي عن الجدل في القرآن، برقم: (٤٦٠٤)، والترمذي في الجامع، أبواب العلم، باب ما نُهي عنه أن يقال عند حديث رسول الله ﷺ، برقم (٢٦٦٤)، وابن ماجه في مقدمة السنن، باب تعظيم حديث رسول الله ﷺ والتغليظ على من عارضه، برقم: (١٢)، واللفظ له، وهو حديث حسن.

التي تحوي ذلك كُلَّه، فهي آدابٌ وفضائل وتعليمات لا بُدَّ من الالتزام بها للمسلم لأداء الصَّلاة على الوجه المسنون.

وقِسْ على ذلك الصَّوْم والحجّ والزَّكاة، وانظرْ في آدابها وفضائلها، وما أُثِرَ فيها من أقوال النبي ﷺ، ووقائع حياته في شأنها. فإذا جُرِّدَ أداءُ أركان الدين الإسلامي هذه، عن تلك الآداب والفضائل والتعليمات فلا تَبقى في أدائها فعّاليةٌ وقُوّةٌ؛ لأنَّ تلك الآداب والفضائل الواردة في السُّنّة النبوية تُثير العواطفَ، وتُشعِل الشوقَ، وتبعث الروحَ، وتُعطي قُوَّةَ التماسُك والاستقامة.

وبالإضافة إلى ذلك: أنَّ سُنَن النبيِّ ﷺ سِجِلُّ الْجَوِّ الإيماني والرُّوحاني لعهد الإسلام الأول، ذلك الْجَوُّ الذي عاش فيه الصحابةُ الكِرامُ ﷺ وتربَّوا فيه، ونَقَل لنا كيفياتِهم النفسية والروحية التي لابَسَتْ حياتَهم، وواكبَتْها طولَ الطريق. وقد خلَّدت السُّنّة النبوية كلَّ ذلك لأجيال المسلمين المتلاحقة القادمة من المسلمين، وأمكنتْ لها أن تصل بقفزةٍ واحدةٍ إلى ذلك الجوّ الذي تنوَّر بوجود شخصية النبي ﷺ.

وكذلك السُّنَّة النبوية سِجِلٌّ عظيمٌ سجَّل للمسلمين في كل عصرٍ جميعَ أحداث ووقائع من حياة النبي ﷺ المباركة، فمِن خلال هذا السِّجِّل يُمكِن لهم أن يقفوا على حياته ﷺ العائلية، ويُطْلَعوا على مَشهَد الحياة في بيته في الأَنْهُر، وأشغالِه في اللَّيالي، وعيشةِ أهل بيته، ويشهدوا كيف كان يخدم أهلَ بيته، ويحنو على صِغاره، ويتسامح مع خَدَمه، ويعطف على رِفاقه، ويرحم أصحابَه، ويَرفِق بأعدائه، وكذلك يمكنهم أن يروا مشهدَ عبادته لله ربِّ العالمين، وتضرُّعه أمامه ويسمعوا دعاءَه ومناجاته، وإلى غير ذلك....، وفي كلِّ ذلك للمسلمين دروسٌ وتعاليمٌ وإرشاداتٌ تستقيم بها حياتُهم، وتتحسَّن بها أخلاقهم إذا طبَّقوها على أنفسهم[1].

فالسُّنّة النبوية هيكلٌ حديديٌّ يقوم عليه صرحُ الإسلام، فإذا أُزيل هذا الهيكلُ ينهدم بناؤه، كما يقول المفكِّرُ الكاتبُ الأستاذ محمد أسد (ت١٩٩٢م): "إنَّ العمل

[1] انظر: "نظرات في الحديث" للشيخ أبي الحسن الندوي، ص: ٢٩، ٣٠.

بسُنَّة رسول الله ﷺ هو عملٌ على حِفظ كَيان الإسلام، وعلى تقدُّمه، وإنَّ تَرْك السنّة هو انحلال الإسلام...، لقد كانت السُّنّةُ الهيكلَ الحديديَّ الذي قام عليه صرحُ الإسلام، وإنك إذا أزلتَ هيكلَ بناءٍ ما أفيدهشك بعدئذ أن يتقوّض ذلك البناء كأنه بيتٌ من وَرَقٍ؟"[١].

مَنْزلة الحديث والسُّنّة في نفوس أئمَّةِ الإسلام وشِدَّةُ حِرْصِهم على التمسُّك بها:

لقد أُثرت عن بعض الأئمَّة كلماتٌ جامعةٌ تبيِّن لنا ما كانت في نفوسهم للحديث الشريف والسُّنّة المشرَّفة من مَنْزلةٍ جليلةٍ وأهميةٍ كبيرةٍ، وكذلك من حرصٍ شديدٍ على التمسُّك بهذا الإرث النبوي العظيم، والرغبةِ الأكيدة في الاتّباع له والعمل به.

قال الإمام أبو حنيفة (ت١٥٠ هـ): "لم تزل الناسُ في صلاحٍ ما دام فيهم مَن يطلب الحديثَ، فإذا طلبوا العلمَ بلا حديثٍ فَسَدوا"[٢]، وقال أيضاً: "إيّاكم والقولَ في دين الله تعالى بالرَّأي، وعليكم باتِّباع السُّنَّة، فمَن خرج عنها ضَلَّ"[٣].

وقال الإمام الشافعي (ت٢٠٤ هـ): "أيُّ سَمَاءٍ تُظِلّني، وأيُّ أرضٍ تُقِلُّني إذا رَويتُ عن النبيِّ ﷺ حديثاً فلم أَقُلْ به؟"[٤].

وقال الإمام مالك بن أنس (ت١٧٩ هـ): "السُّنَنُ سفينةُ نُوْح: مَن رَكِبَها نَجا، ومَن تخلَّف عنها غَرِقَ"[٥].

وقال الإمام أحمد بن حَنْبَل (ت٢٤١ هـ): "مَن رَدَّ حديثَ رسولِ الله ﷺ فهو على شَفَا هَلَكةٍ"[٦].

---

[١] الإسلام على مفترق الطريق: لمحمد أسد، ص: ٨٥.
[٢] الميزان الكبرى: للشعراني: (٥١/١).
[٣] المرجع السابق: (٥٠/١).
[٤] سير أعلام النبلاء: للذهبي: (٣٥/١٠).
[٥] مفتاح الجنة في الاحتاج بالسنة: للسيوطي، ص: ٢٤٤، ٢٤٥.
[٦] مناقب الإمام أحمد: لابن الجوزي، ص:١٨٢.

وغيرُ ذلك كلمات كثيرة وردت عنهم، والتي تؤكِّد معنىً واحداً وهو: لزومُ الأخذِ بالسنة النبوية، وأنَّ مَن تعلَّم السنةَ وعَمِل بها؛ كان من الفائزين الناجين، ومَن أعرض عنها؛ كان ذلك علامةَ خِذلانه وانحرافه[١].

اعتراف المستشرقين بأهمية السُّنّة في دين الإسلام وحياة المسلمين:

لقد اعترف كذلك بأهمية السُّنّة النبوية في دين الإسلام، ومكانتها في تشريعه، وفي حياة المسلمين، غيرُ واحدٍ من المستشرقين الكبار، ممن درسوا الإسلامَ وتاريخه دراسةً عميقةً دقيقةً في عصره الأول وتفهَّموه، وقد اتَّفقت آراؤهم على عِظَم مكانة السنة النبوية وضرورتها في فهم الإسلام.

يقول موريس جودفروي ديمومبين في كتابه "القوانين الإسلامية" ما نَصُّه: "المصدر الثاني للقانون الإسلامي وهو (السُّنّة) أو (الحديث): يبدو أنه حتى يومنا هذا مَعِيْنٌ لا يَنْضُب من المادة الْمُسَجَّلة لدراسة القانون. إنها تؤدِّي بالقارئ إلى جميع تفاصيل حياة محمد، وتُدخِله إلى المعرفة الوثيقة بحياة العرب في القرن السابع الميلادي، إنها وثائق في غاية الإمتاع والفائدة".

ويقول غوستاف جرونبوم في كتابه "الإسلام في القرون الوسطى": "إنَّ المثال الذي يجب الاقتداء به هو النبيُّ، ومن حيث إنَّ القرآن لا يُورِد التعليمات التفصيلية اللاَّزمة لتطبيق نصوصه كانت سُنَّةُ النبيِّ – وهي الأقوالُ والتصرُّفات التي صدرت عنه وعن أتباعه في أول عهد الإسلام – هي التي تَملأ هذا الفراغَ، وتحوي البيانَ التفصيليَّ اللازم".

ويقول الدكتور أ. س. تريتون في كتابه "الإسلام: عقيدةٌ وعملٌ": "يُعتبَر محمد المثالَ الذي يجب أن يحذوَ حَذْوَهُ المؤمن. فالذين اعتنقوا الإسلام بجِدٍّ أرادوا أن يعرفوا

[١] أثر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة الفقهاء: للشيخ محمد عوامة، ص: ٢٦، ٢٧.

جميعَ تفاصيل حياته حتى يَتسنَّى لهم اتِّباعُه. والقوانينُ في القرآن لا تتناول التفصيلاتِ الكافية لتنظيم الحياة في الدولة الإسلامية الناشئة. فكان من الطبيعيِّ النظرُ إلى أعمال محمد وأقواله لسَدِّ الحاجة. ومن هنا نشأ تدوين الحديث وجمعُه وتبويبه".

ويقول المؤرِّخ الشهير الدكتور فِيْلِيْب حتي في كتابه "تاريخ العرب" ما نصُّه: "زَوَّد الحديثُ النبويُّ الأمةَ الإسلاميةَ بسُنَّة نبوية تَرسُم مثالاً للحياة، يشمل جميعَ واجباتِ الإنسان"[1].

وغيرُ ذلك أقوالٌ كثيرةٌ لهم اعترفوا فيها بأهمية "السنة النبوية" في الإسلام ومكانتها في تشريعه.

[1] انظر: "في الحديث النبوي" للشيخ مصطفى الزرقاء، ص: ٢٦، ٢٨، والأقوالُ المذكورة في الأعلى كلُّها منقولة منه.

الفصل الثاني

أهَمُّ كُتُب السُّنَّة النبوية
من الْمُسْنَدة وغير الْمُسْنَدة

القسم الأول: أهَمُّ كتب السُّنّة الْمُسْنَدة.

القسم الثاني: أهَمُّ كتب السُّنّة من غير الْمُسْنَدة.

القسم الأول:

أهَمُّ كتب السُّنّة الْمُسنَدة

يُراد بها تلك الكتب التي تُذكَر فيها الأحاديثُ بالأسانيد من مصنِّفيها إلى النبي ﷺ إذا كانت مرفوعةً، وإلى الصحابة ﷺ إذا كانت موقوفةً، وإلى التابعين إذا كانت مقطوعةً، وهذا بعضُ أهَمّ ما صُنِّف في هذا النوع من تلك الكتب.

أولاً: الصِّحَاحُ:

"الصِّحَاحُ" واحدُها "صَحِيْحٌ"، وهي الكتبُ التي التزم فيها أصحابُها الصِّحَّةَ، وهي كثيرةٌ، ولكن لم يستقم هذا بحسب واقع الحال إلاّ للشَّيْخَيْن البخاريِّ ومسلمٍ، وأمَّا سِوَاهُما فقد وقع في تصانيفهم الْحَسَنُ والضَّعِيفُ. ومن أشهر هذه الكتب:

١) **صَحِيْحُ الْبُخَارِيّ:** للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ):
سَمَّاه مصنِّفه بـ"الجامع الْمُسنَد الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه"، وهو أوَّلُ كتابٍ جُمِعَ في دَفَّتَيْه عدداً كبيراً من الأحاديث الصحيحة، ويَحْتَلُّ المرتبةَ الأولى من بين كتب الحديث على الإطلاق.
رتَّبه المصنِّفُ على الأبواب الفقهية. ولتراجم أبواب[١] هذا الكتابِ أهمية كبيرة، فقد أودع فيها المصنِّفُ فِقْهَه وفهمَه للأحاديث على طريقته العميقة والدقيقة.

---

[١] تراجم الأبواب: أي: عناوينها.

ومجموعُ الكتب فيه يبلغ عددها (٩٧) كتاباً، ومجموع الأبواب (٣٤٠) باباً، وعددُ أحاديثه (٩٠٨٢) حديثاً بالتكرار، وبحذف التكرار (٢٦٠٢) حديثاً[١].

وأهمُّ شروحه: "فتح الباري" للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، و"عُمدة القارئ" للعلامة بَدْر الدِّين العَيْنِيِّ (ت٨٥٥هـ).

٢) **صَحِيْحُ مُسْلِمٍ:** للإمام أبي الحسين مسلم بن الْحجَّاج القُشَيْرِيُّ النَّيْسَابُوْرِيُّ (ت٢٦١هـ):

سَمَّاه المصنِّفُ بـ"الْمُسنَد الصحيح المختصَر من السُّنَن بنقل العَدْل عن العَدْل عن رسول الله ﷺ"، يحتلُّ هذا الكتابُ المرتبةَ الثانيةَ في الصِّحَّة بعد "صحيح البخاري".

رتَّبه المصنِّفُ على الأبواب الفقهية ترتيباً دقيقاً، ويمتاز هذا الكتاب بحُسْن سياق الأحاديث كاملةً دون تقطيعٍ، وكمالِ الاعتناء بضبط ألفاظ الرواة، وسياقِ طُرُق الحديث المتعددة وألفاظِه المختلفة في موضعٍ واحدٍ.

أمَّا عددُ أحاديثه دون التكرار فهو (٣٠٣٣) حديثاً، ومع التكرار (٧٥٨١) حديثاً.

ومن أهمّ شروحه: "المنهاج" للإمام يحيى بن شرف النَّوَوي (ت٦٧٦هـ)، و"فتح الْمُلِهم" للشيخ شَبِّيْر أحمد العُثْماني (ت١٣٦٩هـ).

٣) **صَحِيحُ ابْنِ خُزَيْمَةَ:** للإمام أبي بكر محمد بن إسحاق بن خُزَيْمَة النَّيْسابوري (ت٣١١هـ):

سَمّاه المصنِّفُ بـ"مختصر المختصر من الْمُسنَد الصحيح عن النبيِّ ﷺ"، وهو يُعَدّ من الكتب المشهورة في الحديث، اشترط المصنِّفُ ألا يُخرِج فيه إلاَّ الحديثَ الصحيح، ورتَّبه على الكتب والأبواب، فبدأ بكتاب الوضوء ثم كتاب الصلاة، ثم يُورِد تحت كل كتابٍ مجموعةً من الأبواب. ومن أبرز ميزات هذا الكتاب أنَّ مصنِّفه يُعقِّب

---

[١] وهذا على ما ذكره الحافظ ابن حجر. وحسب ترقيم الأستاذ فؤاد عبد الباقي يبلغ عدد أحاديثه (٧٥٦٣) حديثاً بالتكرار.

على الحديث – غالباً – بالكلام على سنده ومتنه، ويعتني بضبط الألفاظ، ومخالفةِ كل راوٍ للآخر في لفظه، وكثيراً ما يذكر الراجحَ عنده في المسألة في تراجم الأبواب على طريقة فقهاء المحدِّثين كالبخاري وأبي داود وغيرهما. لكن للأسف... لم يُطبَع من هذا الكتاب إلا رُبُعٌ منه (يعني من أول الكتاب إلى كتاب الحجِّ)، وغيره ما زال مفقوداً.

٤) **صَحِيحُ ابْنِ حِبَّان:** للإمام أبي حاتم محمد بن حِبّان البُسْتِي (ت٣٥٤هـ):

سَمَّاه المصنِّفُ بـ"الْمُسنَد الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطعٍ في سندها ولا ثبوتِ جرحٍ في ناقليها"، وقسَّم فيه الأحاديثَ إلى أبوابٍ، ثم قسَّم الأبوابَ إلى أنواعٍ مُعَنْوَنَةٍ، وذكر فيها الأحاديثَ حسب موضوع النوع. ثم غيَّر منهجَه المذكورَ الأميرُ علاء الدين الفارسي المعروف بـ"ابن بَلْبان" (ت٧٣٩هـ)، وقسَّمه إلى الأبواب الفقهية على طريقة كتب السُّنَن. وعدد أحاديث هذا الكتاب (٧٦١٥) حديثاً.

٥) **الْمُسْتَدرَك على الصَّحِيحَين:** للحاكم النَّيْسابوري، أبي عبد الله، محمد بن عبد الله (ت٤٠٥هـ):

"الاستدراك" في اصطلاح أهل الحديث: هو جمعُ الأحاديث التي تكون على شرط أحد المصنِّفين ولم يخرِّجها في كتابه، ومعلومٌ أنَّ الشَّيخَين (البخاري ومسلم) لم يستوعبا الصحيحَ في صحيحيهما، ولا التزما ذلك، إذن فهناك أحاديث هي على شرطهما أو على شرط أحدهما لم يخرِّجاها في كتابيهما؛ لذلك فقد عُني العلماءُ بالاستدراك عليهما، ووضعوا في ذلك مُصنَّفاتٍ، ومن أهمِّها وأشهرها: "الْمُسْتَدرَك على الصَّحِيحَين" للحاكم النيسابوري، الذي رتَّبه على الأبواب، واتَّبع في ذلك أصلَ الترتيبِ الذي اتَّبعه الشَّيخان في صَحِيْحَيهما، وذكر فيه ثلاثةَ أنواعٍ من الأحاديث، وهي:

أ- الأحاديثُ الصحيحةُ التي على شرط الشَّيخَين، أو على شرط أحدِهما، ولم يخرِّجاها.

ب-والأحاديثُ الصحيحةُ عنده وإنْ لم يكن على شرط الشَّيخَين، أو شرط واحدٍ منهما، وهي التي يعبِّر عنها بأنَّها: "صحيحةُ الإسناد".

ج- وذكر أحاديثَ لم تَصِحَّ عنده، لكنه نَبَّه عليها.

لكنه - رحمه الله تعالى - تساهَلَ جِدّاً في الحُكم على أحاديث هذا الكتاب بالصِّحَّة، لذا انتقده العلماءُ والحُفَّاظ في كثيرٍ من أحاديثه، وتعقَّبوها، ومنهم الحافظُ الذهبيُّ، الذي لَخَّصه وتعقَّب ما يحتاج إليه من تعقُّبٍ، وحَلَّ مشكلةَ تساهُلِ الحاكم نوعاً ما بأن تتبَّعه في كتابٍ أسماه: "تلخيصَ المستدرك"، فأقرَّه على تصحيح بعضِ أحاديثه، وخالفه في البعض الآخر، وسَكَت عن أحاديث.

ثانياً: السُّنَنُ:

"السُّنَن" واحدُها "سُنَّة"، وهي الكتبُ التي تجمع أحاديثَ الأحكام المرفوعة مرتَّبةً على أبواب الفقه، من: الطَّهارة، والصَّلاة، والزَّكاة، والحجِّ وإلى آخرها...، وتَخْلو كتب السنن - غالباً - من أبواب العقائد، والتاريخ، والفِتَن، والمناقب، كما لا يُذْكَر في هذه الكتبِ شيءٌ من الأحاديث الموقوفة والمرسَلة؛ لأنها لا تُسَمَّى "سُنَّةً" عند المحدِّثين، وإن ذُكِرَ شيءٌ منها فهو للاستشهاد به لا غير.

والكتبُ التي صُنِّفَتْ في هذا النوعِ كثيرةٌ جدّاً، ومن أشهَرِها وأهَمِّها:

١) **سُنَنُ أبي داود:** للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني (ت٢٧٥هـ):

وهو رابعُ الكُتب الستّة (أو الأصول الستّة)، ويُعَدّ من أحسن الكتب التي جمعت أحاديثَ الأحكام. ومن أبرز خصائص هذا الكتاب أنه يُورِد الرِّواياتِ بدِقَّة بالغة، ويقدِّم روايةَ الأقدم على الأحفظ، ولا يذكر في الباب إلا حديثاً أو حديثين وإن كان في الباب أحاديث صحاح.

رتَّبه المصنِّفُ على موضوعات الفقه، ويشتمل على (٣٥) كتاباً، ومجموع ما في هذه الكتبِ من الأبواب هو (١٨٧١) باباً، وعددُ الأحاديث (٥٢٧٤) حديثاً، ويبدأ بكتاب الطَّهارة، وينتهي بكتاب الأدب.

ومن أهمّ شروحه: "عَوْن المعبود" للشيخ شمس الحقّ العظيم آبادي (ت١٣٢٩هـ)، و"بَذْل المجهود" للشيخ خليل أحمد السَّهَارَنْفُوْرِيِّ (ت١٣٤٦هـ).

٢) **سُنَنُ[١] التِّرْمِذِيِّ:** للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَة الترمذي (ت١٧٩هـ): سَمّاه المصنِّفُ بـ"الجامع المختصَر من السُّنَن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العملُ"، وهو يُعَدّ ثالِثَ الكُتبِ السِّتّة، وقد اشتمل على كثير من أقوال الفقهاء من المذاهب الفقهية المهجورة، كما هو مِن أكبر مَظَانِّ "الحديث الحسن". وبالإضافة إلى ذلك فله خصائص أخرى، منها: أنه يذكر شواهدَ حديث الباب بقوله: "وفي الباب عن فلان وفلان"، ويذكر درجةَ الحديثِ صراحةً عقب الحديث غالباً.

رتَّبه المصنِّفُ على أبواب الفقه، وأطلق على الموضوعات الرئيسية لفظَ "أبواب كذا" ولم يُسَمِّها كتاباً، فيقول مثلاً: "أبواب الصلاة"، و"أبواب الصوم" وهكذا.

وقد بلغ عددُ هذه الأبواب (٤٣) باباً، أولها: أبواب الطهارة، وآخرها: أبواب المناقب. وهو يُورِد تحت هذه الأبواب أحاديثَ، ويُترجِم لها بتراجم مِن عنده كأن يقول: "باب ما جاء في مواقيت الصلاة"، أو "باب ما جاء في السِّواك" وهكذا. وأما عددُ أحاديث هذا الكتاب فيبلغ مجموعها (٤٢١٥) حديثاً.

---

[١] والصواب في اسمه هو "الجامع" لكونه اشتمل على ثمانية أنواع من فنون الحديث، وهي: السير، والآداب، والتفسير، والعقائد، والفتن، والأحكام، والأشراط، والمناقب، التي بسببها يُسَمَّى الكتاب المشتمل عليها بـ"الجامع".

ومن أهَمّ شروحه: "عارضة الأحوذي" للإمام ابن العربي أبي بكر محمد بن عبد الله الإشبيلي (ت٥٤٣هـ)، و"تحفة الأحوذي" للشيخ محمد عبد الرحمن الْمُبارَكْفُوري (ت١٣٥٣هـ)، و"معارف السُّنَن" للشيخ محمد يوسف البَنُوْرِي (ت١٣٩٧هـ) لم يُتِمّه، وَصَل فيه حتى نهاية كتاب الحجِّ فقط.

٣) **سُنَنُ النَّسَائِيِّ:** للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النَّسَائي (ت٣٠٣هـ):

وهو خامسُ الكتب السِّتَّة، ويُسَمَّى "المجتبى" أيضاً، رتَّبه المصنِّفُ على الأبواب الفقهية، وأبدع في تنوُّع موضوعات هذا الكتاب، فهو شاملٌ للحديث روايةً ودرايةً، وحاوٍ للجرح والتعديل، وفيه من الفوائد الفقهية الشيءُ الكثيرُ. اهتمَّ فيه المصنِّفُ ببيان العِلَل والاختلافِ بالرفع والوقف أو الوصل والإرسال. وكان المصنِّفُ حافظاً ثَبْتاً لا يُجاريه أحدٌ من أهل عصره، وكان شرطُه في الرجال أشدّ من شروط أصحاب السُّنَن، لذلك اعتبر العلماءُ هذا الكتابَ أقلَّ الكتبِ بعد الصَّحِيْحَين حديثاً ضعيفاً.

يحوي هذا الكتاب (٥١٩) كتاباً، أولُها كتاب الطهارة، وآخرُها كتاب الأشربة. وقد وضع المصنِّفُ لكل بابٍ من أبواب الكتاب - على كثرتها - ترجمةً (وهي عنوانُ ما يحويه من حديثٍ أو أحاديث). وأما عددُ الأحاديث فيبلغ (٥٧٦١) حديثاً.

ومن أهَمّ شروحه: "ذخيرة العُقْبَى في شرح الْمُجْتَبَى" للشيخ محمد بن علي بن آدم الأَتْيُوْبِيِّ (المعاصر)، و"التعليقات السَّلَفِيَّة" للشيخ محمد عطاء الله الفُوْجاني (ت١٤٠٩هـ).

٤) **سُنَنُ ابنِ مَاجَهْ:** للإمام أبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجَهْ القَزْويني (ت١٧٣، أو٢٧٥هـ):

وهو سادِسُ الكُتب السِّتّة، أحسن فيه المصنِّفُ ترتيبَ الأبواب على الفقه، وأكثر من التبويب، لكنه جعل لكتابه مقدمةً وضع فيها كتابَ العلم والاعتصام والفضائل

والإيمان، وكأنه بهذا يَعُدُّ هذه الموضوعاتِ خارجَ موضوع السنن الذي هو موضوع كتابه.

وهذا الكتاب إنْ كان سادِسَ الأصول السِّتَّة، لكنه مع ذلك لا يخلو من الأحاديث الضعيفة، التي عددُها نحو (٩٠٩) حديث، والموضوعة التي لا تتجاوز عن (٣٩) حديثاً.

يشتمل هذا الكتاب على (٣٧) كتاباً، أولها كتاب السُّنّة وآخرها كتاب الزهد. ومجموع ما في هذه الكتب من الأبواب هو (١٥١٥) باباً. وأما عددُ الأحاديث فيبلغ (٤٣٤١) حديثاً.

ومن أهمِّ شروحه: "إنجاح الحاجة" للشيخ عبد الغني بن أبي سعيد الدِّهْلَوي (ت١٢٩٦هـ)، و"إهداء الدِّيباجَة" للشيخ صفاء الضَّوي أحمد العَدَويّ، و"إنجاز الحاجة" للشيخ محمد علي جانْبَاز، وكلاهما للمعاصرين.

٥) **سُنَنُ الدَّارِمِيِّ:** للإمام أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدَّارِمي (ت٢٥٥هـ):

يُطلَق عليه أيضاً اسمُ "الْمُسْنَد"، ولعلّ المصنِّف سَمّاه به لكون أحاديثه مُسندَةً ومتّصلةً على غِرار تسمية الإمام البخاريّ كتابه بـ"الجامع الصحيح المسنَد المختصَر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه".

رتَّب المصنِّفُ هذا الكتابَ على الأبواب الفقهية، فبدأه بمقدمة طويلة احتوت على عدة أبواب في الشمائل النبوية، واتِّباع السنة، وآداب الفُتْيا، وفضلِ العلم. ثم بدأ بكتاب الطهارة، وختم بكتاب فضائل القرآن. ومن خصائص هذا الكتاب أنَّ مصنِّفه في ثنايا الكتاب وفي أعقاب بعض الأحاديث ذكر الشيءَ من اختياراته في الفقه، كما أنه ربما شرح لفظاً غريباً وبيَّن معنىً، أو ذَكَر علّةَ حديثٍ، وهذا قليلٌ.

ويحتوي الكتاب على (٣٥٤٦) حديثاً.

١) **سُنَنُ الدَّارَقُطْنِيِّ:** للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدَّارَقُطْنِيّ البغداديّ (ت٣٨٥هـ): الذي صنَّف هذا الكتابَ لبيان العِلَل التي في السنن، ويُوجَد فيه يسيرٌ من الأحاديث مما لا علةَ فيها أيضاً. ورتَّب المصنِّفُ أحاديثَ هذا الكتاب على الأبواب الفقهية، وتكلَّم على النصوص صِحَّةً وضعفاً، وعلى الرواة جرحاً وتعديلاً؛ وذلك للكشف عن الأسانيد المعلولة. وقد بلغت النصوص الواردة في هذا الكتاب (٤٨٩٨) نصّاً مُسنَداً.

٢) **السُّنَنُ الْكُبْرَى:** للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البَيْهَقِيّ (ت٤٥٨هـ): يُعَدُّ هذا الكتابُ مرجعاً ثَرّاً لأدلة الإمام الشافعي في مذهبه، وكذلك يُعَدُّ مِن أجمع الكتب التي تناولت نصوصَ الأحكامِ بكافة صُوَرها المرفوعة وغير المرفوعة، حيث رتَّبه المصنِّفُ على الأبواب الفقهية، وأورد تحت كل بابٍ ما يناسبه من نصوص، وذكر النَّصَّ بسنده، وبيَّن وجوهَ الخلاف في الرواية، وبيَّن عِلَلَ الأحاديث التي يرويها، وفسَّر غريبَ الألفاظ، وقام ببيان وجوه التَّعارُض الظاهري بين النصوص، كما بيَّن المصنِّفُ وجوهَ الخلاف في الرواية، وحَكَم على رواة النصوص في أحيان كثيرة. يحتوي هذا الكتاب على (٢١٨١٢) حديثاً.

ثالثاً: الْمُوَطَّآت:

"الْمُوَطَّآت" واحدُها "مُوَطَّأٌ"، وهي الكتبُ المرتَّبة على الأبواب الفقهية، التي تشتمل على الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة.

وتُوجَد عِدَّةُ كتبٍ اشتهرت بـ"الموطأ"، ومِن أهمِّها وأجلِّها وأشهرها ما صَنَّفه الإمامُ مالك بن أنس الأصبحي (ت١٧٩هـ)، وهو يُعرَف بـ"موطأ مالكٍ" منسوباً إليه. وقد رتَّبه المصنِّفُ على الأبواب، وتوخَّى فيه القويَّ من أحاديث أهل الحجاز، ولم يقتصر فيه فقط على الحديث المرفوع إلى الرسول ﷺ، بل ذكر فيه أقوالَ الصحابةِ والتابعين وفتاواه (أي لمالك نفسه) أيضاً، وجملةُ ما فيه من الأحاديث (المرفوعة والموقوفة والمقطوعة) يبلغ عددها (١٨٤٣) حديثاً.

ولهذا الكتاب روايات عديدة، أشهرها: روايةُ الإمام محمد بن الحسن الشَّيْبَانِي (ت١٨٩هـ) المنتشرة في بلاد الهند وما جاوَرَها. وروايةُ الإمام يَحْيَى بن يَحْيَى اللَّيثي الأندلسي (ت٢٣٤هـ)، التي تُعتبَر أشهرَ روايات "الموطأ" على الإطلاق، وعليها اعتمد أكثَرُ الْحُفَّاظِ والمحدِّثين روايةً ودرايةً، وتدريساً وشرحاً.

أمَّا أهَمُّ شروحه فهي: "التمهيد لِمَا في الموطأ من المعاني والأسانيد"[1]، و"الاستذكار في شرح مذاهب علماء الأمصار مما رسمه مالكٌ في موطئه من الرأي والآثار"[2] كلاهما للإمام ابن عبد البَرِّ أبي يوسف ابن عبد الله القُرْطُبِيّ (ت٤٦٣هـ)،، و"أنوارُ الكواكب أبهج المسالك بشرح موطَّأ الإمام مالك" للشيخ محمد بن عبد الباقي الزُّرْقاني (ت١١٢٢هـ)، و"أَوْجَزُ المسالك إلى موطأ مالك" للشيخ محمد زكريا الكانْدَهْلَوي (ت١٤٠٢هـ).

رابعاً: الْمُصَنَّفات:

"الْمُصَنَّفات" واحدُها "مُصَنَّفٌ"، وهي الكتبُ المرتَّبة على الأبواب الفقهية التي تَشتمِل على الأحاديث النبوية، وأقوالِ الصحابة، وفتاوى التابعين، وفتاوى أتباع التابعين أحياناً. وهذه أشهر كتب هذا النوعِ:

١) **مُصَنَّف عبد الرَّزَّاق:** للإمام أبي بَكْر عبد الرَّزَّاق بن هَمَّام الْحِمْيَري الصَّنْعَاني (ت٢١١هـ):

ولهذا الكتابِ أهميةٌ كبيرةٌ بين كتب الحديث لكونه غنياً بالأسانيد العالية من الثُّلاَثِيَّات[3] مما له أهميةٌ كبيرةٌ عند أهل الحديث، كما أنه من أعظم مصادر فقه

---

[1] وهو مرتَّب على أسماء شيوخ الإمام مالك، لذا يصعب على القارئ الوصولُ إلى أحاديث الموطأ المشروحة فيه.

[2] ألَّفه تكميلاً للتمهيد، واعتنى فيه كثيراً بفقه الحديث والأحكام.

[3] يُراد بها تلك الأحاديثُ التي يكون في إسنادها ثلاثةُ رواةٍ بين المصنِّف والنبيِّ ﷺ، وهي من عوالي الأسانيد.

السلف، فقد اشتمل على عدد كبير جداً من الآثار الموقوفة وفتاوى الصحابة والتابعين. ومَن أراد الوصولَ إلى فِقه الصحابة والتابعين فليَرجِع إلى هذا الكتاب وإلى "مصنَّف ابن أبي شيبة". كذلك يحتوي هذا الكتابُ على قدر كبير من النصوص الحديثية المسنَدة من الأحاديث والآثار، فقد بلغ عددُها (٢١١٩٩) حديثاً وأثراً. كما أنه يُعَدّ مرجعاً فقهياً مُهِمّاً لمن أراد جمعَ الأحاديث والآثار في مسألةٍ من المسائل الفقهية، لكون مصنِّفه قد رتَّبه على الكتب والأبواب الفقهية. والأحاديثُ الصِّحَاحُ فيه أكثَرُ مِن غيرها من الْحِسَان والضِّعاف.

٢) **مُصَنَّف ابن أبي شَيْبَة:** للإمام أبي بَكْر عبد الله بن محمد بن أبي شَيْبَة الكوفي (ت٢٣٥هـ):

يُعَدّ هذا الكتاب أصلاً من الأصول التي يُرجَع إليها في معرفة الأحاديث والآثار لِسَعَة ما يحتوي عليه. وقد رتَّبه المصنِّفُ على الكتب الفقهية التي اندرج تحت كل منها عددٌ من الأبواب، وتحت كل بابٍ عددٌ من النصوص، وقد بلغت نصوص الكتاب في جملتها (٣٩٠٩٨) نصّاً مسنداً من المرفوع والموقوف والمقطوع. ومن مزايا هذا الكتاب أنَّ مصنِّفه حرص فيه – إلى حدٍّ كبيرٍ – على حَشْد ما يجد من النصوص التي تُطابِق الترجمةَ الموضوعة للباب، بصرف النظر عن صِحَّة هذه النصوص أو ضَعْفِها، إلا إذا كانت ظاهرة الوضع.

الفَرْقُ بين السُّنَن والموطَّآت والمصنَّفات:

"الموطَّآت" كـ "المصَنَّفات" تماماً، وإن اخْتَلَفَت التسميةُ، كذلك لا تختلف "الموطَّآتُ" اصطلاحاً عن كُتب "السُّنَن"، إلاَّ أنَّ السُّنَن يُلتزَم فيها ذِكْرُ "المرفوعِ" بشكل أغلَب.

خامساً: الْمَسَانِيْدُ:

"الْمَسانِيْدُ" واحدُها "مُسنَدٌ"، وهو الكتاب الذي لم تُرَتَّبْ أحاديثه على الأبواب الفقهية؛ بل موضوعُه جَعْلُ حديثِ كُلِّ صحابيٍّ على حِدَةٍ صحيحاً كان أو حَسَناً أو ضَعيفاً،

مرتَّباً على حروف الهِجَاء، أو على القبائل، أو السَّابقة في الإسلام، أو الشَّرافَة النِّسبية، أو غيرِ ذلك.

وهذه بعض أشهر كتب هذا النوع:

١) **مُسْنَدُ أَحْمَدَ:** للإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حَنْبَل الشَّيباني (ت٢٤١هـ):

وهو أشهَرُ وأكبَرُ مَسَانِيْد الحديث على الإطلاق، رتَّبه المصنِّفُ على مسانيد الصحابة ﷺ، فبدأ بمسانيد العَشَرَة المبشَّرين بالجنَّة مقدِّماً أبا بكر الصِّدِّيق، ثم عمر ابن الخطَّاب، ثم عثمان بن عَفَّان، ثم عليّاً، ثم بقيةَ العَشَرَة ﷺ. ثم ذكر مسانيدَ أهلِ البيت فذكر أحاديثَهم.

ومن أبرز خصائص هذا الْمُسنَدِ أنه: أصَحُّ المسانيد، وامتاز بكثرة الروايات والثلاثيات، وحُسْنِ السياقة لإيراد الأحاديث، وكذلك احتوى من أحاديث الكتب السِّتّة معظمها.

ويَشْتَمِلُ هذا الْمُسنَدُ على (٩٠٤) مسانيد من مسانيد الصحابة ﷺ، بعضُها بلغت المئاتِ، وبعضُها اشتمل على حديثٍ أو حديثَين. ومجموعُ أحاديث المسنَد يبلغ نحو أربعين ألف حديث.

ومن أهَمِّ شروحه: "الفتح الرَّبَّانِيّ لترتيب مسنَد الإمام أحمد بن حنبل الشَّيباني" للشيخ أحمد عبد الرحمن البَنَّا الساعاتي (ت١٣٧٨هـ)، الذي رتَّب فيه المسندَ على الأبواب الفقهية والموضوعات العلمية، ثم شرحه وسَمّاه "بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرَّبَّاني".

٢) **مُسنَد البَزَّار (المعروف بـ"البَحْر الزَّخَّار):** للإمام البَزَّار، أبي بكر، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصري (ت٢٩٢هـ):

يُعتبَر هذا الكتاب من المسانيد الكبيرة في متون السُّنّة، رتَّبه المصنِّفُ وفق أسانيد الصحابة ﷺ، ولم يرتِّب أسماءَهم ترتيباً معجميّاً، بل بدأ بذكر الخلفاء الأربعة، ثم

باقي العشرة المبشَّرين بالجنَّة، ثم ترجم للعباس فالحسن والحسين ﷺ.. إلخ. ورتَّب الأحاديثَ تحت كل صحابيٍّ على أسماء الرواة الذين رووا عنه، كما ذكر الأحاديثَ مُسنَدةً إلا إذا ورد الحديث في أثناء الكلام على الأحاديث، أو لبيان أنه ترك هذا الحديثَ لعِلَّةٍ كذا، فربما علَّق السندَ أو بعضَه، فيبدأ بذكر السند ثم المتن إلا إذا جاء الحديث في أثناء الكلام عليه فيؤخِّر السندَ، ونبَّه على الخلاف في الألفاظ بين الرواة، ونبَّه على الموافقات والمخالفات، والشواهد والمتابعات، كما نبَّه أيضاً على انفرادات الراوي، وما يستتبع ذلك من وجود عِلَّةٍ أو نحو ذلك، والكشف عن العِلَل الخفية والجلية، وميَّز فيه صحيحَ الحديثِ وسقيمَه، كما تكلَّم فيه عن رواة الحديث جرحاً وتعديلاً. ويشتمل هذا الكتاب على (٩٠١٨) حديثاً.

٣) **مُسنَد أبي يَعلى الْمَوْصِلي:** للإمام أبي يَعلى أحمد بن علي بن الْمُثَنَّى الْمَوْصِلِيّ (ت٣٠٧هـ):

الذي صنَّف مُسندَين: كبيراً وصغيراً، فأمَّا الكبيرُ فهو مفقودٌ، وأمَّا الصغيرُ فهو مطبوعٌ، وقد رتَّبه على أسماء الصحابة، فيقول: "مُسنَد فلان" ثم يسوق تحت هذه الترجمةِ كلَّ الأحاديث التي رُويت عن المترجم. ويحتوي هذا الكتابُ على (٧٥٥٥) حديثاً، وقد بدأه المصنِّف بما رواه أبو بكر الصديق ﷺ.

****

القسم الثاني:

أهَمُّ كتب السُّنَّة من غير الْمُسنَدة

المرادُ بها تلك الكتب التي تجرَّدت عن الأسانيد، فتذكر الأحاديثَ مكتفيةً بالراوي الأعلى الذي هو الصحابي. ومن أهَمِّ تلك الكتب:

١) **الأربعون النَّوَوِيَّة:** للإمام محيي الدين، أبي زكريا، يحيى بن شرف النَّوَوِيّ (ت٦٧٦هـ):

وهو أشهَرُ متون الحديث، و لم يشتهر كتابٌ في الأربعين مثل اشتهار هذا الكتاب، سَمّاه مؤلِّفه بـ"الأربعين في مباني الإسلام وقواعد الأحكام". اشتمل هذا المتنُ على اثنين وأربعين حديثاً محذوفة الإسناد في فنون مختلفة من العلم، كلُّ حديثٍ منها قاعدة عظيمة من قواعد الدين، وينبغي لكل راغبٍ في الآخرة أن يعرف هذه الأحاديث؛ لما اشتملت عليه من المهمات، واحتوت عليه من التنبيه على جميع الطاعات.

ومن أهمِّ شروحه: "جامع العلوم والحِكَم" للحافظ ابن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ)، و"الوافي في شرح أربعين النَّوَوِيَّة" للدكتور مصطفى البُغَا والدكتور محيي الدين مِسْتو.

٢) رياض الصالحين: للإمام النَّووي أيضاً.

وهو كتاب مختصر، لكنه أوسَعُ كتبِ الحديث انتشاراً، وأكثرها شهرةً وتَداوُلاً بين المسلمين، جَمَع فيه المؤلِّفُ الصِّحَاحَ من الأحاديث الآمِرة بالمعروف والناهية عن المنكَر،

والأحاديثِ المتعلّقة بالترغيب والترهيب، والآداب والأخلاق. لقد ظلَّ هذا الكتابُ على مرّ العصور مرجعاً مُهِمّاً للعلماء وطلابِ العلم لِما اشتمل عليه من تلك الموضوعات الهامَّة. وهو يحتوي على (١٨٩٦) حديثاً. يُصدر المؤلِّفُ الأحاديثَ بعنوان لما تنضوي تحته الأحاديثُ بحيث يكون باباً لتلك الأحاديث، وقد يذكر قبل بعض الأبوابِ عدداً من الآيات القرآنية التي تخصُّ موضوعَ الباب.

ومن أهمّ شروحه: "دليل الفالِحين" للعلامة محمد بن عَلاَّن الصديقي (ت١٠٥٧هـ)، و"نزهة المتقين" للشيخ مصطفى سعيد الْخَنْ (ت١٤٢٩هـ)، و"شرح رياض الصالحين" للشيخ محمد بن صالِح العُثَيْمِيْن (ت١٤٢١هـ).

٣) الترغيب والترهيب: للحافظ زَكِيّ الدين، عبد العظيم بن عبد القَوِيّ الْمُنْذِرِيّ (ت٦٥٦هـ):

وهو مِن أحسن الكتب التي جمعت من حديث رسول الله ﷺ ما يرغِّب في فضائل الأعمال، ويرهِّب من رذائلها المردية. وقد اعتنى فيه المؤلِّفُ بالحكم على الأحاديث بالصِّحَّة والضَّعْف، واستنباطِ الأحكام الفقهية، والإحالةِ على تراجم الرجال المختلَف فيهم جرحاً وتعديلاً. وقسَّم هذا الكتابَ في كتبٍ وأبوابٍ وفصولٍ مُتَّبِعاً طريقةَ الفقهاء في تقسيماتهم، لكنه اختار عناوينَ أبوابٍ وكتبٍ على طريقة المحدِّثين، حيث بدأ بعرض أحاديث الإخلاص، ثم الطَّهارة، فالصَّلاة، وهكذا إلى آخِرِ الكتاب. ويبلغ عدد أحاديث الكتاب (٥٥٨٠) حديثاً.

٤) جامع الأصول في أحاديث الرسول: للإمام ابن الأثير، أبي السعادات، مَجْد الدين، المبارك ابن محمد الْجَزَري (ت٦٠٦هـ):

وهو كتابٌ قيّمٌ وديوانٌ ضخمٌ للأحاديث النبوية والآثار الشريفة، وكان في الأصل تهذيباً وترتيباً لكتاب "تجريد الصِّحاح" للإمام أبي الحسن رَزِيْن بن مُعاوِية السَّرَقُسْطِي (ت٥٣٥هـ)، الذي جمع فيه بين "الصَّحِيْحَين" للإمامَين البخاري ومسلم، و"السُّنَن"

للتِّرمذي وأبي داود والنَّسائي، فاطَّلع عليه ابنُ الأثير فرأى أحاديثَ كثيرةً لم يذكرها السرقسطيُّ في كتابه المذكور، وكذلك وجد بعضَ الأحاديث في كتابه غيرَ مذكورةٍ في الأصول، فقام بتهذيب كتابه، وترتيبِ أبوابه، وتسهيلِ مطلبه، وأضاف إليه ما سقط من الأصول، وأتبعه شرحُ ما في الأحاديث من الغريب والإعراب والمعنى، وغير ذلك مما يزيد إيضاحاً وبياناً. وبلغ مجموعُ عددِ أحاديث هذا الكتابِ (٩٤٨٣) حديثاً.

الفصل الثالث

أهَمُّ عُلوم السُّنَّة
ومُصْطَلَحات الحديث

القسم الأول: أهَمُّ عُلوم السُّنَّة.

القسم الثاني: أهَمُّ مُصْطَلَحات الحديث.

القسم الأول:

أهَمُّ علوم السُّنَّة

لِحُسْن الفهم للسُّنّة النبوية وإدراكِ معانيها، ومعرفةِ مَقاصِدها؛ لا بُدَّ من معرفة جيدة بعلومها، التي نعرِّف بأهمّها فيما يلي:

١) "عِلْمُ مُصطَلَح الحديث":

الذي يَبْحَث في أصول وقواعد يُتَوَصَّل بها إلى معرفة الصحيح والْحَسَن والضَّعيف وأنواع كلٍّ منه، وما يَتَّصِل بذلك من معرفة معنى الرِّواية وشروطِها وأقسامِها.

وقد أُلِّفَ في هذا العلم على مَرّ العصورِ والأزمانِ الكثيرُ من الكتب المفيدة[١]، ومِن أهَمِّها وأجَلِّها:

- "علوم الحديث"[٢] للحافظ ابن الصَّلاح، عثمان بن عبد الرحمن الشَّهْرَزُوْري (ت٦٤٣هـ): يُعَدّ هذا الكتاب من أهَمِّ كتب علم مصطلح الحديث وأشهرها، ذكر فيه المؤلِّفُ (٦٥) نوعاً من علوم الحديث، قال عنه الحافظ ابن حجر: "اجتمع في كتابه ما تفرَّق في غيره، فلهذا عكف الناسُ عليه، وساروا بسَيْره، فلا يُحصَى كم ناظمٍ له ومختصِرٍ، ومُستدرِكٍ عليه ومُقتصِرٍ، ومُعارِضٍ له

---

[١] وللتوسُّع في الاطِّلاع عليها؛ يُرجَع إلى "علم مصطلح الحديث: نشأته وتطوره وتكامله" للمؤلِّف، المطبوع في دار ابن كثير بدمشق.

[٢] وهو يُعرَف كذلك بـ"مقدِّمة ابن الصَّلاح".

ومُنتصِرٍ"[١]. وقد كتب الكثيرُ من علماء الحديثِ شرحاً وتعليقاً على هذا الكتاب.

- و"فتح الْمُغِيْث بشرح ألفية الحديث": للحافظ السَّخاوي، محمد بن عبد الرحمن (ت٩٠٢هـ): وهو شرحُ "ألفية الحديث" للحافظ العراقي (ت٨٠٦هـ)، أفصح فيه السخاويُّ عباراتِ الألفية، وبيَّن الأحكامَ الحديثية التي تَضمَّنتْها الألفيةُ، وفسَّر أقوالَ المحدِّثين وآرائَهم. وبذلك يُعتَبر هذا الكتابُ مِن أوسع الكتبِ في هذا العلم من حيث بسط المعلومات فيه.
- و"تدريب الرَّاوي في شرح تقريب النَّواوي": للحافظ السُّيُوْطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ): وهو شرحُ "التقريب والتيسير" للإمام النَّوَوِي (ت٦٧٦هـ)، وهو كتابٌ كثيرُ الفوائد، يُعتَبر من أهمِّ كتب هذا العلم. وقد أضاف فيه السيوطيُّ نُكَتاً علميةً جَمّةً، وذكر كثيراً من أقوال علماء هذا الفنِّ وآرائهم التي يتعذَّر وجودُها في كتاب آخر غيره.

كذلك تُوجَد لبعض العلماء المعاصرين كتبٌ مفيدةٌ في هذا العلم، سعوا فيها إلى تيسيره وتبسيطه في أسلوب عصري، ومنها هذان الكتابان الْمُمَيَّزان:

- "الوسيط في علوم ومصطلح الحديث": للدكتور محمد بن محمد أبي شَهْبَة (ت١٤٠٣هـ): أودعه المؤلِّفُ عُصارةَ مطالعتِه لكتب علوم الحديث، وخلاصةَ ما يُوجَد في متفرِّقاتها، ثم عَرَض المادةَ العلميةَ مع حُسْن تبويبِها وتنسيقِها، مع جودة العبارة وطلاوتها، وجمالِ العرض والأسلوب.
- و"منهج النَّقْد في علوم الحديث": للدكتور نور الدين عِتْر: يَعرِض هذا الكتابُ تعاريفَ علوم الحديث في تبويب جديد، ويتميَّز بخصائص كثيرة مثل: حُسْن

[١] شرح النخبة: للحافظ ابن حجر، ص: ٤٠.

التقسيم والتفصيل لمباحث علوم الحديث، ودِقّة التحرير للأقوال والآراء التي كَثُرَتْ فيها الخلافاتُ.

٢) و"عِلْمُ الرِّجال":

الذي يُعين على معرفة الرُّوَاة من الصحابة والتابعين وأتباعهم، والثِّقات والضعفاء، والْمُختَلِطين والْمُدلِّسين، والوُحْدان، والْمُبْهَمِين، والْمُهْمَلِين. كذلك يُعين هذا العلمُ على معرفة الرواة من الأكابر والأصاغر، والسَّابِق واللاَّحِق، والإخوة والأخوات. كما يبحث هذا العلمُ أيضاً في تواريخ الرُّوَاة من مَوالِيدهم ووَفياتِهم، وأسمائهم وألقابِهم وأنسابِهم وكُنَاهم، وكذلك يبحث في الْمُختلِف والْمُؤتلِف، والْمُتَّفِق والْمُفترِق، والْمُتشابه من أسمائهم. وفي أهمية هذا العلمِ قال الإمامُ علي بن الْمَدِيْنِي (ت٢٣٤هـ): "التفقُّه في معاني الحديث نصفُ العلم، ومعرفة الرجال نصفُ العلم"[١].

ومعظمُ مباحث هذا العلم تُذكَر عموماً ضِمن مباحث كتب "علم مصطلح الحديث" لكن باختصارٍ شديدٍ، لذلك نَهَض بعضُ العلماء المعاصرين لإفراد تلك المباحث في كتبٍ مستقلّةٍ، ووَسَّعوا في تعريفها مع الأمثلة والشواهد، وها هي بعض من تلك الكتب المفيدة:

- "الهداية في تمييز رجال الرواية": للدكتور ماهر منصور عبد الرزاق: يشتمل هذا الكتابُ على أهمِّ مباحث هذا العلم، ويتميَّز بسهولة العبارة، ودِقَّةِ اللَّفظ، ووضوحِ المعنى.
- و"علم الرجال نشأته وتطوُّره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع": للدكتور محمد مطر الزُّهراني (ت١٤٢٧هـ): وهو كتابٌ جيدٌ نافعٌ، لكنه يخلو من بعض المباحث المهمة في هذا العلم.

---

[١] المحدث الفاصل بين الراوي والواعي: للرامهرمزي، ص: ٣٢٠.

- و"علم الرجال: تعريفه وكتبه": للمؤلِّف: يحتوي هذا الكتابُ على تعريفات موسَّعة لمباحث هذا العلم، مع التركيز على تعريفٍ جامعٍ لكلِّ ما أُلِّفَ من الكُتب في كل مبحثٍ من تلك المباحث.
- و"الميسَّر في علم الرجال": للمؤلِّف: يعرِّف هذا الكتابُ بجميع مباحث هذا العلم في أسلوبٍ ميسَّرٍ خالٍ عن التعقيد مع ذكر الأمثلة التوضيحية، ويَذكُر بعد تعريف كلِّ مبحثٍ أهمَّ ما أُلِّفَ فيه من الكتبِ مع التدريبات على استخدامها.

٣) و"عِلْمُ الْجَرْح والتعديل":

الذي يتعلَّق ببيان مرتبةِ الرُّواةِ مِن حيث تضعيفِهم أو توثيقِهم بتَعابير فنّيّةٍ، وألفاظٍ مخصوصةٍ مُتعارَف عليها عند العلماء، مِثل: "ثِقَةٍ" للرَّاوي الذي جَمَع بين صِفَتَيْ "العَدَالةِ"[١] و"الضَّبْطِ"[٢]، و"صَالِحٍ" للرَّاوي الَّذي ظَهَرَتْ صلاحِيَتُه في الدِّين، و"ضَعِيْفٍ" للراوي الذي لَمْ تَجْتَمِع فيه صِفاتُ قبولِ الرواية، و"كَذَّابٍ" للراوي الذي تَعمَّد الكَذِبَ في حديث رسولِ الله ﷺ، ونحوِها من الألفاظِ الكثيرةِ التي فيها دِقَّةُ الصِّياغةِ، وتحديدُ الدِّلالةِ، ولها أهميةٌ كبيرةٌ في نَقْد إسنادِ الحديث.

وتتضمَّن بعضُ الكتب في "علم مصطلح الحديث" تعريفاتِ هذا العلم، لكن دون الاستيعاب بجميعها أو أهمِّ مباحثها، لذلك أُفرِدت كتبٌ بالتأليف في تعريفه، مثل:

---

[١] هي ملكةٌ تحمل الْمَرْءَ المسلمَ البالغَ العاقلَ على ملازمة التقوى، واجتنابِ الأدناس من الأعمال السيئة كالشِّرْك أو الفِسْق أو البدعة، وكلِّ ما يُخِلّ بالمروءة عند الناس مثل: الأكل في الطريق، والبول في الشارع، وصحبة الأراذل، والإفراط في المزاح والضحك، وغيرها من الأمور.

[٢] هو تيقُّظُ الراوي وحفظُه ما سمعه من شيخه من الأحاديث، بحيث يتمكَّن من استحضاره متى شاء، من حين سماعه إلى حين روايته لتلاميذه إذا حدَّث من حفظه. أما إذا حدَّث الراوي من كتابه فضبطُه هو محافظته على كتابه وصيانته عن أن يدخل فيه تغييرٌ ما، من حين سماعه فيه وتصحيحه إلى أن يؤدِّي ويروي منه للآخرين.

- "الرفع والتكميل في الجرح والتعديل": للشيخ عبد الْحَيّ اللَّكْنَوِي (ت١٣٠٤هـ): وهو أوّلُ كتابٍ أُلِّف في هذا العلم، ويُعَدّ من أهمِّ المراجع الجامعة فيه، لكنه لم يَستوعِب جميعَ مسائله، مع ذلك فهو حافلٌ بكثير من الفوائد الحديثية التي يَندُر وجودها في كتاب آخَر غيره[1].

- و"أصول الجرح والتعديل": للدكتور نور الدين عِتْر: وهو كتابٌ قيّمٌ في هذا العلم، راعى فيه المؤلِّفُ الاختصارَ، وعُني بتحقيق البحث في كثير من المسائل الشائكة المتعلّقة بهذا العلم.

- و"دراسات في الجرح والتعديل": للدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي: يحتوي هذا الكتاب على بحوث مفيدة في هذا العلم، استخلصها المؤلِّفُ من أُمّهات كتب علوم الحديث والرجال، ورتَّبها ترتيباً جديداً.

- و"ضوابط الجرح والتعديل": للشيخ عبد العزيز محمد بن إبراهيم العبد اللطيف (ت١٤٢١هـ): وهو أحسَنُ الكتبِ التي أُلِّفَتْ في هذا العلم مع الأمثلة التطبيقية.

- و"المدخل إلى دراسة علم الجرح والتعديل": للمؤلِّف: يتميَّز هذا الكتاب بالتوسُّع في تعريف كثيرٍ من العبارات النادرة في الجرح والتعديل، وأئمتهما، والكتبِ المتعلِّقة بهما، مع التركيز على تعريف أهمِّ مباحث هذا العلم.

- و"الميسَّر في علم الجرح والتعديل": للمؤلِّف: يشتمل هذا الكتابُ على أهمِّ مباحث هذا العلم مثل: نشأته وتطوُّره وطبقات أئمته، وبيانِ ألفاظ الجرح والتعديل وبعض عباراتهما الموهِمة، وتعريف أهمِّ كتبهما.

---

[1] لا سيما في الهوامش التي كَتَبها محقِّقُه الشيخ عبد الفتَّاح أبو غُدَّة (ت١٤١٧هـ) رحمه الله تعالى.

٤) **و"عِلْمُ غريب الحديث":**

الَّذي يَشْرَح الألفاظَ الغامِضةَ الوارِدةَ في متن الحديث. وقد صُنِّفَتْ في ذلك كتبٌ كثيرةٌ، ومِن أشهرها: "النهاية في غريب الحديث والأثر" للإمام ابن الأثير الْجَزَري (ت٦٠٦هـ).

٥) **و"عِلْمُ مُختلِف الحديث ومُشكِله":**

الَّذي يَبْحَث في الأحاديث الَّتي ظاهِرُها مُتعارِضٌ، فيُزيل تَعارُضَها، أو يُوَفِّقُ بينها. كما يَبْحَث هذا العلمُ في الأحاديث الَّتي يُشكِل فَهْمُها أو تَصَوُّرُها، فيَدفَع – هذا العلمُ – إشكالَها، ويوضِّح حقيقتَها. ومِن أحسن الكتب التي أُلِّفَتْ في هذا العلمِ: "تأويل مختلف الحديث" للإمام ابن قُتَيْبَة الدَّيْنَوري (ت٢٧٦هـ)، و"مُشكِل الآثار" للإمام أبي جعفر الطَّحَاوي (ت٣٢١هـ)[١].

٦) **و"عِلْمُ ناسِخ الحديثِ ومنسوخه":**

الَّذي يبحث في الناسخ والمنسوخ في الأحاديث النبوية، فيبيِّن ما هو ناسخٌ منها وما هو منسوخٌ منها، لنَعمَل بالنَّاسخ ونترك العَمَلَ بالمنسوخ. ومن الكتب المفيدة فيه: "الاعتبار في النَّاسِخ والمنسوخ من الآثار" لمحمد بن موسى الْحَازِمِيّ (ت٥٨٤هـ).

٧) **و"عِلْمُ أسباب وُرُوْدِ الحديث":**

الَّذي يَبْحَثُ فيما وَرَد الحديثُ متحدِّثاً عنه أيامَ وقوعِه، ومَنْزِلةُ هذا العِلم من السُّنَّةِ كمَنْزِلة "عِلم أسبابِ النُّزُول" من القرآن. ومِن أَوْسَع وأنْفَع الكتب في ذلك:

---

[١] وثمة كتب مفيدة لبعض العلماء المعاصرين تناولتْ هذا العلمَ بدراسة حديثية وفقهية، ينبغي الاستفادة منها، ولا سيما: "مختلف الحديث بين المحدِّثين والأصوليين والفقهاء" للدكتور أسامة بن عبد الله الخياط، و"مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدِّثين" للأستاذ الدكتور نافذ حسين حَمّاد.

"البيان والتعريف في أسباب وُرُوْدِ الحديث الشريف" لابن حَمْزَة الدِّمَشْقِي (ت١١٢٠هـ)[١].

وهذه بعضُ أهَمِّ وأبرَزِ علوم السُّنّة النبوية التي يُستحسَن أن يُلِمَّ بها الدارسون للسُّنّة النبوية ليصحّ عملُهم والاحتجاج بها، أو الاستنباطُ منها والاحتكام إليها.

****

[١] وكذلك لبعض المعاصرين كتبٌ مفيدة في هذا العلم مثل: "علم أسباب ورود الحديث" للدكتور أسعد حليمي الأسعد، و"أسباب ورود الحديث: ضوابط ومعالِم" للدكتور محمد عصري زين العابدين.

القسم الثاني:

أهَمُّ مُصْطَلَحاتِ الحديث

وضع علماءُ الحديثِ الكثيرَ من المصطلحات الْمُهِمَّة التي تُمَيَّز بها أحوالُ الأحاديث ودرجاتِها من الصِّحَّة والْحُسْن والضَّعْف، وهي مصطلحاتٌ كثيرةٌ، نكتفي هنا بتعريف الأَهَمّ منها[1]، والتي ينبغي المعرفة بها لكلّ دارسٍ للسُّنّة النبوية، وهي:

أولاً: "الحديث الْمُتَواتِر" و"حديث الآحاد":

١ - الْحَدِيْثُ الْمُتَواتِرُ:

هو الحديثُ الذي رواه جماعةٌ غيرُ محصورةٍ بعددٍ في كلِّ طبقةٍ من طبقاته، تُحيل العادةُ تَوافُقَهم على الكَذِب[2]، ويكون مُسْتَنَدَهم الْحِسُّ[3].

فكلُّ حديثٍ جَمَع بين هذه الشروط الأربعة؛ كان "مُتواتِراً"، وكلُّ حديثٍ لم تَتوفَّر فيه هذه الشروطُ مجتمعةً بأنْ فَقَد ولو شرطاً واحداً منها سُمِّيَ: "حديثاً آحادياً".

وينقسم "الحديثُ الْمُتواتِرُ" إلى قِسمَين: "المتواتر اللَّفْظِيّ" و"المتواتر المعنويّ".

---

[1] تلخيصاً من كتاب "الميسَّر في علم مصطلح الحديث" للمؤلِّف.

[2] يعني: استحالة اتِّفاق جمع الرُّواة على الكَذِب، وكذلك استحالةُ وقوع الكذب دون قصدٍ منهم، والمرادُ إحالة العادة: أن يَتّفِقُوا على الكذب عَمْداً، أو سَهْواً.

[3] يعني: أن يكون مُسْتَنَدَ الخبرِ (الْحِسُّ) من مشاهدةٍ أو سَمَاعٍ كقولهم: "شَاهَدْنا"، و"رَأَيْنا"، أو "سَمِعْنا"،... فخرج ما كان مستندَه العقلُ كالقول مثلاً: "إنَّ الواحد نِصْفُ الإثنين"، أو "إنَّ العالَم حادثٌ"، فلا يُسَمّى الخبرُ حينئذ: "مُتواتِراً".

أمَّا "الْمُتواتِر اللَّفْظِيّ" فهو: الحديثُ الذي اتَّفق رواتُه على رواية لفظٍ واحدٍ، مثل حديث: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقعَدَهُ مِنَ النَّار»، فقد رواه أكثَرُ من سبعين صحابياً بهذا اللَّفظ.

وأمَّا "الْمُتواتِر الْمَعْنَوِيّ" فهو: الحديث الذي تعدَّدت ألفاظُه، فرواه بعضُ الرُّواة بلفظٍ، والبعضُ الآخر بلفظٍ آخَر، ورواه بعضٌ بلفظٍ ثالثٍ...، وهكذا، إلا أنَّ جميعَ تلك الألفاظِ تُفيد معنىً واحداً، مثل حديث: "رَفْع اليَدَيْنِ في الدعاء"، فقد وَرَد رفعُ اليدين في الدعاء من حديث أكثر من عشرين صحابياً عن النبيِّ ﷺ، كلُّ حديثٍ في واقعةٍ مختلفةٍ عن الواقعة التي ذَكَرها الحديثُ الآخَرُ، وبَيْن هذه الوقائع قاسمٌ مشتركٌ هو أنَّ النبيِّ ﷺ دعا ورَفَع يدَيْه أثناء الدعاء.

حكمه:

يجب الاعتقادُ بصِحَّة "الحديث الْمُتَواتِر" كالاعتقاد بصِحَّة القرآن الكريم، وإنكارُه يُؤدِّي إلى الكُفر.

٢ - حديثُ الآحاد:

هو الحديث الذي اختلَّ فيه شرطٌ من الشروط الأربعة للحديث المتواتر، حتى وإنْ رواه العددُ الكثيرُ، فهو ليس محصوراً في رواية الواحد، بل قد يرويه الواحدُ والإثنان والثلاثةُ وأكثَرُ، لكنه لَمّا اختَلَّ فيه شرطٌ من شروط التَّواتُر؛ كان آحاداً من هذه الحيثيّة.

وأحاديثُ الآحاد تشتمل على الأنواع التالية:

١) الْحَدِيْثُ الْمَشْهُوْرُ: الذي رواه ثلاثةٌ فأكثَرُ في كلِّ طَبَقةٍ مِن طَبَقاتِ السَّند ما لم يَبْلُغ حَدَّ التَّواتُر.
٢) الْحَدِيْثُ الْعَزِيْزُ: الذي لا يرويه أقَلُّ من اثنَيْن عن أقَلِّ من اثنَيْن.
٣) الْحَدِيْثُ الغَرِيْبُ: الذي تفرَّد بروايته راوٍ واحدٌ في كلِّ الطبقات أو بعضها.

حُكمه:

إذا صَحَّ "حديثُ الآحاد" لثقة الرواة وعدالتهم، واتّصالِ الإسناد، وسلامةِ الحديث من الشُّذوذ والعِلَّة؛ فهو حديثٌ يجب العملُ به.

ويُعتَبر معظمُ الأحاديث المرويَّة عن طريق الآحاد، وهي تُمَثِّلُ ٩٠% من الأحاديث أو تزيد عنها، في حين أنَّ الأحاديث المتواترة لا يتجاوز عددُها عن خمسمئة حديثٍ تقريباً.

ثانياً: أقسام الحديث الأساسية التي عليها مدارُ قبوله ورَدِّه:

قسَّم العلماءُ "الحديثَ" من حيث قبوله وردّه إلى ثلاثة أقسام، وهي: "الصحيحُ" و"الْحَسَنُ" و"الضَّعِيْفُ"، وتَتفرَّع من هذه الأقسامِ فروعٌ كثيرةٌ، فنبدأ أولاً بتعريف تلك الأقسام الثلاثة الرئيسة.

١ - الْحَدِيْثُ الصَّحِيْحُ:

هو الحديثُ الْمُسْنَدُ الذي يَتَّصِلُ إسنادُه[١]، بنقل العَدْلِ[٢] الضَّابط[٣]، عن العَدْلِ الضَّابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذّاً[٤]، ولا مُعَلَّلاً[٥].

وإذا تَحقَّقت هذه الشروطُ الخمسةُ في سند الحديث فهو يُسَمَّى: "الصحيحَ".

وإذا اخْتَلَّ فيه شرطٌ واحدٌ من هذه الشروط فتَنْزِل درجةُ الحديثِ ويُسَمَّى: "الحسنَ"، الذي يأتي تعريفه لاحقاً.

---

[١] يعني: أنَّ كُلَّ راوٍ من رواته قد أخذه مباشرةً عمَّن فوقه من أوَّلِ السَّند إلى منتهاه، ويَسْلَم من سقوط راوٍ أو أكثر منه.

[٢] يعني: أنَّ كُلَّ راوٍ من رواته اتَّصف بكونه مسلماً بالغاً عاقلاً غيرَ مُتّصِفٍ بالكذب والفِسْقِ والجهالةِ، ويكون غيرَ مخرومِ الْمُروءة.

[٣] يعني: أنَّ كُلَّ راوٍ من رواته تُوجَد فيه الملكاتُ العقلية، ويَتّصِف بحسن التمييز، وقُوَّةِ الذاكرة، وعدمِ الغفلة. فالضَّبْطُ هو كلُّ ما يتعلَّق بحسن الفهم والحفظ واليقظة.

[٤] يعني: أنْ لا يكون الحديثُ مخالفاً للأحاديث الصحيحة الثابتة التي رواها الأئمة الثقات.

[٥] يعني: أن لا يكون في الحديث سببٌ غامِضٌ خَفِيٌّ يَقْدَحُ في صِحّة الحديث، مع أنَّ الظاهرَ السَّلامةُ منه.

حُكمه:

العملُ بـ"الحديث الصحيح" والاستدلالُ به واجبٌ، فهو حُجَّةٌ من حُجَج الشَّرْع.

أهَمُّ مصادر الحديثِ الصحيح:

١) صحيح البخاري: للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البُخَاري (ت٢٥٦هـ).

٢) صحيح مسلم: للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجَّاج القشيري (ت٢٦١هـ).

ويُعَدّ هذان الكتابان من أهَمِّ مصادر "الحديث الصحيح" على الإطلاق، وقد أجمعت الأمةُ على تلقِّيهما بالقَبول.

ونجد بقية الأحاديث الصحيحة – التي فاتتْ الشَّيْخَين (البخاري ومسلم) مِن إيرادها في صَحِيْحَيهما – في الكتب المعتمَدة المشهورة مثل:

٣) صحيح ابن خُزَيْمَة: للإمام ابن خُزَيْمَة، أبي بكر، محمد بن إسحاق النَّيْسابوري (ت٣١١هـ).

٤) صحيح ابن حِبَّان: للإمام ابن حِبّان، أبي حاتم، محمد بن حِبَّان البُسْتِي (ت٣٥٤هـ).

٥) الْمُسْتَدْرَك على الصَّحِيْحَيْن: للحاكم أبي عبد الله النَّيْسابوري (ت٤٠٥هـ).

٦) السُّنَن الأربعة (وهي: سُنَن أبي داود، والترمذي، والنَّسائي، وابن ماجه)، ومُسنَد الإمام أحمد.

وقد سبق تعريف وجيز لجميع هذه الكتب في القسم الأول للفصل الثاني.

٢ – الْحَدِيْثُ الْحَسَنُ:

هو الحديث الذي لا تَبْلُغ رواتُه كلُّهم أو أحدُهم مرتبةَ رواةِ "الصحيح"، بل هم دونهم في الحفظ والإتقان، وليس في سنده راوٍ مُتَّهَمٌ بالكذب أو الغفلة أو الخطأ، وليس في روايته شذوذٌ.

حُكمه:

وهو مقبولٌ عند الفقهاء كُلِّهم في الاحتجاج والعمل به، وعليه معظمُ المحدِّثين والأصوليِّين؛ وذلك لأنه قد عَرَّف صِدْقَ راويه وسلامةَ انتقاله بالسَّند. وأما خِفَّةُ ضبط الرَّاوي فهي لا تُخرِجه عن الأهلية للأداء كما سمع.

أهَمُّ مصادر الحديث الْحَسَن:

١) جامع التّرمذي: للإمام أبي عيسى محمَّد بن عيسى بن سَوْرَة التِّرْمِذي (ت٢٧٩هـ): وهو من أَهَمِّ مصادر "الحديث الْحَسَن".
٢) سُنَن أبي داود: للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني (ت٢٧٥هـ).
٣) سُنَن الدَّارَقُطْني: للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدَّارَقُطْنِيّ البغدادي (ت٣٨٥هـ).

وقد سبق تعريفٌ مختصرٌ لهذه الكتب في القسم الأول للفصل الثاني.

٣ - الْحَدِيْثُ الضَّعِيْفُ:

هو الحديثُ الذي فَقَد شرطاً مِنْ الشُّروطِ الخمسة، وهي: اتِّصالُ السَّنَد، وعدالةُ الرُّوَاة، وضَبْطُ الرُّوَاة، والسَّلامَةُ من الشُّذوذ، وعَدَمُ وجود العِلَّة.

أنواعه:

لـ"الحديث الضعيف" أنواعٌ كثيرةٌ حسب وقوع السَّقط أو الانقطاع في السَّنَد، أو بسبب الطعن في أحد رواته، ومن أهمّ تلك الأقسام ما يُسَمَّى: الْمُرْسَلَ، والْمُنْقَطِعَ، والْمُعْضَل، والْمُعَلَّقَ، والْمُدَلَّسَ، والشَّاذَّ، والْمُنْكَرَ، والْمُضْطَرِب، والْمُدْرَجَ، والْمَقلُوبَ، والْمُعَلَّ (أو الْمُعَلَّل)، وستأتي تعريفاتٌ مختصرةٌ لكلٍّ منها.

حكمه:

والمقرَّر لدى علماء الحديث أنَّ الحديث الضعيف لا يُعتمَد عليه، ولا يُحتَجُّ به في إثبات الأحكام الشرعية واستنباطها، لكن يُستَحَبُّ العملُ به عند بعضهم في فضائل الأعمال، والترغيبِ والترهيب، بشرط أن لا يكون راويه كاذباً أو مُتَّهَماً بالكَذِب، أو فاسقاً.

ولكن الأَحْرَى الحذرُ من العمل بالأحاديث الضعيفة؛ فإنَّ لنا مندوحة عنها بِما ثَبَتَ لدينا من الأحاديث الصِّحاح والْحِسَان ما يتضمَّن المعنى الْمَراد تعليمه أو التذكير به، وهي كثيرةٌ في الأحكام الشرعية، وفي الفضائل الْخُلُقية.

أمَّا مَن أراد روايةَ تلك الأحاديث ترغيباً للنَّاس في عَمل الخير، أو ترهيباً لهم مِن عَمل الشَّرِّ؛ فيَجِبُ عليه أن يَختَار للتَّعبير عنها صِيَغاً تُشْعِر بضَعْفِ الرِّوايةِ، كأن يقول: "رُوِيَ عنه ﷺ كذا"، أو "يُرْوَى عنه ﷺ كذا"، أو "بَلَغَنَا عنه ﷺ كذا"، أو "وَرَدَ عنه ﷺ كذا"، أو "جاءَ عنه ﷺ كذا"، أو "نُقِلَ عنه ﷺ كذا"، أو ما أَشْبَه ذلك من صِيَغِ التمريض.

أهَمُّ الكتب المساعِدة في الكشف عن الأحاديث الضعيفة:

١)الْمَنار الْمُنيف في الصحيح والضعيف: للإمام ابن القيِّم الْجَوْزِيَّة الدِّمشقي (ت٧٥١هـ).

٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني (ت١٤٢٠هـ).

٣) موسوعة الأحاديث والآثار الضعيفة والموضوعة: للشيخ عليٍّ حسن الحلبي وآخرين.

وغيرُ ذلك من الكتب التي أُلِّفتْ في بيان الرواة الضعفاء، مثل: "ميزان الاعتدال في نقد الرجال" للحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، وكذلك الكتب التي أُلِّفت في أنواعٍ من الحديث الضعيف مثل: كُتب الْمَراسِيل كـ"المراسيل" للإمام أبي

داود السِّجِستاني (ت٢٧٥هـ)، وكتب العِلَل كـ"العِلَل" للإمام الدَّارَقُطْني (ت٣٨٥هـ)، وغيرها.

ثالثاً: أنواع الحديث المشتركة بين "الصَّحِيْح" و"الْحَسَن" و"الضَّعِيْف":

١ - الْحَدِيْثُ القُدْسِيُّ:

هو الحديثُ الذي أضاف فيه النبيُّ ﷺ قولاً إلى الله ﷻ بقوله صراحةً: "قال الله"، أو: "يقول الله"، أو: "إِنَّ رُوْحَ القُدْسِ نَفَثَ فِي رُوْعِي".

أو الحديثُ الذي رواه الصحابيُّ بقوله: "عن رسول الله ﷺ فيما يرويه عن ربِّه"، أو ما شابَهَ ذلك من الألفاظ.

وقد استقرَّ رأيُ العلماء على: أنَّ "الحديث القُدْسِيّ" معناه مِن الله تعالى، ولفظُه من الرَّسول عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ.

حكمه:

قد يكون "الحديثُ القُدْسِيُّ" (صحيحاً) حسب تَوفُّر شروط الصِّحّة فيه، وقد يكون (حَسَناً) حسب تَوفُّر شروط الحديث الحسن فيه، وقد يكون (ضعيفاً) إذا فقد شرطاً من شروط الصِّحَّة، وهكذا قد يكون موضوعاً - أيضاً - إذا ثَبَت فيه الوَضْعُ.

٢ - الْحَدِيْثُ الْمَرْفُوْعُ:

هو الحديثُ الذي أُضيف إلى النبيّ ﷺ من قولٍ، أو فعلٍ، أو تقريرٍ، أو صفةٍ.

حكمه:

"المرفوعُ" قد يكون (صحيحاً) إذا استوفى الشُّروطَ الخمسةَ للحديث الصحيح، وقد يكون (حسناً) إذا خَفَّ ضبطُ أحدِ الرُّواة مع تَوفُّر الشروط الأربعة، وقد يكون ضعيفاً إذا فَقَد شرطاً أو أكثر من الشروط الخمسة للصحيح، ولا يُفيد عند ذلك إضافة الحديث للنبي ﷺ.

٣ - الْحَدِيْثُ الْمَوْقُوْفُ:

هو الحديثُ الذي أُضِيف إلى الصَّحابي، من قولٍ له، أو فعلٍ، أو تقريرٍ.

ويُسَمِّي بعضُ العلماء هذا النوعَ: "أَثَراً"، ويُسَمُّون المرفوعَ: "خَبَراً".

حكمه:

"الحديث الموقوف" قد يكون (صحيحاً) إذا اجتمعتْ فيه شروطُ الحديث الصحيح، وقد يكون (حَسَناً) إذا اجتمعتْ فيه شروطُ الحديث الحسن، وقد يكون (ضعيفاً) إذا لم تتوفَّر فيه شروطُ الحديث الصحيح أو الحسن.

٤ - الْحَدِيْثُ الْمَقْطُوْعُ:

هو الحديثُ الذي أُضِيفَ إلى التابعيِّ من قوله أو من فعلِه، وقد يُسَمّى هذا النوعُ: "أَثَراً".

حُكمه:

"الحديث المقطوع" لا يُحْتَجُّ به في شيءٍ من الأحكام الشرعية ولو صَحَّت نِسبتُه لقائله؛ لأنه كلامُ أو فعلُ أحد المسلمين[١].

٥ - الْحَدِيْثُ الْمُسْنَدُ:

هو الحديثُ الذي اتَّصَل سندُه مرفوعاً إلى النبيِّ ﷺ. وبعبارة أخرى هو: "الحديثُ المرفوعُ" نفسُه.

حُكمه:

"الحديث الْمُسْنَد" قد يكون (صحيحاً)، وقد يكون (حَسَناً)، وقد يكون (ضعيفاً) حسب تَوَفُّر شروط الصِّحَّة أو شروط الحسن، فما اجتمعتْ فيه شروطُ الصِّحَّة فهو: "حديثٌ صحيحٌ"، وما اجتمعتْ فيه شروطُ الحسن فهو: "حديثٌ حسنٌ"، وما فقد منه شرطاً من شروط الصِّحَّة أو الحسن فهو: "حديثٌ ضعيفٌ".

---

[١] لكن إن كانت هناك قرينةٌ تَدُلُّ على رفعِ الحديث المقطوع إلى النبي ﷺ، كقول بعض الرواة عند ذِكْر التابعيِّ: "يَرْفَعُه" مثلاً، فيُعْتَبَرُ عندئذٍ له حكمُ "المرفوعِ الْمُرْسَلِ".

٦ - الْحَدِيْثُ الْمُتَّصِلُ:

هو الحديثُ الذي اتَّصَل سندُه مِن أوَّله إلى منتهاه، سواء أكان مرفوعاً أو موقوفاً، أو مقطوعاً. ويقال له: "الْمَوْصُوْلُ" أيضاً.

ومُنْتَهى سندِ "الحديث الْمُتَّصِل" قد يكون النَّبِيَّ ﷺ، أو أحدَ الصحابة، أو أحدَ التَّابعين ﷺ، إلاَّ أنهُ إذا كان منتهى الحديثِ عند أحد التَّابعين وقد اتَّصل السَّنَدُ إليه؛ لا يُسَمِّيه بعضُ العلماء مُتَّصِلاً هكذا بدُون قيدٍ، بل يقيِّدونهُ فيقولون مثلاً: "هذا مُتَّصِلٌ إلى سعيد بن الْمُسَيَّب"، ونحوه.

حُكمه:

إن استكمل "الحديثُ المتّصِلُ" بقيةَ شروطِ "الصحيح" - إضافةً إلى اتِّصاله - حُكِمَ بصِحَّته. وإنْ خَفَّ ضَبْطُ بعضِ رواته؛ كان "حَسَناً". وإن فَقَد أحدَ شروط "الصحيح" الأخرى كفَقْد عدالة الراوي أو ضَبْطِه، أو كان الحديثُ شاذّاً أو مُعَلَّلاً؛ حُكِمَ بضَعْفِه، ولا اعتبارَ لاتِّصال السند عند ذلك.

رابعاً: أنواع الحديث الضَّعِيف:

يُضَعَّف الحديثُ لأسباب عديدة، منها وقوعُ الانقطاعِ أو السَّقطُ في السند، أو الطَّعنُ في أحد رواته. والأنواعُ التي تُذكَر فيما يلي كلُّها من هذا القَبيل.

١) الحديثُ الْمُرْسَلُ:

هو الحديثُ الذي رَفَعهُ التَّابعيُّ إلى النبيِّ ﷺ من غير ذِكْر الواسطةِ[1] بينه وبين النبيِّ ﷺ.

٢) الْحَدِيْثُ الْمُنْقَطِعُ:

هو الحديثُ الذي حُذِفَ مِن وَسَط سندِه راوٍ واحدٌ في موضعٍ واحدٍ، أو أكثر.

[1] الواسطة هو "الصحابي".

٣) الْحَدِيْثُ الْمُعْضَلُ:

هو الحديثُ الذي حُذِف من سنده راويان فأكثرُ على التَّوالِي، سواء كان ذلك الحذفُ في أوّل السَّند، أو في وَسْطِه، أو في منتهاه.

فالحديثُ الذي يرويه تابعُ التابعيِّ عن النبيِّ ﷺ يُعَدُّ من "الْمُعْضَل"؛ لأننا على يقينٍ مِن أنَّه قد سَقَطَ مِنْ سَنَده راويان على الأقَلِّ، وهما: التابعيُّ والصحابيُّ.

٤) الْحَدِيْثُ الْمُعَلَّقُ:

هو الحديثُ الذي حُذِفَ من أوّلِ إسناده راوٍ أو أكثَرُ على التَّوالِي، ومثالُ ذلك ما رواه الإمامُ البخاريُّ في صحيحه، وقال: "قال أبو مُوسَى الأشعريّ: غَطَّى النَّبِيُّ ﷺ رُكْبَتَيْهِ حِينَ دَخَلَ عُثْمَانُ"[١].

وفي سند هذا الحديثِ حَذَف البخاريُّ راوةَ السَّنَدِ بينه وبين أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، فحُكِم عليه بأنه: مُعَلَّقٌ.

٥) الْحَدِيْثُ الْمُدَلَّسُ:

هو الحديثُ الذي أُخْفِيَ فيه عَيْبٌ في الإسناد لتحسين ظاهره. ولهذا النوعِ أقسامٌ كثيرةٌ، يُرجَع للمعرفة بها إلى كتب الأصول.

٦) الحديثُ الشَّاذُّ والْمَحْفُوْظُ:

"الشَّاذُّ" هو الحديثُ الذي يرويه الرَّاويُ الثقةُ مُخالِفاً للرَّاوي الذي هو أوثَقُ وأَوْلىٰ منه في الحفظ والإتقان أو كثرةِ الرِّوايات.

أمَّا "المحفوظُ" فهو عكسُ "الحديث الشَّاذّ" بأن يرويه الراويُ الأَوْثَقُ مُخالِفاً لراوٍ ثقةٍ.

---

[١] صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب ما يُذكَر في الفخذ، ص: ٨٥.

٧) الْحَدِيْثُ الْمُنْكَرُ والْمَعْرُوْفُ:

"الْمُنْكَرُ" هو الحديثُ الذي يرويه الراويُ الضعيفُ مُخالِفاً للرَّاوي الثِّقَة. أمَّا "المعروف" فهو ما رواه الراويُ الثقةُ مُخالِفاً للرَّاوي الضَّعيف.

٨) الْحَدِيْثُ الْمَتْرُوْكُ:

هو الحديثُ الذي لا يُروَى إلاَّ من جهة الرَّاوي الْمُتَّهَم بالكَذِب، ولا يُعرَف ذلك الحديثُ إلاَّ من جهته.

٩) الْحَدِيْثُ الْمُضْطَرِبُ:

هو الحديثُ الذي يُرْوَى على وُجُوْهٍ متعدِّدةٍ مختلفةٍ يُخالِف بعضُها بعضاً، بحيث لا يُمكِن التوفيقُ والترجيحُ بينها، فإذا أمكن الترجيحُ بأيّ وجهٍ من الوُجوه كانت الروايةُ الراجحةُ صحيحةً، وما عداها ضعيفةٌ.

١٠) الحديثُ الْمُعَلُّ:

هو الحديثُ الذي فيه عِلَّةٌ[١] خفيّةٌ تَقْدَح في صِحَّته مع أنَّ الظَّاهِرَ منها السَّلامةُ.

١١) الْحَدِيْثُ الْمُدْرَجُ:

هو الحديثُ الذي يزيد فيه الراوي ما ليس منه، سواء أكانت الزيادةُ من كلامه – أي الرَّاوي – أم من حديثٍ آخر مرفوعٍ، من غير أن يفصِّل بينهما، بحيث يُتَوَهَّمُ أنه طرفٌ من الحديث الذي رَوَاهُ.

ويقع "الإدراج" في السند والمتن، وقد يقع فيهما معاً.

---

[١] وهي سببٌ غامضٌ خَفِيٌّ يَقدَح في صِحَّة الحديث.

١٢) الْحَدِيْثُ الْمَقْلُوْبُ:

هو الحديثُ الذي أُبدِل فيه لفظٌ بلفظٍ آخَرَ في متن الحديث، أو اسمٌ باسمٍ آخَرَ في سنده بتقديمٍ أو تأخيرٍ، ونحوه؛ وذلك إمَّا عَمْداً من الراوي كأن يقصد به الإغرابَ أو الامتحان، وإمَّا وَهْماً، أو سَهْوَاً، أو خطأً منه.

١٣) الْحَدِيْثُ الْمَوْضُوْعُ:

هو الحديثُ الكَذِبُ الْمُخْتَلَقُ الْمَصْنُوْعُ المنسوبُ إلى رسول الله ﷺ.

ويُعتبَر هذا النوعُ مِن أسوأ أنواع "الحديث الضعيف" وأقبحِها[١]، لذلك يُذكَر في آخر أنواع الحديث الضعيف.

وقد اتَّفق علماءُ الحديثِ جميعهم على: أنَّ وَضْعَ الحديثِ حرامٌ، وأنه مِن أكبر الكبائر. وأجمعوا كذلك على أنَّ روايته حرامٌ مع العِلم بوَضْعه، سواء كان في الأحكام، أو القِصَصِ، أو الترغيبِ والترهيب ونحوِها، إلا مُبَيّناً وَضْعَه؛ واستدلّوا في ذلك بحديث مرفوع إلى النبي ﷺ: «مَنْ رَوَى عَنِّيْ حَدِيْثاً وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ، فَهُوَ أَحَدُ الْكَذَّابِيْنَ»[٢].

خامساً: أنواع الحديث الخاصَّة بسند الحديث الْمُسَمَّاة بـ"لطائف إسناد الحديث":

١) الْمُعَنْعَنُ:

هو الحديثُ الذي قال الرَّاوي في سنده: "عَنْ فُلاَنٍ عَنْ فُلاَنٍ" من غير بيانٍ للتحديث، أو الإخبارِ، أو السَّماعِ.

٢) الْمُؤَنَّنُ:

هو الحديثُ الذي قال الرَّاوي في سندِه: "أنَّ فلاناً أنَّ فلاناً حَدَّثَني..." من غيرِ بيانٍ للتحديثِ، أو الإخبار، أو السَّماع.

---

[١] بل عدَّه بعضُ العلماء نوعاً مستقلاً مِن أنواع الحديث.

[٢] أخرجه أحمد في مسنده، (١٢١/٣٠، ١٢٢)، برقم: (١٨١٨٤)، عن المغيرة بن شعبة ﷺ.

حكمهما:

"الحديثُ الْمُعَنْعَنُ والْمُؤَنَّنُ" مقبولان باتِّفاق الأئمة إذا ثَبَت لقاءُ الرواة بعضهم بعضاً وهم برآءٌ من التدليس، ولا خِلافَ بينهم في ذلك.

٣) الْمُسَلْسَلُ:

هو الحديثُ الذي يُحافِظ فيه جميعُ الرواة على صفةٍ أو حالةٍ واحدةٍ، كقول كلٍّ منهم: "سمعتُ فلاناً يقول: سمعتُ فلاناً يقول" إلى آخره، أو: "حَدَّثَني فلانٌ وهو أوَّلُ حديثٍ سمعتُه منه، قال: حَدَّثَني فلانٌ وهو أوَّلُ حديثٍ سمعتُه منه" إلى آخره.

أو يُحافِظ فيه الرواةُ على إشارةٍ من النبيِّ ﷺ وقتَ التحديث، كما لو كان جالِساً فاتَّكأَ أو رَفَعَ يدَه، فيُحاكي هذه الحركةَ ويقلِّدها الراويُ الأوّلُ فمَن بعده.

حكمه:

ليس كلُّ مُسَلْسَلٍ من الأحاديث يُعَدُّ "صحيحاً"، بل من الْمسَلْسَلات ما هو قد يكون "صحيحاً"، وقد يكون "حَسَناً"، وقد يكون "ضعيفاً"؛ وذلك راجعٌ إلى تَوافُرِ الشروط المعتبَرة عند علماء الحديث للحُكم على صِحَّة الحديث.

٤) العَالِي:

هو الحديثُ الذي قَلَّ عددُ رجالِ سنده بالنِّسْبَة إلى سندٍ آخَرَ يَرِدُ به ذلك الحديثُ بعددٍ أكثرَ.

مثلُ الحديثِ الذي رواه الإمامُ البخاريُّ في صحيحه فقال: حَدَّثَنا الْمَكِّيُّ بن إبراهيم، قال: حَدَّثَنا يَزِيْدُ بن أبي عُبَيدٍ، عن سَلَمَة قال: "كُنّا نُصَلِّي مع النبيِّ ﷺ المغربَ إذا تَوَارَتْ بالْحِجاب"[١].

[١] صحيح البخاري، كتاب: المواقيت، باب: وقت المغرب، رقم الحديث: (٥٦١).

وهذا الحديثُ رواه أيضاً الإمامُ مسلمٌ في صحيحه بسنده فقال: "حَدَّثَنا قُتَيْبَةُ ابن سعيد: حَدَّثَنا حاتِمٌ – وهو ابن إسماعيل –، عن يَزِيْد بن أبي عُبَيْدٍ، عن سَلَمَة بن الأَكْوَع: أنَّ رسول الله ﷺ...."[1].

فهنا سندُ الإمام البخاري الذي رجالُه أقَلُّ من رجال سند الإمام مسلم، لذلك يُعتبَر سنده – أي البخاري – أعلى.

٥) النَّازِلُ:

هو السَّنَدُ الذي كَثُرَ عددُ رجاله بالنِّسْبَةِ إلى سندٍ آخَر، يَرِدُ به ذلكَ الحديثُ بعددٍ أقَلّ.

هذه نُبَذٌ من تعريفات أهَمّ مُصطَلَحات الحديث، التي تجب المعرفةُ بها على الدارسين للسُّنّة النبوية، وأمّا مَن أراد التوسُّعَ في قراءتها فليَرجِع إلى الكتب التي تحدَّثنا عنها في القسم الأول مِن هذا الفصل.

[1] صحيح مسلم، كتاب: المساجد، باب: بيان أن أول وقت المغرب...، رقم الحديث: (٦٣٦).

الفصل الرابع

قَواعِدُ
في فِقْه "السُّنّةِ النبويةِ" واتّباعها

قَواعِدُ في فِقْهِ السُّنَّة واتِّباعها

ليس المرادُ هنا بفِقْه السُّنّةِ النبويةِ فِقْهَ الأحكامِ العمليةِ التفصيليةِ فحسب؛ بل المرادُ منه أيضاً ما يَشمُل العقائدَ، والعباداتِ، والمعاملاتِ، والآدابَ، والاتّباعَ... إلى غير ذلك من أصول الشرع وفروعه، على حدّ قول النبيِّ ﷺ: «مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْراً يُفَقِّهْهُ في الدِّينِ»[1].

ولفقه السُّنّةِ النبويةِ بهذه الشُّمولية لا بُدَّ من قواعد ليَصِحّ اتّباعُ المسلم للهَدْيِ النبويِّ للتقرُّب إلى الله تعالى، الذي هو غرضُه الأسمى وغايتُه العليا مِن تَلَقِّي السُّنَّة.

وقد كان أميرُ المؤمنين عمر بن الْخَطَّاب ﷺ يأمر بالتفقُّه في السُّنّة، ويقول: "أَعرِبُوا القرآنَ؛ فإنه عربيٌّ، وتَفَقَّهُوا في السُّنّة..."[2]. وقد كتب ﷺ إلى أبي موسى الأشعري ﷺ فقال: "تفقَّهوا في السُّنّة، وتفقَّهوا في العربية"[3].

وكلُّ مَن فَقِهَ شيئاً من السُّنّة، فينبغي أن يُبادِر للعمل به، والدعوة إليه؛ فإنّ فقه السُّنّة لا يُراد لذاته، وإنما يُراد للعمل والبلاغ.

---

[1] أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب العلم، باب من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين، برقم: (٧١)، ومسلمٌ في الصحيح، كتاب الزكاة، باب النهي عن المسألة، برقم: (١٠٣٧)، عن معاوية ﷺ.

[2] أخرجه سعيد بن منصور في السنن، كتاب التفسير، (٢/٢٧٠).

[3] أخرجه ابن أبي شيبة في المصنَّف، (٨/٤١٥) و (١٠/ ٤٥٦).

وهذا الأمرُ مبنيٌّ على قواعد راسخة، وضَعَها علماء الحديث لتكون للناس مناراً يستضيئون بنوره عند دراسة السُّنّة، والتفقُّهِ في معانيها، وهذا مُجمَلٌ لِما جاء في تلك القواعد[١]:

القاعدة الأولى: القناعةُ بوجوب الأخذ بالقرآن والحديث معاً في آنٍ واحدٍ:

هذه من أهَمِّ قواعد فقه السُّنّة، أنه يجب على المسلم أن يأخذ بالحديث النبوي في هذا الدين إلى جانب القرآن الكريم، وأن لا يفرِّق بينهما من هذه الحيثية، ولا يُقدِّم أحدَهما على الآخَر، بل يأخذ بهما، ويُسَلِّم لهما في آنٍ واحدٍ؛ فلا يبحث عن حكم الله تعالى في القرآن أولاً، فإذا لم يجده فيه بَحَث عنه في السُّنّة، وإنما كِلاهما يجب على المسلمِ الأخذُ به والتسليمُ له؛ وذلك لدلالة الأدلة من نصوص الكتاب والسُّنّة على هذا، ومنها قولُ الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب:٣٦]، وقولُ النبيِّ ﷺ: «إِنَّ مَا حَرَّمَ رَسُوْلُ اللهِ مِثْلُ مَا حَرَّمَ اللهُ»[٢].

وهذه الآيةُ والحديثُ، وسواهما من نصوص أخرى في الكتاب والسُّنّة، تَدُلّ على أنَّ وجوب الأخذ بالقرآن سواءٌ بسواء، وأنه لا فرقَ بين ما أَمَر اللهُ به، وبين ما أَمَر به رسولُه ﷺ في وجوب العمل به، والتسليم له.

---

[١] بتصرف وزيادة واختصار من: "منهجية فقة السنة النبوية: قواعد ومنطلقات نظرية وأمثلة تطبيقية" للشيخ عبد الله بن ضيف الله الرحيلي. و"فقه السنة: قواعد وضوابط" للدكتور أحمد القرني، (المنشور في مجلة "الحديث"، العدد العاشر، لعام ١٤٣٧هـ /٢٠١٥م)، ص: ٤٥، ٧٤. و"مبادئ التعامل مع السنة النبوية" للمؤلِّف، ص: ١٣٥، ٢٠١.

[٢] أخرجه ابن ماجه في مقدمة السنن، باب تعظيم حديث رسول الله ﷺ والتغليظ على من عارضه، برقم: (١٢).

القاعدة الثانية: الإيمانُ بكُلِّ ما صَحَّ من السُّنَّة:

يجب على المسلمِ الإيمانُ بكلّ ما صَحَّ من السُّنّة، سواء عرف معناه أم لم يعرفه. فلا تُرَدّ السُّنّةُ بالقياس، ولا تُضرَب لها الأمثال، ولا يُقدَح فيها بالظُّنون والأوهام، إنما هي الاتّباعُ وتركُ الهوى، ومن لم يعرف تفسيرَ الحديثِ، ولم يَبلُغْه عقلُه؛ فعليه الإيمانُ به، والتسليمُ التامُّ له.

هذه قاعدةٌ جليلةٌ في فقه السُّنّة، بل من أعظم قواعد الْمِلَّة؛ لأن السُّنَّةَ هي المصدر الثاني من مصادر التشريع، فالرَّادُّ لها أو القادحُ فيها، قادحٌ في المِلّة نفسها، وهو على خطرٍ عظيمٍ؛ إلا أن يتوب ويراجع.

وقد أشار لهذه القاعدةِ العظيمةِ الصحابيُّ الجليلُ أبو هريرة ﷺ؛ فإنه لَمّا روى قولَ النبيّ ﷺ: «الوُضُوءُ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ، وَلَوْ مِنْ ثَوْرِ أَقِطٍ[1]»، فقَالَ له عبد الله بن عَبّاس رضي الله عنهما: يا أبا هُرَيرة! أَنَتَوَضَّأُ مِن الدُّهْنِ؟ أَنَتَوَضَّأُ مِن الْحَمِيمِ؟ فقال له أبو هريرة: يا ابن أخي! إذا سَمِعتَ حديثاً عن رسول الله ﷺ فلا تَضرِبْ له مَثَلاً"[2]، يعني: بل اعْمَلْ به، واسْكُتْ عن ضرب المثل له[3].

وقال الإمام ابن حِبَّان: "مَن اعترض على السُّنَن بالتأويلات المضمحلّة، ولم يَنقَدْ لقبولها؛ كان من أهل البِدَع"[4].

وقال الحافظ ابن قَيِّم الْجَوْزِيَّة: "ندين اللهَ بكلِّ ما صَحَّ عن رسوله ﷺ، ولا نجعل بعضه لنا وبعضه علينا، فنُقِرّ ما لنا على ظاهره، ونتأوَّل ما علينا على خلاف

---

[1] "الأقِط": لبن مجفَّف يابس مُستَحجِر يُطبَخ به. (انظر: "النهاية في غريب الحديث" لابن الأثير: ٦٨/١).

[2] أخرجه الترمذي في السنن، أبواب الطهارة، باب ما جاء في الوضوء مما غيرت النار، برقم: (٧٩)، وهو حديث حسن.

[3] انظر: "تحفة الأحوذي" للمباركفوري: (١/ ٢١٥).

[4] صحيح ابن حبان: (٢٠٥/١).

ظاهره، بل الكلُّ لنا لا نفرِّق بين شيءٍ من سُنَنه، بل نتلقَّاها كلها بالقبول، ونقابلها بالسمع والطاعة، ونَتْبَعها أين تَوجَّهتْ ركائبُها، ونَنْزِل معها أين نزلتْ مضاربُها. فليس الشأنُ في الأخذ ببعض سُنّة رسول الله ﷺ، وتَرْكِ بعضِها، بل الشأنُ في الأخذ بجملتها، وتَنْزيلُ كلِّ شيءٍ منها مَنْزلته، ووَضْعُه بموضعه"[١].

القاعدة الثالثة: التعبُّدُ لله تعالى باتِّباع السُّنّة في كل عملٍ وإنْ قَلَّ:

يجب أن يكون التعبُّدُ لله تعالى باتِّباع سُنَن رسوله المصطفى – عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ – في كل عملٍ وإنْ قَلَّ؛ فإنَّ "العمل القليل في سُنّةٍ خيرٌ من العمل الكثير في بدعةٍ"[٢]، و"اقتصادٌ في سُنَّةٍ خيرٌ من اجتهادٍ في بدعةٍ"[٣].

القاعدة الرابعة: الوقوفُ على الحديث بلفظه لا بمعناه[٤]:

وذلك لأنَّ الحديث قد يرويه بعضُهم بالمعنى، فلا يكون ذلك على وجه الدِّقّة. أمَّا الذي يرويه بالاطِّلاع على روايته بلفظه فيتحاشى الخطأَ المحتملَ الذي قد يَنتُج عن الرواية بالمعنى، ويتأتَّى هذا الاطِّلاعُ عن طريق جمع روايات الحديث.

ومن الأمثلة على ذلك ما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، من حديث أبي وائلٍ ﷺ قال: "كان أبو موسى[٥] يشدِّد في البَوْل، ويَبُوْلُ في قارورة ويقول: إنَّ بني

---

[١] الصلاة وحكم تاركها: لابن قيم الجوزية، ص: ١٣٧.

[٢] وهو حديث مقطوع على الحسن البصري، وموقوفاً – بنحوه – على عبد الله بن مسعود ﷺ. انظر: "سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة" للألباني: (٨/ ٣٩٤).

[٣] انظر: "الزهد" والرقائق" لابن المبارك، (٢٢/٢), و"المصنف" لابن أبي شيبة، (٦/١٤), و"المعجم الكبير"، للطبراني (٢٠٧/١٠).

[٤] وهذا بغض النظر عن مسألة حكم الرواية بالمعنى، التي منع منها بعض العلماء، وأجاز بعضهم، وفصَّل فيها آخرون، وإنما الكلامُ هنا عن الطريق لفقه الحديث المروي فقهاً صحيحاً، وهو قد يكون مروياً بالمعنى، وربما ليس على وجه الدقة. انظر: "منهجية فقه السنة النبوية" للرحيلي، ص: ٧٧.

[٥] هو أبو موسى الأشعري ﷺ.

إسرائيل كان إذا أصابَ جِلْدَ أحدِهم بَوْلٌ قَرَضَه بالْمَقارِيْض. فقال حذيفة: لوددتُ أنَّ صاحبكم لا يشدِّد هذا التشديدَ، فلقد رأيتُني أنا ورسولُ الله نتماشى، فأتى سُبَاطَةً[١] خَلْفَ حائطٍ، فقام كما يقوم أحدُكم، فبال، فانتبذتُ منه، فأشار إلَيَّ فجئتُ، فقمتُ عند عَقِبِه حتى فَرَغ"[٢].

وقال الحافظ ابن حجر في شرح قول أبي موسى ﷺ: "كان إذا أصاب جِلْدَ أحدِهم بولٌ" ما نَصُّه: "وقع في رواية مسلم: (جلد أحدهم)، قال القرطبي: مرادُه بالجلد: واحد الجلود التي كانوا يلبسونها، وحَمَله بعضُهم على ظاهره...، لكن رواية البخاريِّ صريحةٌ في الثياب، فلعلَّ بعضهم رواه بالمعنى"[٣].

القاعدة الخامسة: الاطِّلاعُ على سبب وُرود الحديث قبل الاستدلال به:

ومما ينبغي على دارس السُّنّة قبل استدلاله بها أن يَطّلِع أولاً على أسباب ورود الحديث إنْ كان له سببٌ؛ وذلك لأنَّ لأسباب ورود الحديث مدخلاً في توضيح المقصود بالحديث بين الإطلاق والتقييد، والعُمومِ والخصوص.

وهناك الكثيرُ مِن الأحاديث قد وردتْ في السُّنَّة النبوية حَلاًّ لِمُشكلةٍ قائمةٍ ومُرتبطةٍ بظُرُوْفٍ كانت موجودةً في حياة الناس في العهد النبوي، واليومُ قد تغيَّرتْ تلك الظروفُ مع تَغَيُّر الزَّمان، أو انتهتْ مع مضي الوقت، لذلك ينبغي على دارِس السُّنَّة أن يَفهَم تلك الأحاديثَ في ضوء تلك الظُّروف لا على واقع اليوم، كما يتبيَّن ذلك من هذا

---

[١] السُّبَاطة: الكُنَاسة: الموضع الذي يُرمَى فيه الترابُ والأوساخ وما يُكنَس من المنازل. انظر: "النهاية في غريب الحديث" لابن الأثير (١/٧٤٩).

[٢] أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين، برقم: (٢٧٣).

[٣] فتح الباري: لابن حجر: (١/٣٣٠).

الحديث الذي رواه جريرُ بن عبد الله ﷺ عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «أنَا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ يُقِيْمُ بَيْنَ أَظْهُرِ الْمُشْرِكِيْنَ، لا تَراءَى نَارَاهُما»[١].

فإنّ ظَاهِر هذا الحديثِ يُوهِم: أنه لا يَجُوْزُ للمُسلِم الإقامةَ في بلاد الْمُشرِكِين!، ولكنّنا إذا بحثنا عن سبب وُروده؛ عَرَفْنا أنه قِيل في وُجوب الْهِجرةِ من أرض الْمُشرِكين (أي: مَكَّة) إلى المدينة المنوَّرة لنُصرة النبيِّ ﷺ الذي هاجَرَ إليها، كما يَدُلُّ عليه سببُ وُرُوْدِ هذا الحديث، فيما رَوَاه الإمام أبوداود بسنده عن جَرِير بن عبد الله ﷺ قال: "بَعَثَ رسولُ الله ﷺ سَرِيَّةً إلى خَثْعَمَ[٢]، فاعْتَصَمَ ناسٌ منهم بالسُّجُود[٣]، فأُسْرِعَ فيهم القَتْلُ[٤]. قال: فبَلَغَ ذلك النبيَّ ﷺ، فأَمَر لهم بنِصْف العَقْلِ[٥]، وقال: «أنا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ يُقِيْمُ بَيْنَ أَظْهُرِ الْمُشْرِكِيْنَ» قالوا: يا رسولَ الله! لِمَ؟ قال: «لا تَرَاءَى نارَاهما»". يعني: لا تَظْهَرُ سِمَةٌ لإسلامه، أو سِمَةٌ لكُفره، حَتَّى يُتَعامَل معه حَسبها.

فالحديثُ ليس حُكْماً عامّاً للجميع في كلِّ زمانٍ ومكانٍ، وإنما يَتَحَدَّثُ عن رجال مخصوصين في زمن النُّبُوَّةِ الذي كانت الهجرةُ فيه فرضاً من البلاد الَّتي بينها وبين المدينة حالةُ حربٍ، والمنعُ كان مرتبطاً بظروفٍ. أمّا اليومُ فقد تَغَيَّرَتْ تلك الظروفُ أو انتهتْ؛ لذا انتهى

---

[١] أخرجه أبو داود في السنن، كتاب: الجهاد، باب: النهي عن قتل من اعتصم بالسجود، برقم: (٢٦٤٥)، والترمذي في الجامع، أبواب: السير، باب: ما جاء في كراهية المقام بين أظهر المشركين، برقم: (١٦٠٤)، عن جرير بن عبد الله رضي الله عنهما، وهو حديث صحيح.

[٢] لقب قبيلة عدنانية.

[٣] يعني: لَجَؤُوا إلى السجود وسجدوا.

[٤] يعني: قتلوهم وهم ساجدون.

[٥] العَقْل: هو الدِّية، وأصلُه أنَّ القاتل إذا قتل قتيلاً جمع الديةَ من الإبل، فعَقَلها بفناء أولياء المقتول، أي شَدَّها في عُقُلها ليُسلِمها إليهم ويَقبِضوها منه، فسُمِّيت الدِّية عَقلاً بالمصدر. (انظر" النهاية في غريب الحديث" لابن الأثير: ٢/٢٣٩).

المنعُ أيضاً، فلا مانِعَ من السَّفر البَتَّةَ إلى بلاد غيرِ المسلمين والإقامةِ فيها إذا أَمِنَ المسلمُ على دينه وعقيدته، ونفسه وماله[١].

القاعدة السادسة: عدمُ التعجُّل بحمل الحديث على ظاهره غير المقصود:

لا ينبغي لدارس السُّنّة أن يتعجَّل بحمل الحديث على ظاهره غير المراد، فعليه أن يتثبَّت أولاً من ظاهر الحديث: هل هو مراد أم لا؟. وهناك عِدّةُ طُرُقٍ تعرِّف على هذا الظاهر أمرادٌ هو أم غيرُ مرادٍ، منها:

- النظرُ إلى القرائن الحالية والمقالية.
- والنظرُ إلى المعنى المقصود بالكلام كلِّه، وهل يَتَّفِقُ مع ظاهر الحديث فيكون مراداً، أم لا يَتَّفِقُ معه فلا يكون مراداً.
- والنظرُ إلى بقية النصوص الشرعية، وهل تَتَّفِقُ مع هذا الظاهر، أم لا تَتّفِقُ معه.

فهذه الطُّرُق تُعين دارسَ السُّنّة على فهم مقاصد الحديث، وتُجنِّبه عن حَمْلها على ظاهره غير المقصود.

وهذه بعض الأمثلة على حمل الحديث على ظاهره غير المقصود، منها ما رواه الإمامُ البخاريُّ عن عبد الله بن مسعود ﷺ أنَّه قال: لَمَّا نَزَلَتْ هذه الآيةُ: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلۡأَمۡنُ وَهُم مُّهۡتَدُونَ ﴾ [الأنعام: ٨٢]؛ فحَمَل الصحابةُ ﷺ معنى "الظُّلْم" على حقيقته، فشَقَّ ذلك عليهم، وجاؤوا إلى رسول الله ﷺ، فقالوا: أَيُّنا لَمْ يَلْبَسْ إيمانُه بظُلْمٍ؟ فقال ﷺ: «إِنَّهُ لَيْسَ بِذَاكَ، ألاَ تَسْمَعُوْنَ إلى قولِ لُقْمَان: ﴿ إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ ﴾»[٢].

---

[١] انظر: "مبادئ التعامل مع السنة النبوية" للمؤلِّف، ص: ١٧٧، ١٧٩.

[٢] صحيح البخاري، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: قول الله تعالى: ﴿ وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا لُقۡمَٰنَ ٱلۡحِكۡمَةَ ﴾، برقم: (٣٤٢٩).

لقد فَهِمَ الصَّحابةُ ﷺ أنَّ المراد بالظُّلْمِ في هذه الآية عُمُوْم الظُّلْمِ، فيَدخُل في ذلك ظلمُ الإنسانِ نفسَه بتقصيره في بعض الحقوق، فأزالَ الرسولُ ﷺ هذا الإشكالَ بأنَّ الظُّلْمَ ليس على عُمومه، وإنما المقصودُ منه: الشِّرْكُ بالله ﷻ، الذي هو أَعْظَمُ أنواعِ الظُّلْمِ[١].

القاعدة السابعة: الحرصُ على العمل بالسُّنّة للقضاء على البِدَع:

لا شكَّ أنَّ اتّباع السُّنّة لا يكون إلا لغرض التعبُّد لله تعالى، وهناك غرضٌ آخَر مِن اتّباعها، وهو القضاءُ على البِدَع، قال الحافظ ابن قَيِّم الْجَوْزِيَّة: "أمَّا العوائق فهي أنواع المخالفات ظاهرها وباطنها؛ فإنها تعوق القلبَ عن سَيْره إلى الله وتقطعٍ عليه طريقةً، وهي ثلاثة أمور: شِرْكٌ، وبدعةٌ، ومعصيةٌ، فيزول عائقُ الشِّرْكِ بتجريد التوحيد، وعائقُ البدعةِ بتحقيق السُّنّة، وعائقُ المعصيةِ بتصحيح التوبة"[٢].

فالقولُ والعملُ والنِّيّةُ لا يُقبَل إلا بإصابة السُّنّة، فكلُّ عملٍ ليس على السُّنّة فهو رَدٌّ، والأصلُ في ذلك حديثُ أُمّ المؤمنين السيدة عائشة – رضي الله عنها – قالت: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلاً لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»[٣].

فلا يجوز لنا أن نتعبَّد الله بالبِدَع والْمُحدَثات، ولا بالآراء والْخِيالات، بل ندور مع السُّنّة حيثُ دارَتْ، ونَسِير في رِكابها حيثُ سارَتْ[٤].

---

[١] موقف المدرسة العقلانية من السنة النبوية: للأستاذ الصادق الأمين الصادق: (٤٤/١).

[٢] الفوائد: لابن قيم الجوزية، ص: ١٥٤.

[٣] أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب: الأقضية، باب: نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور، برقم: (١٧١٨)، عن عائشة رضي الله عنها.

[٤] شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: للالكائي: (٦٤/١).

القاعدة الثامنة: الأخذُ برُخَص الشَّرع الواردة في السُّنّة:

يجب على المسلمِ الالتزامُ بالأخذ برُخَص الشَّرع التي وردت في السُّنّة النبوية، تقرُّباً إلى الله تعالى؛ لأن الله يُحِبُّ أن تُؤْتَى رُخَصُه كما يُحِبُّ أن تُؤتى عزائمه. فعن عبد الله بن عمر – رضي الله عنهما – قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللهَ يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى رُخَصُهُ، كَمَا يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى عَزَائِمُهُ»[١].

وأمثلةُ الرُّخَصِ في السُّنّة كثيرةٌ، ومنها: التَّيَمُّمُ بدلَ الوضوءِ[٢] عند فَقْد الماء، أو تَعَذُّرِ استعماله لمرضٍ أو بَرْدٍ شديدٍ، أو وجودِه مع قِلَّته والحاجةِ إليه للشُّرْب. وكذلك المسحُ على الْخُفَّيْن بدلَ غسلِ الرِّجْلَين بدون الشرط بعجزٍ أو مرضٍ أو سفرٍ[٣]، وما في ذلك من الفوائد التي لا تخفى على المسافرين، خاصةً أيام البرد والشِّتاء.

القاعدة التاسعة: عدمُ الجمع بين ما وَرَد في السُّنّة على أَوْجُهٍ مختلفة:

لا يجوز الجمعُ بين ما ورد في السُّنّة النبوية على أَوْجُهٍ مختلفةٍ في سياقٍ واحدٍ، بل يأتي بهذا حيناً، وبهذا حيناً آخَر، وقد يترجَّح بعضُ الأَوْجُهِ على بعضٍ بحسب الحال.

ومن الأمثلة على ذلك: أدعيةُ الاستفتاح في الصَّلاة، وأنواعُ التسبيح في الركوع والسجود، وأنواعُ التَّحِيّات والصَّلاة الإبراهيمية، وأنواعُ الأذان، وصلاة الوِتْر، وصلاة الخوف... إلى غير ذلك مما وَرَد في السُّنّة على وَجْهَيْن فأكثر، والله أعلم[٤].

---

[١] أخرجه بهذا اللفظ ابنُ حبان في صحيحه (٢/ ٦٩) برقم: (٣٥٤), والبيهقي في السنن الكبرى (٣/٢٠٠) برقم: (٥٤١٥)، وهو حديث صحيح.

[٢] انظر في ذلك حديثَ عائشة رضي الله عنها، أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب: التيمم، برقم: (٣٣٤)، ومسلم في الصحيح، كتاب: الحيض، باب: التيمم، برقم: (٣٦٧).

[٣] انظر في ذلك حديث الْمُغِيْرَة بن شُعْبَة ﷺ، أخرجه البخاري في الصحيح، أبواب: الصلاة في الثياب، باب: الصلاة في الجبة الشامية، برقم: (٣٦٣)، ومسلم في الصحيح، كتاب: الطهارة، باب: المسح على الخفين، برقم: (٢٧٤)، واللفظ له.

[٤] وانظر: "تصحيح الدعاء" للشيخ بكر بن عبد الله أبي زيد، ص: ٤٣.

القاعدة العاشرة: التفريقُ بين السُّنَن الرواتب وبين السُّنَن العوارض:

يجب التفريق بين السُّنَن الرواتب التي أثبتها النبيُّ ﷺ وداوَمَ عليها حتى فارَقَ الدنيا، كصلاة الوِتْر، وقيامِ اللَّيْل، وسُنَنِ الصَّلوات المفروضة ونحو ذلك، وبين السُّنَن العوارض التي فعلها النبيُّ ﷺ لعارضٍ، فلما زال ذلك العارضُ تَرَكها، كالقنوت في الصلوات المفروضة للنوازل.

وقد ثَبَت "أنَّ النبي ﷺ قَنَت لسببٍ نَزَل به ثم تَرَكه عند عدم ذلك السبب النازل به، فيكون القنوتُ مسنوناً عند النوازل، وهذا القولُ هو الذي عليه فقهاءُ أهل الحديث، وهو المأثورُ عن الخلفاء الراشدين ﷺ"[1].

القاعدة الحادية عشر: رَدُّ الْمُتَشَابِه من السُّنّة إلى الْمُحكَم فيما يشتبه عقلُه وفهمُه:

هذه قاعدةٌ عظيمةٌ من قواعد الفهم للسُّنّة والاستنباط منها، وهي: وجوبُ ردِّ المتشابه إلى الْمُحْكَم من النصوص، على مقتضى قواعد اللغة، ومواضعات العرب في لسانها، وما كان يفهمه الصحابة والتابعون ﷺ من الكتاب والسُّنّة.

وهذه كانت طريقةُ الراسخين في العلم من أئمة الحديث والفقه كأبي حنيفة ومالكٍ والشَّافعي وأحمد بن حَنْبَل والبخاري وإسحاق بن راهُوْيَه وغيرهم رحمهم الله تعالى، فكانوا يَرُدُّون المتشابه إلى الْمُحكَم، ويأخذون من الْمُحكَم ما يفسِّر لهم المتشابهَ ويبيِّنه لهم، فتتفق دلالته مع دلالة الْمُحكَم، وتُوافِق النصوصُ بعضها بعضاً، ويصدِّق بعضُها بعضاً، فإنها كلُّها من عند الله، وما كان من عند الله فلا اختلافَ فيه ولا تَناقُضَ، وإنما الاختلافُ والتَّناقُضُ فيما كان من عند غيره[2].

---

[1] الفتاوى الكبرى: لابن تيمية، (٢/ ٢٤٦)، بتصرف.

[2] إعلام الموقعين عن رب العالمين: لابن قيم الجوزية: (٢/٢٠٩).

القاعدة الثانية عشر: جمعُ روايات الحديث الواحد، وضَمُّها إلى بقية الأحاديث الواردة في الباب:

الحديثُ إذا لم تُجمَع طُرُقه لم يتبيَّن فِقْهُه على الوجه الأمثل، ولم يتّضح ما فيه من زياداتٍ أو عِلَلٍ أو أوهامٍ لها أثرُها في فقه الحديث وفي قبوله أو ردّه. قال الإمام علي ابن المديني: "البابُ إذا لم تُجمَع طُرُقه لم يتبيَّن خطؤه"[١]، وقال الإمام أحمد بن حَنْبَل: "الحديثُ إذا لم تُجمَع طُرُقُه لم تفهمه، والحديثُ يفسِّر بعضُه بعضاً"[٢].

يعني: أنَّ الأحاديث النبوية تَشْرَح وتُوضِّح بعضَها بعضاً، فما وَرَدَ غيرُ مُفَصَّلٍ من أحكامٍ في أحاديث مُعَيَّنَةٍ؛ تَأتِي أحاديثٌ أخرى وتُفَصِّل الحُكْمَ وتُوَضِّحه. وما وَرَدَ مُطلَقاً؛ تَأتِي أحاديثٌ أخرى وتُقَيِّده. وما وَرَدَ منها عامَّةً؛ تَأتِي أحاديثٌ غيرها وتُخَصِّصه.

ولذلك لا بُدَّ مِن جمع الأحاديث الواردة في ذات الموضوع لمعرفة الْمُطلَقِ منها من الْمُقَيَّد، والعامِّ منها من الخاصِّ، في ضوء مجموع النُّصوص للوُصول للمعنى الصَّحِيح المراد؛ فلأنَّ فَهْمَ الحديثِ بمَعْزِلٍ عن الأحاديث الأخرى الواردة في الموضوع الواحد قد يكون سبباً للوُقوع في الخطأ في فهمِه.

ومن أمثلة جَمْع طُرُق الأحاديث الواردة في موضوعٍ واحدٍ ما رواه أبو هريرة ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال: «يَقْطَعُ الصَّلاَةَ الْمَرْأَةُ وَالْحِمَارُ وَالْكَلْبُ...»[٣]، فهذا الحديثُ ردّته أمُّ المؤمنين عائشة – رضي الله عنها – بحديث صحيح معمول به، وهو فيما رواه

---

[١] انظر: "الجامع لأخلاق الراوي" للخطيب البغدادي: (٢/٢١٢), و"معرفة علوم الحديث" للحاكم النيسابوري، ص:٩١.

[٢] الجامع لأخلاق الراوي: للخطيب البغدادي: (٢/٢١٢).

[٣] أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب: الصلاة، باب: قدر ما يستر المصلي، برقم: (٥١١).

عنها عُرْوَةُ بن الزُّبَيْر ﷺ أنها قالت: "أنَّ النبي ﷺ كان يُصَلِّي من اللَّيل، وأنا مُعترِضَةٌ بينه وبين القِبْلَة، كاعتراض الْجِنَازَة"[١].

وغيرُ هذا الأثر، فإنَّ هناك العديدَ من الأحاديث والآثار التي تُفيد أنه لا يقطع الصَّلاةَ شيءٌ، وهذا هو الذي أخذ به الجمهورُ من العلماء، ورَجَّحوه[٢].

فلا يَنبغِي للمسلم أن يَأخُذ السُّنَّةَ من حديثٍ واحدٍ، دُون أن يَضُمَّ إليه ما وَرَد في موضوعه مِمَّا يؤيِّده أو يُعارِضه، أو يُوَضِّح إجمالَه، أو يُخَصِّص عُمُوْمَه، أو يُقَيِّد إطلاقَه؛ بل يجب عليه أن يَضُمّ مثلَ ذلك الحديثِ إلى أحاديث صحيحةٍ واردةٍ في مثل موضوعه، ثم يَعْمَل به، حتى يتمكَّن من فهم الحديث واستنباطِ الأحكام منه على الوجه الأصحّ[٣].

القاعدة الثالثة عشر: لزومُ القصد والتوسُّط في فهم السُّنّة والعمل بها:

إنَّ القصد والتوسُّط في فهم السُّنّة والعمل بها والدعوة إليها، كلُّ ذلك يلزم المسلمَ ليكون بعيداً عن الغُلُوّ والتقصير، فعن عليِّ بن أبي طالب ﷺ أنه قال: "خيرُ النَّاس هذا النَّمَطُ الأَوْسَطُ، يَلحق بهم التَّالِي، ويرجع إليهم الغَالِي"، وفي لفظ: "خيرُ هذه الأمةِ النَّمَطُ الأَوْسَطُ..."[٤].

يعني: خيرُ الدِّينِ النَّمَطُ الأَوْسَطُ الذي ليس فيه غلوٌّ ولا تقصيرٌ[٥].

وإنَّ السُّنّة النبوية فيها اليُسْرُ والراحةُ للمكلَّف، فينبغي الإيغال فيها برفقٍ؛ فإنَّ الرِّفْق ما كان في شيءٍ إلا زانَه، وما نُزِعَ من شيءٍ إلا شانَه، فقد ثَبَت عن النبي ﷺ أنه

---

[١] أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب: الصلاة، باب: قدر ما يستر المصلي، برقم: (٥١٢).

[٢] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: للإمام النووي، (٤/٤٥٠، ٤٥١).

[٣] انظر: "مبادئ التعامل مع السنة النبوية" للمؤلِّف، ص: ١٦٣، ١٦٩.

[٤] أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (١٣/٢٨٢) , واللالكائي في "شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة" (٨/١٤٨٠).

[٥] تفسير السمعاني: (١/٢٩٥).

قال: «إِنَّ هَذَا الدِّيْنَ مَتِيْنٌ، فَأَوْغِلُوْا فِيْهِ بِرِفْقٍ»[١]، وقال: «إِنَّ الرِّفْقَ لاَ يَكُوْنُ فِي شَيْءٍ إِلاَّ زَانَهُ، وَلاَ يُنْزَعُ مِنْ شَيْءٍ إِلاَّ شَانَهُ»[٢].

وأحَبُّ الدِّيْنِ إلى الله الْحَنِيْفِيَّة[٣] السَّمْحَة[٤]، فعن عبد الله بن عَبّاس – رضي الله عنهما – قال: قيل لرسول الله ﷺ: أيُّ الأديان أحَبُّ إلى الله؟ قال: «الْحَنِيْفِيَّةُ السَّمْحَةُ»[٥]، وعنه في روايةٍ أخرى أنَّ النبي ﷺ قال: «أَحَبُّ الدِّيْنِ إِلَى اللهِ الْحَنِيْفِيَّةُ السَّمْحَةُ»[٦].

القاعدة الرابعة عشر: الاحترازُ عن العمل بالحديث الضعيف في العبادات:

وهذه أهَمُّ القواعد في فقه السُّنّة وأهَمُّ المبادئ في التعامُل معها: أن يَحترِز المسلمُ أشدَّ الاحترازِ عن العمل بالحديث الضعيف في العبادات والاحتجاجِ به في الأحكام؛ وذلك أنَّ العبادة لا تَثبُت بحديثٍ ضعيفٍ؛ لأنَّ مبنى العبادات على التوقيف، والتوقيفُ لا يكون

---

[١] أخرجه أحمد في المسند (٢٠/ ٣٤٦) برقم: (١٣٠٥٢) عن طريق عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، وقال محققه الشيخ شعيب الأرناؤط: حسن بشواهده.

[٢] أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب: البر والصلة، باب: فضل الرفق، برقم: (٢٥٩٤)، عن طريق عائشة رضي الله عنها.

[٣] الحنيفية: نسبةً إلى "الحنفية"، هي مِلَّةُ الإسلام التي كان عليها إبراهيم – عليه السَّلام – والأنبياء، وقد أَمَر اللهُ ﷻ نبيَّه محمداً ﷺ والمؤمنين باتِّباعها فقال في محكم تنْزيله: ﴿ فَٱتَّبِعُواْ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِيمَ حَنِيفٗاۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ﴾ [آل عمران: ٩٥]. و"الحنيفُ" هو المسلم، سُمِّي بذلك لميله وعدوله عن الشِّرك وأمور الجاهلية إلى توحيد الله تعالى، وأخلاقِ أهل "الحنيفية السَّمْحَة"، وهي التي تُلائِم فطرةَ الناسِ، وليس فيها غلوٌّ ولا تقصيرٌ.

[٤] السَّمْحَة: أي: السَّهْلَة.

[٥] أخرجه البخاري في الأدب المفرد، باب: حسن الخلق إذا فقهوا، برقم: (٢٨٧)، وأحمد في المسند، (١٧/٤)، برقم: (٢١٠٧)، وهو حديث صحيح.

[٦] أخرجه البخاري في الصحيح، تعليقاً، كتاب: الإيمان، باب: الدين يسير، برقم: (٣٩)، ووصله في الأدب المفرد، باب: حسن الْخُلُق إذا فَقُهوا، برقم: (٢٨٧)، وهو حديث حسن.

إلا بما صَحَّ وثَبَت من الأحاديث، وقد قرَّر العلماءُ هذا الأمرَ في كتبهم، وبيَّنوه أتَمَّ البيان[١]، فلا مزيدَ عليه.

القاعدة الخامسة عشر: إعطاءُ الأَوْلَوِيَّة للسُّنَّة، والاحترازُ عن التعصُّب لشيءٍ من الآراء أو المذاهب أو الأشخاص:

هذا أصلٌ عظيمٌ في وجوب احترام السُّنّة وتعظيمها، ولزومِ اتِّباعها وتقديمها، وعدمِ تقديم شيءٍ من آراء الرجال عليها، مهما بَلَغت مَنْزلتهم وعَلَتْ مكانتهم. فقد أُثِرَ عن عليّ بن أبي طالب ﷺ أنه كان يقول: "إيَّاكم والاستنان بالرِّجال، فإنْ كنتم مُستنِّين لا محالةَ فعليكم بالأموات؛ لأنَّ الرجل قد يَعمَل الزَّمَنَ من عُمُره بالعمل الذي لو ماتَ عليه دَخَل الجنّةَ، فإنْ كان قبل موته تحوَّل فعَمِلَ بعمل أهل النار فماتَ، فدَخَل النارَ. وإنَّ الرجل ليَعمَل الزمنَ مِن عُمُره بعمل أهل النار، فإذا كان قبل موته بعامٍ فعَمِلَ بعمل أهل الجنة فماتَ، فدَخَل الجنّةَ"[٢].

قال الإمامُ إبراهيم بن موسى الشَّاطِبِيُّ (ت٧٩٠هـ) مُوضِّحاً مرادَ هذا الأثرِ: "فيما يُروَى عن عليّ بن أبي طالب ﷺ: (إياكم والاستنان بالرجال...) إشارةٌ إلى الأخذ بالاحتياط في الدِّين، وأنَّ الإنسان لا ينبغي له أن يَعتمِد على عمل أحدٍ البَتَّة، حتى يتثبَّت فيه ويسأل عن حكمه؛ إذْ لعلَّ الرجل المعتمد على عمله يعمل على خِلاف السُّنّة.

وقولُ عليٍّ ﷺ هذا "فإن كنتم مُستنِّين لا محالةَ فعليكم بالأموات" نكتةٌ في الموضع، وقال الشاطبي في توضيحه: "يعني الصحابة ﷺ ومَن جرى مَجْراهم ممن يُؤخَذ بقوله ويُعتمَد على فتواه. وأمَّا غيرُهم ممن لم يحلّ ذلك المحلَّ فلا، كأن يرى الإنسانُ رجلاً يحسِّن اعتقادَه فيه فيفعل فعلاً محتملاً أن يكون مشروعاً أو غير مشروع فيقتدي به

---

[١] يُقرَأ في ذلك كتاب "الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به" للشيخ عبد الكريم الخضير.

[٢] أخرجه ابن بطة في "الإبانة" (١٣٦/٤), وابن حزم في "الإحكام في أصول الأحكام" (١٨١/٦), وابن عبد البر في "جامع بيان العلم وفضله" (١٦٨/٢).

على الإطلاق، ويعتمد عليه في التعبُّد، ويجعله حُجَّةً في دين الله؛ فهذا هو الضلالُ بعينه، ما لم يتثبَّت بالسؤال والبحث عن حكم الفعل ممن هو أهلٌ للفتوى"[١].

القاعدة السادسة عشر: التَّحَلِّي بالآداب في تَلَقِّي السُّنَّةِ قراءةً وكتابةً:

ينبغي لدارس السُّنَّة (أو الحديث) أن يَتَحلَّى بالآداب التي تَختصّ بقراءتها وكتابتها، فمن آداب قراءتها:

١) أن يُخلِص النِّيَّةَ لله تعالى في طلب الحديث.
٢) لا يَطلُب علمَ الحديث لابتغاء الدنيا.
٣) أن يَتحلَّى بالأخلاق الحسنة.
٤) أن يَتدرَّج في طلب هذا العلم ويَصبر عليه، وينبغي أن يقدِّم العنايةَ بالموطأ، ثم بالصَّحِيْحَين، ثمّ سُنَن أبي داود فالتِّرمذي فالنَّسائي فابن ماجَهْ.
٥) أن لا يتتبَّع الأحاديثَ الضعيفةَ والموضوعةَ.
٦) أن يَحفَظ الحديثَ على التدريج قليلاً قليلاً، وليكن الإتقانُ شأنَه.
٧) أن يَحرِص على العمل بما يسمع ويقرأ من السُّنَن والأحاديث.

أمَّا آدابُ كتابةِ السُّنّة (أو الحديث) التي ينبغي أن يَلتزِم بها دارِسُها فهي:

١) أن يُتقِن كتابةَ الحديثِ فيما يَكتُب مُطْلَقاً؛ لأنَّ مَتْنَه لفظُ رسول الله ﷺ، وتغييرُه يؤدِّي إلى أن يُقال عنه ما لم يَقُلْه، فيَثبُت به حكمٌ من الأحكام الشَّرعية بغير طريقه.
٢) أن يُستَحَبَّ له إذا مَرَّ بذكر الله تعالى أن يكتب: "عَزَّ وجَلَّ"، أو "تَعَالى"، أو "سُبْحَانَهُ وَتَعَالى"، أو "تَبَارَكَ وَتَعَالى"، أو "جَلَّ ذِكْرُهُ"، أو "تَبَارَكَ اسْمُهُ"، أو "جَلَّتْ عَظَمَتُهُ"، أو ما أَشْبَه ذلك مِن الكلمات.
٣) أنه إذا فُقِدَتِ الصَّلاةُ على النبيِّ ﷺ من الرواية، فلا ينبغي له أن يَترُكها لفظاً.

---

[١] الاعتصام: للشاطبي: (١٠٩/٣).

٤) أن يَذكُر عند ذِكر النبيِّ ﷺ: "صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ" بكمالها، لا رَمْزاً إليهما مثل (ص) أو (صلعم)، ولا مقتصراً على أحدهما مثل (عليه الصَّلاَة).

٥) أنه إذا مَرَّ به اسمُ صحابيٍّ فعليه أن يَكتُب: "رَضِيَ اللهُ عَنْهُ"، فإنْ كان صحابياً ابنَ صحابيٍّ فيَكتُب: "رَضِيَ اللهُ عَنْهُما"، وكذلك يترضَّى ويترحَّم على سائر الصحابة ويَكتُب: "رَضِيَ اللهُ عَنْهُم".

كلُّ هذا وإنْ لم يكن مكتوباً في الأصل الذي يُنقَل منه، فإنَّ هذا ليس روايةً، وإنما هو دعاءٌ.

هذه بعضُ أهَمّ القواعد التي يجب على الدَّارِسين للسُّنّة النبوية الالتزامُ بها للتفقُّه فيها، والتفهُّمِ لمعانيها، الذي هو الهدفُ الأعلى من تَلَقِّي السُّنّة، والطريقُ الأمثَلُ للعمل بها.

الفصل الخامس

نبذةٌ عن مُنكِري السُّنّة النبوية
واتّجاهاتِهم وشُبُهاتِهم
وجهودُ العلماءِ في مُقاوَمتهم

القسم الأول: مُنكِرو السُّنّة واتّجاهاتُهم قديماً وحديثاً.

القسم الثاني: أهَمُّ الشُّبُهات الْمُثارة حول حُجّية السُّنّة.

القسم الثالث: جهودُ العلماء في مقاومة فتنة "إنكار السُّنّة".

القسم الأول:

مُنكِرو السُّنّةِ واتّجاهاتُهم قديماً وحديثاً

وبعد تعريفٍ وجيزٍ لأَهَمِّ مباحث السُّنّة النبوية في الفصول السابقة؛ يُستحسَن أن نختم هذا الكتابَ بنبذةٍ عن تاريخ فتنة إنكار السُّنّة، واتّجاهاتِ أصحابها، وشُبُهاتِهم المثارة حول السُّنّة، وردودِ علماء المسلمين عليها. وهي مباحث في غاية الأهمية في السُّنّة، يجب الوقوفُ عليها والإلمامُ بها لكلِّ مَن يتصدَّى لدراستها والقيامِ بنشرها.

ولقد حاول الهدّامون للدِّينِ في كل عصرٍ فصلَ السُّنّة النبوية عن القرآن الكريم، وتقديمَ الآراء والأهواء على النصوص الصريحة، ورَفْضَ كلِّ ما لا يُوافِق من الأحاديث عقولَهم المريضة ولو كان صحيحاً.

وهؤلاء هم الذين حذَّر منهم رسولُ الله ﷺ أمتَه في حديثه قائلاً: «أَلاَ إِنِّي أُوْتِيْتُ الْكِتَابَ ومِثْلَهُ مَعَهُ! أَلاَ يُوْشِكُ رَجُلٌ شَبْعَانُ عَلَى أَرِيْكَتِهِ يَقُوْلُ: عَلَيْكُمْ بِهَذا الْقُرْآنِ، فَمَا وَجَدْتُمْ فِيْهِ مِنْ حَلاَلٍ فَأَحِلُّوْهُ، وَمَا وَجَدْتُمْ فِيْهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوْهُ»[1]، وقال – عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ – في حديث آخَر له: «لاَ أُلْفِيَنَّ أَحَدَكُمْ مُتَّكِئاً عَلَى أَرِيكَتِهِ،

[1] أخرجه أبو داود في السنن، في كتاب: السنة، باب: النهي عن الجدل في القرآن، برقم: (٤٦٠٤)، من طريق مقدام بن معديكرب ﷺ، وهو حديث صحيح.

يَأْتِيْهِ الأَمْرُ مِنْ أَمْرِي مِمَّا أَمَرْتُ بِهِ أَوْ نَهَيْتُ عَنْهُ، فَيَقُوْلُ لاَ نَدْرِيْ مَا وَجَدْنَا فِي كِتَابِ اللهِ اتَّبَعْنَاهُ»[١].

وهذا ما تَنبَّأ به النبيُّ ﷺ في هذين الحديثَين من الأمر المنكَر المحذور، فإنه من نبوءاته التي قد تحقَّقت، فقد ظهر الكثيرُ من المستخفِّين من السُّنّة النبوية، والمنكرين لها في مختلف الأزمنة والأمكنة، والذين نتحدَّث عنهم في هذا القسم مع تسليط الضوء على اتّجاهاتهم القديمة والحديثة فيما ذهبوا إليه من إنكار السُّنّة والاستخفافِ من شأنها.

أولاً: مُنكِرو "السُّنّة" عبر التاريخ:

إنَّ لظاهرة إنكار السُّنّة والاستخفافِ منها جذور عميقة في التاريخ، وبوادر في العصور الأولى، حيث إنها ظهرت في القرن الأول الهجري في عهد الصحابة ﷺ، فكانت بدايتها عدم معرفة قيمة السنة كمصدرٍ ثانٍ للتشريع عند بعضهم، حيث حاولوا البحث عن كافة المسائل في القرآن وحده دون السُّنّة، كما يتبيَّن ذلك مما يأتي:

روى الحافظ ابن عبد البَرّ القُرْطُبيّ (ت٤٦٣هـ) بسنده عن الصحابيِّ الجليل عِمران بن حُصَيْن ﷺ أنَّ رجلاً أتاه فسأله عن شيء، فحدَّثه، فقال الرجل: حَدِّثوا عن كتاب الله ولا تحدِّثوا عن غيره. فقال – عمران بن حصين ﷺ – "إنك امْرُؤٌ أحمَقُ!، أتجد في كتاب الله الظُّهْرَ أربعاً لا تُجهَر فيها بالقراءة؟"، ثم عَدَّد عليه الصَّلاةَ والزَّكاةَ ونحوَ هذا، ثم قال: "أتجد هذا في كتابِ الله مُفسَّراً؟، إنَّ كتاب الله أبْهَمَ هذا، وإنَّ السُّنَّة تُفسِّر ذلك"[٢].

وقال التابعيُّ الجليلُ الحسن البَصْري (ت١١٠هـ): "بينما عِمْران بن حُصَين يحدِّث عن سُنَّة نبيِّنا ﷺ إذْ قال له رجلٌ: يا أبا نُجَيْد! حَدِّثْنا بالقرآن. فقال له عمران:

---

[١] أخرجه أبو داود في السنن، كتاب السنة، باب في لزوم السنة، برقم: (٤٦٠٥)، من طريق أبي رافع عن أبيه رضي الله عنهما، وهو حديث صحيح.

[٢] جامع بيان العلم وفضله: لابن البر: (٢/٣٣١) برقم: (٢٣٤٨).

"أنتَ وأصحابُك يَقرؤون القرآن، أكنتَ مُحَدِّثي عن الصَّلاة وما فيها وحدودها؟، أكنتَ مُحَدِّثي عن الزَّكاة في الذَّهَب والإبل والبَقَر وأصناف المال؟ ولكن قد شهدتُ وغِبْتَ أنت". ثم قال: "فرض علينا رسولُ الله ﷺ في الزَّكاة كذا وكذا"، وقال الرجل: أحييتَني أحياك الله، قال الحسَنُ البَصْري: "فما ماتَ ذلك الرجلُ حتى صار من فقهاء المسلمين"[١].

وَقَع مثل ذلك أيضاً للتابعي أُمَيَّة بن عبد الله بن خالد الأُمَوي (ت٨٧ هـ)، الذي قال لعبد الله بن عمر رضي الله عنهما: "إنّا نجد صلاةَ الحضر وصلاةَ الخوف في القرآن، ولا نجد صلاةَ السَّفر في القرآن؟" فقال له ابن عمر: "يا ابن أخي! إنَّ الله بعث إلينا مُحمَّداً ﷺ ولا نعلم شيئاً، فإنا نفعل كما رأينا مُحمَّداً ﷺ يفعل"[٢].

ثم ازداد بتَقادُم الزَّمانِ عددُ الذين كانوا يبحثون مشاكلَهم في ضوء القرآن وحده، حتى قال الإمام أيوب السِّخْتِيَاني (ت١٣١هـ): "إذا حدّثتَ الرجل بالسُّنّة فقال: دَعْنا مِن هذا، وحَدِّثْنا من القرآن، فاعلَمْ أنه ضالٌّ مُضِلٌّ"[٣].

ولكن الذين أشرنا إليهم آنفاً فهم لم يكونوا يمثِّلون فِرقةً ما أو اتّجاهاً جماعياً، بل ربما كانت هذه حالات فردية، فزاد عددهم بمرور الأيام، وكانوا على الأغلب في بلاد العِراق؛ لأنَّ عِمران بن حُصَين وأيوب السختياني كانا من البَصْرَة، وكذلك الذين ذكرهم الإمام الشافعي من مُنكِري حُجِّية السنة في كتابه "اختلاف الحديث" فكان

---

[١] أخرجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين: (١/١٩١، ١٩٢)، برقم: (٣٧٢).

[٢] أخرجه الحاكم في المستدرك، (١/٣٨٨، ٣٨٩)، برقم: (٩٤٦)، وقال: "رواته الثقات، مدنيون" ووافقه الذهبي.

[٣] الكفاية في معرفة أصول علم الرواية: للخطيب البغدادي، ص: ١٦.

أغلبهم من البَصْرَة[١]، فلذلك يمكن القول: إنّ هذا الاتِّجاه وجد مجالاً في العِراق وحدها دون غيرها من البلاد الإسلامية[٢].

الفِرَقُ التي ذهبت إلى إنكار السُّنَّة في القرون الأولى:

وفيما أسلفنا الحديثَ عن أشخاص ذهبوا إلى إنكار السُّنّة فهم كانوا أفراداً لم ينتبهوا للقيمة التشريعية للسُّنّة النبوية، ثم تطوَّرت الأمور مع مرور الأيام لَمّا نجحت أعداء الإسلام من اليهود والفُرُس في تشتيت شَمْل الأمة وتفريقِ جمعها؛ فنشأ هناك العديدُ من الفِرَق والطوائف، التي أنكرت بعضَ جوانب السُّنّة اتِّباعاً لهواها، أو اختارت لتصحيح الحديث وتضعيفه قواعدَ لا تتفق مع أصول المحدِّثين من أهل السُّنّة والجماعة، ومن تلك الفِرَق والطوائف: "الْخَوَارِج" و"الْمُعْتَزِلَة" و"الشِّيْعَة" وغيرها، وهذا مُوجَزٌ في تعريف كلٍّ منها مع بيان موقفها من السُّنّة:

(أ) الْخَوَارِجُ:

هم الذين كانوا من أنصار عليّ بن أبي طالب ﷺ، وكانوا يأخذون بالسُّنّة النبوية ويؤمنون بها مصدراً أساسياً للتشريع الإسلامي، ويعدِّلون الصحابة ﷺ جميعاً، إلا أنه نُقِلَ عنهم رَدُّ ما رواه بعضُ الصحابة من الأحاديث وخاصةً بعد التحكيم[٣] حين أنكروا

---

[١] السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي: للدكتور مصطفى السباعي، ص:١٦٠.

[٢] دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه: للدكتور مصطفى الأعظمي، (٢٢/١).

[٣] المقصود بـ"التحكيم": إنه بعد أنْ التقى جيشُ عليّ بن أبي طالب ﷺ مع جيش معاوية بن أبي سفيان ﷺ في صفين، وحصلت بينهم مقتلةٌ عظيمةٌ، وكاد علي ﷺ بجيشه أن ينتصر على معاوية ﷺ وجيشه، فأرسل معاوية رجلاً يحمل المصحفَ إلى عليٍّ ﷺ ويقول له: "بيننا وبينكم كتاب الله"، فقال عليّ ﷺ:" أنا أَوْلَى بذلك، بيننا كتاب الله"، ومثَّل عليّاً في هذا التحكيم أبو موسى الأشعري ﷺ، ومثَّل معاويةَ عمرو بن العاص ﷺ ، واجتمعا في دومة الجندل، وحضر الاجتماعَ جمعٌ من الصحابة ﷺ، ولكن التحكيم فشل نظراً لصعوبة حلّ الخلاف وإصرارِ الطرفَين على مواقفهما السابقة، وعدمِ حيازة الحكمين على قوى محايدة تنفذ القرار. انظر للتفصيل: "عصر الخلافة الراشدة "للدكتور أكرم ضياء العمري، ص: ٤٧٢-٤٧٧.

أن يُحكِّم الرجالُ في كتاب الله، وقالوا: لا حُكْمَ إلا لله، ثم اعتبروا ذلك التحكيم معصيةً وكُفْرًا[١]، ثم كَفَّرُوا عليّاً وعثمانَ - رضي الله عنهما - وأصحابَ الْجَمَل[٢] والحكمين ومَن رَضِيَ بالتحكيم أو صوَّب المحكِّمين أو أحدهما، وبذلك رَدّوا أحاديثَ جمهور الصحابة بعد الفتنة، لرضاهم بالتحكيم وأتباعهم أئمة الجور على زعمهم، فلم يكونوا أهلاً لثقتهم فيما كانوا يَرْوَوْنَ من الأحاديث[٣]، فقد أنكروا الأحاديث الواردة في فضائل أهل البيت[٤].

ثم بدأ الانشقاق في صفوفهم، حتى توزَّعوا في عشرين فِرْقَةً، ومنهم "الإباضِيَّة". ولكن في إنكار "الخوارج" السُّنّةَ نظرٌ؛ لأنَّ كتبهم قد انعدمت بانعدام مذهبهم ما عدا "الإباضية"، وبمراجعة كتبهم مثل "مُسنَد الرَّبِيع بن حبيب الفَراهِيْدِيّ[٥]" نجد أنهم كانوا يقبلون الأحاديث النبوية، ويَرْوَون عن عليٍّ وعثمان وعائشة وأبي هريرة وأنس بن مالك وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين، فلذلك لا يجوز إطلاقُ القولِ بأنَّ كافة "الخوارج" كانوا يرفضون السُّنّة التي رواها الأصحابُ بعد التحكيم أم قبله[٦].

---

[١] زوابع في وجه السنة قديماً وحديثاً: للأستاذ صلاح الدين مقبول أحمد، ص: ٥١.

[٢] وهو اسمٌ للمعركة التي وقعت في البصرة عام ٣٦هـ بين جيش علي بن أبي طالب ﷺ والجيش الذي قاده طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام - رضي الله عنهما - بالإضافة إلى أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - التي قيل إنها ذهبت مع جيش المدينة في هَوْدَج من حديد على ظهر جَمَلٍ، وسُمِّيَت المعركة بـ"الجمل" نسبةً إلى ذلك الجمل.

[٣] السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي: للدكتور السباعي، ص: ١٤٩.

[٤] زوابع في وجه السنة قديماً وحديثاً: للأستاذ صلاح الدين، ص: ٦٣.

[٥] وهو للإمام الربيع بن حبيب الفراهيدي (ت١٧٠هـ) أحد علماء الإباضية، صنف مسنداً على أسماء الصحابة، ثم رتّبه الإمام أبو يعقوب يوسف بن إبراهيم الوارجلاني (ت٥٧٠هـ) على الأبواب الفقهية، وأضاف إليه أحاديث العقيدة وغيرها، وسَمَّى الكلَّ: "الجامع الصحيح". (انظر: أبو الليث الخيرآبادي، اتجاهات في دراسات السنة قديماً وحديثاً، ص:٣٠).

[٦] دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه: للدكتور الأعظمي، (٢٣/١).

(ب) الشِّيْعَةُ:

هم الذين شايعوا عليَّ بن أبي طالبٍ ﷺ على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته، ووصيتِه إمّا جَلِيّاً وإمّا خَفِيّاً، واعتقدوا أنَّ الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت فبظُلْمٍ يكون من غيره، أو بتقيةٍ من عنده، وغير ذلك من عقائد يعتقدونها[١].

و"الشِّيْعَةُ" فِرَقٌ كثيرةٌ، يكفِّر بعضُهم بعضاً، والموجودةُ منهم حالياً في العالَم الإسلامي أكثَرُهم من فرقة "الإثني عَشَرِيَّة"، وهم يذهبون إلى الأخذ بالسُّنّة النبوية، ولكن الاختلاف بينهم وبين أهل السُّنّة في طريق إثبات السُّنّة نفسها. وبما أنهم (أي الشيعة) يحكمون بالرِّدَّة على كافة الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ – عدا عِدَّة أشخاصٍ يتراوح عددهم بين ثلاثة إلى أحد عشر – لذلك لا يقبلون الأحاديث المروية عن هؤلاء الصحابة ﷺ، بل يعتمدون إلى روايات منقولة عن أهل البيت فقط[٢]، كما أنهم يُنكِرون الأحاديث الواردة في مناقب الصحابة ﷺ ما عدا مناقب أهل البيت منهم[٣].

(ج) الْمُعْتَزِلَةُ:

هي فرقةٌ نشأت في أواخِرِ العصر الأُمَوِي على يد واصِل بن عَطاء (ت١٣١هـ)، وازدهرت في العصر العباسي. واعتمدت هذه الفرقةُ على العقل المجرَّد في فهم العقيدة الإسلامية لتأثُّرها ببعض الفلسفات المستورَدة من اليونان مما أدَّى إلى انحرافها عن عقيدة أهل السُّنّة والجماعة[٤]، وكانوا يَظُنُّون أنَّ كل ما هو قادمٌ من جهة الفلسفة موافقٌ للعقل، وأنه يجب أن تكون العقائدُ الإسلاميةُ وأصولُها وفقاً لتلك النظريات، فوجدوا السُّنّةَ النبويةَ تمنعهم مِن هذا وتُعرقِل سَيْرَهم، فذهبوا إلى إنكارها وشكَّكوا في صِحَّتها[٥]، كما

---

[١] انظر: "الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة" للدكتور مانع بن حماد الجهني، (٥١/١).

[٢] دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه: للدكتور الأعظمي: (٢٥/١).

[٣] زوابع في وجه السنة قديماً وحديثاً: للأستاذ صلاح الدين، ص: ٦٣.

[٤] انظر: "الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة" للجهني: (٦٤/١).

[٥] اهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ومتناً: للدكتور محمد لقمان السلفي، ص: ٤٥٣.

أنكروا الكثير من الأحاديث الواردة في صفات الله ﷻ[١]. ولكن مع ذلك لم يكن من مذهبهم ردُّ الأحاديث جملةً، فكانوا مع جمهور الأمة في الأخذ بالأحاديث النبوية[٢].

مُقاوَمةُ العلماء هذه الفِتنةَ وجهودُهم فيها:

إنَّ الذين ذهبوا مِن تلك الفِرَق والطَّوائف إلى إنكار السُّنّة النبوية والتشكيكِ في صِحَّتها وحُجِّيتها، كانت لهم في ذلك دوافعٌ خاصّةٌ ومَصالِحُ متعدّدةٌ، بَيْدَ أنَّ وجودهم قد انتهى بنهاية القرن الثالث الهجري لأسباب آتية:

١) تصريحاتُ القرآن الكريم، التي أثبت بها أهلُ العلم أنّ الرسول ﷺ ليس مجرَّدَ ناقلٍ عن الله ﷻ الوحيَ سواء أكان مَتْلُوّاً أو غير مَتْلُوٍّ، بل إنه شارحٌ للقرآن الكريم ومبيِّنٌ للأحكام فيه.

٢) جهودُ المحدِّثين العملية التي ظهرت في صورة تأليف كتبٍ مثل: "اختلاف الحديث" للإمام الشافعي، و"تأويل مختلف الحديث" للإمام ابن قُتَيْبة الدِّيْنَوَرِي أبي محمد عبد الله بن مسلم (ت٢٧٦هـ)، و"مشكل الآثار" للإمام الطحاوي أبي جعفر أحمد بن محمد بن سَلاَمة المصري (ت٣٢١هـ)، وغيرها من الكتب التي أزالتْ تَعارُضَ الأحاديث ووَفَّقت بينهما، ودفعتْ إشكالَها، ووَضَّحتْ حقيقتَها، وأثبتتْ من خلال ذلك كلِّه أنه لا مجالَ للشَّكّ في حجية السُّنّة أو إنكارها.

٣) يقظةُ ضمير الأمة الإسلامية، الذي رفض فكرةَ التحرُّر عن طاعة رسول الله ﷺ[٣].

---

[١] زوابع في وجه السنة قديماً وحديثاً: للأستاذ صلاح الدين، ص: ٦٣.

[٢] دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه: للدكتور الأعظمي: (١/٢٤، ٢٥).

[٣] اهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ومتناً: للدكتور محمد لقمان، ص: ٤٥٣، بتصرف وزيادة.

ثانياً: فتنة إنكار السُّنّة في العصر الحديث:

كما سبق أنْ ذُكِرَ آنفاً أنَّ فتنة إنكار السُّنّة قد انتهت مع مرور الأيام وتَعاقُب الأزمان، وعُفي عنه الدهر، وصارت أكثرها في ذِمَّة التاريخ، ولكن نهضت هذه الفتنةُ من جديدٍ في أوائل القرن الرابع عشر الهجري، في صورة اتِّجاهات مختلفة كان هدفُ معظمِها: هدمَ السُّنّة، والتشكيكَ في حُجِّيتها، وإفقادَ ثقة المسلمين بها.

وهذه بعض أشهر وأبرز الاتّجاهات التي كان لها دور كبير في إنكار السُّنّة، والتشكيك في حجيتها، والاستخفاف منها:

(أ) الْمُسْتَشْرِقُوْنَ:

هم الذين يبحثون في أمور الشَّرْقِيِّيْن ودينهم وثقافتهم وتاريخهم وآدابهم ولغتهم، وكان للمستشرقين في صياغة التصوُّرات الغربية عن الشرق عامةً، وعن العالَم الإسلامي خاصةً، معبّراً عن الخلفية للصراع الحضاري بينهما[١].

وكانوا في بدايات ظهورهم اهتمَّوا بالسُّنّة اهتماماً كبيراً؛ لأنهم كانوا يعرفون أنها تتبوّأ منْزلةً رفيعةً ومكانةً سامية في الإسلام، إذ هي عند المسلمين المصدر التشريعي الثاني بعد القرآن الكريم، وهي تفسيره وبيانه، لذا ظهر اتِّجاههم نحوها بالطعن والتشويه والتشكيك ليَتسنَّى لهم بعد ذلك التَّلاعُبُ بالقرآن الكريم، وتأويلُه بما يحلو لهم وحسبما تُوسوِس لهم نفوسهم[٢]. فقاموا بحملةٍ شعواء وهجومٍ شَرِسٍ على السُّنّة ودواوينها، وهاجموا على حَمَلتها من الصَّحابة والتابعين والمحدِّثين، فشكَّكوا في صِحَّتها، وفي عدالةِ

[١] انظر: "الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة" للجهني: (٦٨٧/٢).

[٢] انظر: "الاستشراق والمستشرقون وجهة نظر" للأستاذ عدنان محمد وزان، ص: ٤٩، و"السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي" للدكتور السباعي، ص: ١٧٧، ١٧٩.

الحاملين لها، ونفثوا السُّموم والدَّسائس الكثيرة[١]، وكلُّ ذلك بدعوى التجرُّد والموضوعية، والعلم والتحقيق.

ثم تأثَّر بهم بعضُ الكُتّاب والمؤلِّفين والمؤرِّخين والمثقَّفين من المسلمين، وساروا على درب هؤلاء، فاعتمدوا شبهات المتقدّمين من المعتزلة والرافضة وغيرهم، ثم توسّعوا فيها وازدادوا عليها، حتى اتَّخذوا ذلك سبيلاً إلى هدم الدين، وإقصائه عن واقع الحياة.

(ب) المدرسة العَصْرَانِيَّة:

هي الحركة التي سعت إلى تطويع مبادئ الدين لقِيَم الحضارة الغربية ومفاهيمها، وإخضاعه لتصوُّراتها ووجهة نظرها في شؤون الحياة[٢]، وكان أشهَرُ أصحاب هذا الاتِّجاه: السيد أحمد خان (ت١٣١٥هـ) وأتباعه في الهند[٣]، وكان يُعتبَر رائدَ هذه المدرسةِ في العالم الإسلامي، ونموذجاً كاملاً لها، وكان لشخصيته نفوذ كبير وتأثير واسع في الهند، إذ هو رائدُ النهضة التعليمية بين المسلمين في تلك البلاد، ومؤسِّسُ أوّل جامعةٍ عصريةٍ لهم فيها[٤].

---

[١] وقد ذكر الكثيرَ منها الدكتور محمد أبو الليث الخيرآبادي في كتابه "اتجاهات في دراسات السنة قديمها وحديثها"، انظر صفحات من ٤٩، حتى ٧٩.

[٢] مفهوم تجديد الدين: للدكتور محمد سعيد بسطامي، ص: ٩٦، ٩٧.

[٣] اتجاهات في دراسات السنة قديمها وحديثها: للدكتور محمد أبي الليث الخيرآبادي، ص: ٨١.

[٤] التي اشتهرت بـ"جامعة عليكره الإسلامية"، وهي تُعَدّ اليومَ في كبرى الجامعات الهندية، لذلك عدَّه الدكتور أحمد أمين (ت١٣٧٣هـ) في زعماء الإصلاح في العصر الحديث، ووصفه بأنه في الهند أشبه بالشيخ محمد عبده في مصر في إصلاح العقلية بالتثقيف والتهذيب. (انظر: "زعماء الإصلاح في العصر الحديث" لأحمد أمين، ص: ١٣٠، ١٣١). أمَّا من ناحية تضلُّعه من العلوم الشرعية وتديُّنه فيقول المؤرخ الشيخ عبد الحي الحسني (ت١٣٤١هـ): "هو ما أتقن فناً، وتصانيفُه شاهدة على ما قلتُه، فإنْ رأيت مصنَّفاته علمت أنه كان كبيرَ العقل، قليلَ العلم، ومع ذلك كان – سامحه الله تعالى – قليل العمل، لا يصلِّي ولا يصوم غالباً". (انظر: "نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر" للشيخ عبد الحي الحسني: ١١٧٥/٨).

وكان مُعجَباً جداً بنهضة الغرب في مجال العلم، ولكنه في الوقت نفسه كان شديدَ المخالفةِ مع التبشير النصراني في الأمور الدينية، الذي كان يَبِيْض ويفرخ في القارة الهندية في ظلّ الاستعمار، فقد كتب كثيراً ضِدَّ أعداء الإسلام دفاعاً عنه، لكنه انبهر أخيراً أمام الحملات النصرانية المدبّرة، ولجأ إلى تأويل النصوص، والرأيِ المعتمد على المنطق والبرهان، وأخذ يفسِّر القرآنَ، ويدعو إلى أنّ القرآن إذا فُهِم فهماً صحيحاً؛ اتَّفق مع العقل، وأنّ النظر الصحيح فيه يُوجِب الاعتماد على روحه أكثر من الاعتماد على حرفيته، وأنه يجب أن يُفسَّر على ضوء العقل والضمير[١]، فأقدم على تفسير القرآن متخذاً عقلَه هو أساساً لهذا التفسير، غيرَ ملتزمٍ للألفاظ ودلالته، ولا لِمَا أجمع عليه علماء المسلمين على مرّ الزمن، وأوَّل النصوصَ - التي لم توافق طبيعته وعقليته - تأويلاً لا تتحمَّلها اللغة العربية وقواعدها، فأنكر المعجزاتِ، والْجَنَّةَ والنَّار والملائكة والْجِنّ، وأنكر الأحاديثَ النبوية الصحيحة التي خالفت عقلَه حسب زعمه، فقَبِلَ ما شاء منها ورفض ما شاء منها، وأخذ يشتم الأئمةَ الفقهاء، ويستهزئ بالمحدِّثين وبالشعائر الإسلامية، وقرَّر أنَّ القرآن نزل على الرسول ﷺ بالمعنى فقط، ثم صاغَ - عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ - ألفاظَه مِن عنده[٢].

وقد هَيَّجت أفكارُ هذا الرجلِ الرأيَ العامَّ المسلم ضِدّه، وزاد تشديد النكير عليه من العلماء حتى حكموا بكفره، وحذَّروا الناسَ من أن يقعوا فريسةً لعقليته المعاصرة. ونتيجةً لذلك ابتعد المسلمون عن قبول أفكاره، ولم يستفيدوا حقَّ الاستفادة مما كان يقترحه لهم حول الإسهام في التعليم الإنجليزي المعاصر لمسايرة ركب الحياة زمن الاستعمار البريطاني.

---

[١] زعماء الإصلاح في العصر الحديث: للدكتور أحمد أمين، ص: ١٣٠، ١٣١.

[٢] انظر: "كفاح المسلمين في تحرير الهند" للدكتور عبد المنعم النمر، ص: ٤٤، ٤٥. و"زوابع في وجه السنة قديماً وحديثاً" للأستاذ صلاح الدين، ص: ٩٤.

وبعد وفاة هذا الرجلِ، حَمَل لواءَ أفكاره تلميذُه "مولوي جِرَاغْ علي" (ت١٨٩٥م)، الذي تأثَّر كثيراً بأفكاره الغربية والغريبة عن الإسلام. وكانت له صلاتٌ وطيدةٌ بـ"مرزا غلام أحمد القادياني" مؤسِّس طائفة "القاديانية"، فكانت أفكاره وأفكار أستاذه السيد أحمد خان، قد مهّدت الطريقَ لتأسيس حركة "أهل القرآن" التي سنتحدَّث عنها.

(ج) أهلُ القُرْآن:

لقد تأثَّر بفكرة السيد أحمد خان في إنكار السُّنّة – لأجل مكانته العلمية الكبيرة في الأوساط المسلمة في الهند – بعضُ أدعياء العلم وجهلاء الدين وضعفاء العقيدة، وكان على رأسهم "مولوي جِرَاغْ علي"، وكان لأفكارهما حول السُّنّة تأثير كبير وبعيد، فإنها مهَّدتْ الطريقَ أمام "القرآنيين" ليُعلنوا عن خبايا نفوسهم من إنكار السُّنّة كلها، وأخذوا يدعون إليها كحركة علمية ثقافية تقدُّمية، فاغترَّ بالانضمام إليها بعضُ البُلَه ومَن لا صلةَ لهم بالعلوم الدينية من العامة والمثقَّفين[١]، فزعموا أن القرآن الكريم يكفي لكل ضرورةٍ، ولكل حكمٍ ومسألةٍ، وأنّ عقلهم وفهمهم يكفي لتفسيره وشرحه.

وانطلاقاً مِن هذه المزاعم الواهية أرادوا القضاءَ على ثروة الأحاديث والفقه لتَحِلَّ محلَّها اجتهاداتُهم واستنباطاتُهم لتكون هي الصورةَ الصحيحةَ للقرآن الكريم، وثروةً موثوقةً لتعاليم الإسلام الصحيحة[٢].

ثم تعدَّى ذلك الأمرُ إلى صفوف المسلمين، واستفحل بمرور الزمن، حتى نادوا بكفاية القرآن في أمور الدين، وأنه لا حاجةَ إلى السُّنّة إلا فيما يُوافِق هواهم[٣]، وما أنْ حلَّ القرن الرابع عشر الهجري حتى ظهرت طائفة "القرآنيين" باسم "أهل القرآن والذكر"، وكان للاستعمار البريطاني دور كبير في تقويتها ليشغل المسلمين بزرع

[١] القرآنيون وشبهاتهم حول السنة: للدكتور خادم حسين إلهى بخش، ص: ١٠٠.

[٢] انظر مقدمة الشيخ سيد سليمان الندوي لـ"تدوين الحديث" للشيخ مناظر أحسن الكيلاني، ص: ٢٣.

[٣] زوابع في وجه السنة قديماً وحديثاً: للأستاذ صلاح الدين، ص: ٩٤.

الخلافات بينهم والأفكار الغريبة عن الإسلام، وقد وجد الاستعمار لتحقيق هذا الهدفِ أفراداً عُرف فيهم الانحرافُ عن الدين ليكونوا عملاءً له، ينشرون هذه الأفكارَ بين المسلمين[١]. فكان منهم عبدُ الله جَكْرَالَوِيّ (ت١٩١٤م)[٢]، الذي ذهب إلى إنكار السُّنّة كلِّها، كما ظهر في نفس هذه الفترةِ شخصٌ آخَر في شمال شرقي الهند يُدعَى "مُحِبَّ الحقّ العظيم آبادي"[٣]، الذي شارك مع جكرالوي في تأسيس حركة "أهل القرآن"، ثم انضمَّ إليها أشخاص آخرون، وأشهرهم: أحمد الدين الأَمْرَتْسَرِيّ (ت١٩٣٦م) [٤]، والحافظ أسلم الْجَيْرَاجْفُوري (ت١٩٥٥م) [٥]، وغلام أحمد بَرْوِيز (ت١٩٨٥م) [٦]، الذين ازدهرت على أيديهم هذه الحركةُ في بلاد الهند، فكانوا رؤوسَ هذه الفتنة فيها[٧]، وكان من شُبُهاتهم في السُّنّة:

١) أنَّ كتابة الحديث لم تكن بدأت في عصر الرسول ﷺ، ولا في عصر الخلفاء الأربعة.

٢) أنَّ الصحابة أدركوا حقيقة نهي النبي ﷺ عن كتابة سُنَنه؛ لذلك نهوا عن كتابتها.

٣) أنَّ الأحاديث جُمعت أول مرةٍ بعد مئة سنة من وفاة الرسول ﷺ، ثم فقدت تلك المجموعات، وتَمَّ جمعُها مرةً ثانيةً من أفواه الناس في القرن الثالث الهجري.

٤) أنَّ الأحاديث الموضوعة اختلطت بالأحاديث الصحيحة اختلاطاً لا يمكن بعده التمييز بين الصحيح والموضوع.

---

[١] اهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ومتناً: للدكتور لقمان، ص: ٤٥٧، ٤٥٨، بتصرف وزيادة.

[٢] انظر: "القرآنيون وشبهاتهم حول السنة" للدكتور خادم حسين، ص: ٢٥، ٣٢.

[٣] زوابع في وجه السنة قديماً وحديثاً: للأستاذ صلاح الدين، ص: ٩٨.

[٤] انظر: " القرآنيون وشبهاتهم حول السنة" للدكتور خادم حسين، ص: ٣٣، ٣٩.

[٥] انظر: المرجع السابق، ص: ٤١، ٤٥.

[٦] انظر: المرجع السابق، ص: ٥٤.

[٧] مكانة السنة التشريعية: للشيخ أبي الأعلى المودودي، ص: ١٦.

٥) أنَّ المعايير التي اختارها المحدِّثون لنقد الحديث لم تكن كافيةً لمعرفة الصحيح من الموضوع لكون كلِّها تدور حول نقد السند ورجاله، أمَّا المتنُ فلم يَحْظَ أبداً باهتمام المحدِّثين[١].

وهذه الشبهاتُ التي أثاروها هي في الحقيقة مأخوذة من كتب المعتزلة والمستشرقين، لكنهم صاغوها في عبارات متنوّعة وأساليب حديثة.

(د) المدرسة العَقْلاَنِيَّة:

هي التوجُّه الفكري الذي يسعى إلى التوفيق بين نصوص الشَّرع وبين الحضارة الغربية والفكر الغربي المعاصر بتطويع النصوص وتأويلها تأويلاً جديداً يُلائِم مع المفاهيم المستقرّة لدى الغربيين، ومع انفجار المعلومات والاكتشافات الصناعية الهائلة في هذا العصر.

وتَتفاوَت رموزُ هذه المدرسةِ تَفاوُتاً كبيراً في موقفها من النَّصّ الشرعي، ولكنها تشترك في الإسراف في تأويل النصوص، سواء كانت نصوص العقيدة، أو نصوص الأحكام، أو الأخبار المحضة، وفي ردّ ما يستعصي من تلك النصوص على التأويل[٢].

ويَصِحّ إطلاقُ هذه المدرسة على مدرسة الشيخ محمد عبده (ت١٣٢٣هـ) في مصر[٣]، التي كان من أبرز خرِّيجيها: المؤرِّخ الكاتب الدكتور أحمد أمين (ت١٣٧٣هـ)، وإسماعيل أَدْهَم (ت١٣٥٩هـ)، ومحمود أبو رية (ت١٩٧٠م)، وغيرهم الذين أثاروا الشكوك حول السُّنّة بعدم أهليتها للتَّسايُر مع العصر في نظرهم.

---

[١] اهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ومتناً: للدكتور لقمان، ص: ٤٥٨، ٤٥٩، بتصرف يسير.

[٢] في حوار هادئ مع محمد الغزالي: للدكتور سلمان بن فهد العودة، ص: ٩.

[٣] اتجاهات في دراسات السنة قديمها وحديثها: للدكتور الخيرآبادي، ص:٨١.

(هـــ) المدرسة البِدْعِيَّة:

تمثِّلها جماعةُ "البَرَيْلَوِيَّة"، التي تُعَدّ من أكبر الجماعات الصوفية البِدْعِيّة الخرافية في القارة الهندية، وأوسَعِها انتشاراً في رُبوعها[١]، وهي تنتمي إلى الشيخ أحمد رضا خان البَرِيْلَوِيّ (ت١٣٤٠هـ). نشأت هذه الجماعةُ في الهند أيامَ الاستعمار البريطاني بدعمٍ كاملٍ منه[٢]، واشتهرت بالغلوّ الشديد في الأنبياء والأولياء.

وليس موقف هذه الجماعة من السُّنّة النبوية الإنكارُ الصريحُ لها، أو الاستخفاف منها[٣]، ولكنها عُرفت بمخالفة ما جاء في الأحاديث النبوية الصحيحة من التحذير من الابتداع في الدين، وكذلك الاتّكاء على السُّنّة لترويج بِدَعها ومعتقداتها الباطلة[٤].

وعلى كلٍّ.... أنَّ الذين ذهبوا إلى إنكار السُّنّة النبوية جزئياً كان أو كلياً، من المتقدّمين كانوا أو من المتأخّرين، من المسلمين كانوا أو من غيرهم، فكانوا هم الذين حَذَّر منهم رسولُ الله ﷺ في عددٍ من أحاديثه المباركة، ومنها قولُه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «يُوْشِكُ الرَّجُلُ مُتِّكِئاً عَلَى أَرِيْكَتِهِ يُحَدِّثُ بِحَدِيْثٍ مِنْ حَدِيْثِيْ فَيَقُوْلُ: بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كِتَابُ اللهِ، فَمَا وَجَدْنَا فِيْهِ مِنْ حَلاَلٍ اسْتَحْلَلْنَاهُ، وَمَا وَجَدْنَا فِيْهِ مِنْ حَرَامٍ حَرَّمْنَاهُ، أَلاَ وَإِنَّ مَا حَرَّمَ رَسُوْلُ اللهِ مِثْلُ مَا حَرَّمَ اللهُ»[٥].

فهذا الحديثُ من نبوءاته ﷺ التي تحقَّقتْ، وفيه إشعارٌ بأنه سيظهر في هذه الأمةِ مَن يُنكِر حجيةَ السُّنّة النبوية، مُدَّعِياً الاكتفاء بالقرآن الكريم.

---

[١] وقد رَدَّ على معتقداتها الباطلة الأستاذ إحسان إلهي ظهير (ت١٤٠٧هـ) في كتابه "البريلوية: عقائد وتاريخ".

[٢] وأتباع هذه الجماعة يتبعون المذهب الحنفي، وهو بريءٌ من معتقداتهم الخرافية وأفعالهم المخالفة لأهل السنة.

[٣] مثل مواقف الجماعات والحركات الأخرى من السنة، والتي سبق الحديثُ عن بعضها آنفاً.

[٤] انظر: "البريلوية: عقائد وتاريخ" للأستاذ إحسان إلهي ظهير، ص: ١٠٢.

[٥] سبق تخريجه.

ولكنَّ بالرَّغم من تلك المحاولات الطائشة للتشكيك في حُجِّية السُّنّة، والدعوات الصريحة إلى إنكارها؛ لم يزل شعارُها عالياً، والدعوةُ إليها قائمةً، ولا تزال معتنىً بها، دراسةً وتدريساً، تصنيفاً وتأليفاً، تحقيقاً وبحثاً، بل ازدادت اهتماماً بذلك كله مع تَعاقُب الأزمان وتَوالِي العصور، فلم تَضُرّها محاولاتُ أعداء الإسلام تلك في النَّيْل منها.

ووَفَّق الله ﷻ في كل عصرٍ ومصرٍ من عباده المخلصين المؤمنين مَن قام بدحض فتنة هؤلاء المرجفين، وتفنيد شُبَههم، وإنكارِ باطلهم، والقضاء على مؤامرتهم على حدّ قول رسوله ﷺ: «لاَ تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي قَائِمَةٌ بِأَمْرِ اللهِ، لاَ يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ أَوْ خَالَفَهُمْ، حَتَّ يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ وَهُمْ ظَاهِرُوْنَ عَلَى النَّاسِ»[١]، وقولِه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «يَحْمِلُ هذا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلَفٍ عُدُوْلُهُ، يَنْفُوْنَ عَنْهُ تَحْرِيْفَ الْغَالِيْنَ، وانْتِحَالَ الْمُبْطِلِيْنَ، وَتَأْوِيْلَ الْجَاهِلِيْنَ»[٢].

وخلاصةُ القولِ: إنَّ ما ذهب إليه أصحابُ تلك الاتِّجاهاتِ في إنكار السُّنّة فهو لا يكون إلا بأحد من هذه الأسباب:

- إمَّا جهلُهم بحقائق التراث الإسلامي وعدمِ اطّلاعهم عليه من ينابيعه الصافية.
- أو إمَّا انخداعُهم بالأسلوب العلمي المزعوم الذي يَدَّعِيه أولئك الخصوم.
- أو إمَّا رغبتُهم في الشهرة، والتَّظاهُر بالتحرُّر الفكري من رِبْقَة التقليد كما يَدَّعُون.

---

[١] أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق...»، برقم١٠٣٧، عن معاوية ﷺ.

[٢] أخرجه الخطيب البغدادي في "شرف أصحاب الحديث"، ص: ٥٣، والعلائي في "بغية الملتمس في سباعيات حديث الإمام مالك ابن أنس، ص٣٤، وحسَّنه بقوله: "وهذا حديث حسن غريب صحيح".

- أو إمَّا وقوعُهم تحت تأثيرات "أهواء" و"انحرافات" فكرية، لا يجدون مجالاً للتعبير عنها إلا بالتستُّر وراء أعداء الإسلام والمستشرقين[١].

****

[١] السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي: للدكتور السباعي، ص: ٣، ٤.

القسم الثاني:

أهَمُّ الشُّبُهاتِ الْمُثارةِ حول حُجِّية السُّنّةِ

استند الْمُنكِرون للسُّنّة قديماً وحديثاً إلى شُبُهاتٍ عديدةٍ في تشكيك حُجِّيتها لإفقادِ ثقتها في قلوب المسلمين، وهي في زعمهم تؤيِّد ما ذهبوا إليه من الاكتفاء بالقرآن وعدمِ الاحتجاج بالسُّنّة. نعرض فيما يأتي بعضَ أهَمِّ تلك الشُّبُهات مع الرَّدِّ على كلّ منها:

الشبهة الأولى: اشتمال القرآن الكريم على كلّ شيء ما يُغني الناسَ عن الرجوع إلى السُّنّة:

قال الله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]، وقال تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨].

وقد فهموا من هاتَين الآيتين أنَّ القرآن اشتمل على كلِّ شيءٍ، وعليه فلا يُرجَع إلا إليه، إذْ لو جازَ الرجوعُ إلى السُّنّة لكان معنى ذلك أننا نَشُكُّ في اشتمال القرآن على كلِّ شيء، وهو خلافُ ما أخبرت به الآيتان.

الرَّدُّ على هذه الشبهة:

أولاً: إنَّ المراد من قوله تعالى:﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ أنَّ القرآن الكريم بيانٌ لأمور الدين، إمَّا بطريق النَّصِّ، وإمَّا بطريق الإحالة على السُّنّة، فهو إمَّا أنْ يَنُصَّ على حُكم الشيء صراحةً، وإمَّا أن يُحيل إلى السُّنّة، قال الإمام الشَّوْكاني

(ت١٢٥٠ هـ) في تفسير تلك الآية: "ومعنى كونه تبياناً لكلِّ شيءٍ أنَّ فيه البيانَ لكثيرٍ من الأحكام، والإحالةَ فيما بقي منها على السُّنّة، وأمرهم باتِّباع رسوله صَلَّى اللهُ عليه وآله وسَلَّم فيما يأتي به من الأحكام، وطاعته كما في الآيات القرآنية الدَّالَّة على ذلك، وقد صَحَّ عنه صلَّى الله عليه وآله وسلَّم أنه قال: «إنِّي أُوْتِيْتُ القُرآنَ ومِثْلَه مَعَهُ»"[١].

ثانياً: أمّا ما يتعلَّق بالآية الثانية فإننا لا نسلِّم لهم بأنَّ المراد بالكتاب في الآية: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ﴾ هو القرآنُ، وإنما المرادُ به عند أكثر العلماء هو: أُمّ الكتاب، أي: اللَّوْحُ المحفوظُ[٢].

الشبهة الثانية: أنَّ الله تعالى تكفَّل بحفظ القرآن فقط وليس بالسُّنَّة:

احتجّوا بقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، على أنَّ السُّنّة ليس لها حظٌّ من هذا الحفظ؛ فهي مُعرَّضةٌ للضياع والتحريفِ، فلا تَصلُح أن تكون حُجَّةً.

الرَّدُّ على هذه الشبهة:

إنَّ السُّنّة من الوَحْي، وكما أنَّ اللهَ ﷻ أَوْحَى إلى نبيّه محمد ﷺ القرآنَ الكريمَ؛ كذلك أَوْحَى إليه معه بيانَه الحكيمَ أيضاً، والدليلُ على ذلك قولُه تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ...﴾ [النحل: ٤٤].

والوَحْيُ محفوظٌ كله قرآناً كان أم سُنّةً، وكلّ ما تكفَّل اللهُ بحفظه مضمونٌ ألاَّ يضيع منه شيءٌ، وألاَّ يُحرَّف تحريفاً لا يأتي البيان والبرهان على بطلانه، أو يختلط به باطلٌ موضوعٌ مختلقٌ اختلاطاً لا يتميَّز عند أحد من الناس؛ إذ لو جازَ غير ذلك لكان كلامُ الله تعالى كذباً، وضمانُه خائساً، وهذا لا يخطر ببال ذي مُسْكَةٍ من عقلٍ.

---

[١] فتح القدير: للإمام محمد بن علي الشوكاني: (٣/٢٢٤).

[٢] انظر: "جامع البيان عن تأويل آي القرآن" المسمَّى بتفسير الطبري: للإمام أبي جعفر الطبري: (٤/٣١٧٤).

الشبهة الثالثة: أنَّ النبي ﷺ لم يَأمُر بكتابة السُّنّة وهذا ما يُبطِل حُجّيّتَها:

حيث يزعمون أن النبي ﷺ لم يَأمُر بكتابة السُّنَّة وإنما نَهَى عنها، وهذا يَدُلُّ على عدم حُجّيّتها، إذ لو كانت السُّنّةُ حُجَّةً لأَمَر – عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ – بكتابتها كما أمر بكتابة القرآن صيانةً وحفظاً له.

الرَّدُّ على هذه الشبهة:

نعم! لقد ثَبَت النهيُ من النبي ﷺ عن كتابة السُّنّة في أول الإسلام،، كما ثَبَت أيضاً إذنُه – عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ – بالكتابة وجوازها. فحديثُ النهي رواه الإمامُ مسلمٌ في صحيحه عن أبي سعيد الْخُدْري ﷺ أنَّ النبي ﷺ قال: «لاَ تَكْتُبُوْا عَنِّي، وَمَنْ كَتَبَ عَنِّيْ غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُه...»[١].

وحديثُ الأمرِ بإذن الكتابة رواه الإمام أبو داود عن عبد الله بن عمرو – رضي الله عنهما – قال: قلتُ: يا رسولَ الله!: "إني أسمع منك الشيءَ فأَكْتُبُه، قال: «نَعَمْ»، قال: في الغَضَب والرِّضا؟ قال: «نَعَمْ، فإنِّي لاَ أَقُوْلُ فِيْهِمَا إلاَّ حَقّاً»[٢].

ويؤيِّد كتابةَ عبدِ الله بن عمرو – رضي الله عنهما – أحاديثَ رسولِ الله ﷺ، أثرُ أبي هريرة ﷺ هذا: أنه "ليس أحدٌ من أصحاب النبي ﷺ أكثَرَ حديثاً عليه مني إلاَّ ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب ولا أكتب"[٣].

وقد اختلف العلماء في الجمع والتوفيق بين حديث أبي سعيد الخدري ﷺ في النهي عن الكتابة، وبين أحاديث الإذنِ التي رواها عبد لله بن عمرو وغيرُهم من الصحابة ﷺ، فقالوا: لعلَّ النبي ﷺ أَذِنَ في الكتابة عن سُنّته أو حديثه لمن خَشِيَ عليه النِّسيانَ، ونَهَى عن الكتابة عنها مَن وُثِّقَ بحفظه مخافةَ الاتِّكال على الكتاب.

---

[١] أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب الزهد، باب التثبت في الحديث، برقم: (٣٠٠٤).

[٢] أخرجه أبو داود في السنن، كتاب العلم، باب في كتاب العلم، برقم: (٣٦٤٦)، وهو حديث صحيح.

[٣] أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب العلم، باب كتابة العلم، برقم: (١١٣).

أو أنَّ النهي عن كتابة الحديث تُوُجِّهَ لكُتَّاب الوَحْيِ خاصةً، و لم يُتَوَجَّهْ لغيرهم خوفاً من التباسه واختلاطِه بالقرآن، وأنَّ الإذن كان حيث أَمِنَ ذلك.

وحَمَل بعضُ العلماء حديثَ أبي سعيد الخدري ﷺ على كتابة الحديث والقرآن في صحيفةٍ واحدةٍ خشيةَ وقوعِ الخلط بينهما[١].

فنَهْيُ النبيِّ ﷺ عن كتابة الحديث في أول الأمر لا يَصلُح البَتَّةَ دليلاً على أنَّ السُّنّة ليستْ حُجّةً يُحتَجّ بها في إثبات الأحكام الشرعية.

الشبهة الرابعة: دلالةُ أحاديث على أنَّ القرآن وحده يُحتَجّ به ويُرجَع إليه دون السُّنَّة:

يستدلّ المانعون عن حجية السُّنّة بهذين الحديثين، أولهما: «إنَّ الْحَدِيْثَ سَيَفْشُوْ عَنِّي، فَمَا أَتَاكُمْ يُوَافِقُ الْقُرْآنَ فَهُوَ عَنِّي، وَمَا أَتَاكُمْ عَنِّي يُخَالِفُ الْقُرْآنَ فَلَيْسَ عَنِّي»[٢]، والثاني: «مَا أَتَاكُمْ عَنِّي فَاعْرِضُوْهُ عَلَى كِتَابِ اللهِ، فَإِنْ وَافَقَ كِتَابَ اللهِ فَأَنَا قُلْتُهُ، وَإِنْ خَالَفَ فَلَمْ أَقُلْهُ»[٣]، فبِزَعْمهم أنَّ هذين الحديثين يَدُلاَّن على أنَّ القرآن هو الذي يُحتَجّ به، ولا يُرجَع إلا إليه.

الرَّدُّ على هذه الشبهة:

إنَّ هذين الحديثين اللَّذين استدلّوا بهما في الامتناع عن الاحتجاج بالسُّنّة فإنهما لم يَثبُتا أصلاً عن النبيِّ ﷺ، وقد قال العلماء فيهما بالوضع والاختلاق، فيسقط الاحتجاجُ بهما. قال الإمام ابن عبد البَرّ: "قال عبد الرحمن بن مهدي: الزَّنادِقةُ والخوارجُ وضعوا حديثَ: (ما أتاكم عني فاعْرِضُوه على كتاب الله...)"، فهو حديث موضوع[٤].

---

[١] انظر للفصيل: "حجية السنة" للشيخ عبد الغني عبد الخالق، ص: ٣٩٢، ٤٨٣، و"دفاع عن السنة" للدكتور أبي شهبة، ص: ١٩، ٢١.

[٢] أخرجه البيهقي في "معرفة السنن والآثار"، باب: الحجة في تثبيت خبر الواحد: (٩/١).

[٣] أخرجه البيهقي في "معرفة السنن والآثار"، باب: الحجة في تثبيت خبر الواحد: (٨/١).

[٤] جامع بيان العلم وفضله: لابن عبد البر: (٣٣٠/٢)، برقم: (٢٣٤٧).

وقال الإمام الشافعي: "ما روى هذا أحدٌ يَثبُت حديثُه في شيءٍ صَغُر ولا كَبُر، وإنما هي روايةٌ منقطعةٌ عن رجل مجهول، ونحن لا نقبل مثلَ هذه الرواية في شيء"[١].

وهذه بعضُ أشهر الشُبُهات[٢] التي أثارها المنكرون للسُّنَّة في عصور مختلفة في أساليب متنوّعة، وقد قام العلماء بالرَّدِّ عليهم رَدّاً مُفحَماً ومُقنِعاً في كتاباتهم ومؤلَّفاتهم، وسيأتي عرضٌ مُجمَلٌ لبعض أهَمِّها في القسم اللاَّحِق.

****

[١] الرسالة: للإمام الشافعي، ص: ٢٢٥.

[٢] انظر: "دراسات أصولية في السنة النبوية" للدكتور محمد إبراهيم الحفناوي، ص: ٣٦، و"السنة النبوية حجيتها وتدوينها: دراسة عامة" للمؤلِّف، ص: ٤٥، ٤٦.

القسم الثالث:

جهودُ العلماءِ في مُقاوَمة فِتنة "إنكار السُّنَّةِ"

لم يقف علماء الإسلام مكتوفي الأيدي إزاء تلك الفتنة وأمام تضليلاتِ وتشكيكات أصحابها في حُجّية السُّنّة النبوية، بل قاوموها مقاومةً شديدةً، ورَدّوا على أصحابها ردوداً مُفحمةً عن طُرُق شَتّى، ومن أهمّها تأليفُ الكتب، التي عرَّفوا فيها بمراحل تدوين الحديث وتأريخها، وأزالوا مِن خلالها كثيراً من تلك الاعتراضات والافتراءات التي أُثِيْرَتْ حول التدوين. كما دافعوا في تلك الكتبِ عن السُّنّة النبوية كمصدرٍ ثانٍ للتشريع الإسلامي، ورَدّوا على شُبُهاتِ ومَطاعِن أعداء السُّنّة مثل المستشرقين من الكُفَّار، أو تلامذتهم من المسلمين.

وهذه بعض من تلك الكتب المفيدة[1] التي نذكرها مُوزَّعةً في قسمين: أوّلهما: الكتبُ التي ألّفوها في تدوين الحديث النبوي وكتابته، والثاني: الكتب التي ألّفوها في الدفاع عن السُّنّة النبوية، وفي الردِّ على شبهات أعدائها من المستشرقين ومنكري السُّنّة، وها هو تعريف موجَز لِما حواه ذانِك القِسمان من تلكم الكتب:

[1] التي قد ذكرها المؤلِّفُ قبل في كتابه "المنهج المفيد لطلب علم الحديث"، انظر صفحات: ١١٣، ١١٧.

(أ) في تدوين الحديث النبوي وكتابته:

١- **"تدوين الحديث":** للشيخ مُناظِر أحسن الكَيْلاَني (ت١٩٥٦م): وهو من أوائل الكتبِ التي أُلِّفَتْ في هذا الموضوع، تحدَّث فيه المؤلِّفُ عن تدوين الحديث بأسلوبٍ علميٍّ رفيعٍ سهلٍ مُيَسَّرٍ يَفهَمُه كلُّ مَن حَصَل على شيءٍ من الثقافة العامَّة.

٢- و**"السُّنَّة قبل التدوين":** للدكتور محمد عَجَاج الخطيب: وهو مِن أفضل الكتب في هذا الموضوع، تحدَّث فيه المؤلِّفُ عن السُّنّة، ثم عن كتابتها في العهد النبوي وعصر الصحابة والتابعين ﷺ، ثم عن تدوين السُّنّة ومراحله، ثم عن الوَضْع في الحديث، مع الرّدِّ على الشبهات المثارة في كتابة الحديث وتدوينه، وعلى الافتراءات المثارة حول الصحابي الجليل راوية الحديث أبي هريرة ﷺ ومروياته.

٣- و**"دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه"**: للدكتور محمد مصطفى الأعظمي: وهو مِن أوثق الكتب وأقواها في هذا الموضوع، تناول فيه المؤلِّفُ تعريفَ السُّنّةِ، وبيانَ مفهومِها عند المستشرقين، ثم تحدَّث عن مُنكِري السُّنّة قديماً وحديثاً، وعَقَد باباً حول كتابة الأحاديث النبوية، وباباً آخر في تقييد الحديث من عصر النبي ﷺ إلى منتصف القرن الثاني الهجري، وباباً في بداية الإسناد في الحديث، وذكر موقفَ المستشرقين من ذلك، ثم رَدَّ على ما أثاروه من شبهاتٍ حول السُّنّة، وكلُّ ذلك مع نقدٍ علميٍّ متينٍ لأقوالهم في هذه المسألة.

٤- و**"تدوين السُّنَّة النبوية وتَطَوُّرُ التصنيفِ والتأليفِ فيها عَبَر القرون: عرضٌ تاريخيٌّ مُوجَزٌ":** للمؤلِّف: يتناول هذا الكتابُ دراسةً استقرائيةً مُوجَزةً لتاريخ كتابة السُّنّة وتدوينها في القرون الأولى، ثم لتطوُّرِ التصنيف والتأليف فيها عبر القرون الهجرية، مع تعريف مُوجَز لأعلام هذه الحركة العلمية، وكذلك لأهمّ ما صنّفوا فيها من الكتب الجليلة في كل من تلكم القرون.

(ب) في الدِّفاع عن السُّنّة:

١- **"السُّنّةُ ومكانتها في التشريع الإسلامي":** للدكتور مصطفى السِّباعي (ت١٣٨٤هـ): وهو أقوى كتابٍ في هذا الموضوع، فَنَّدَ فيه المؤلِّفُ الكثيرَ من آراء المخالفين قديماً حول تدوين السُّنَة وحجيتها وقيمتها التشريعية، كما عرض فيه لمواقف بعض المستشرقين والمستغربين من السُّنَة، وردّ عليهم ردّاً مُفحماً.

٢- و**"حُجِّيّة السُّنّة"**: للشيخ عبد الغني عبد الخالِق (ت١٤٠٣هـ): يُعَدُّ هذا الكتاب مِن أوفَى الكتب في هذا الباب، وأكثرها جِدِّيةً ومنهجيةً وإحكاماً ورسوخاً. وأهَمُّ ميزات هذا الكتابِ أنَّ مؤلِّفه أورد فيه سائرَ الأدلة الدَّالة على حجية السُّنّة باستقصاءٍ لا مثيلَ له، واستقراءٍ تامٍّ لا يتأتَّى لغيره، ثم أورد فيه سائرَ الشُّبُهات المثارة حول السُّنَّة، ثم ردَّ على كلٍّ منها رداً علمياً مُقنِعاً.

٣- و**"دفاعٌ عن السُّنّة وردّ شُبَه المستشرقين والكُتّاب المعاصرين"**: للدكتور محمد بن محمد أبي شَهْبَة (ت١٤٠٣هـ): ردَّ فيه المؤلِّفُ ردوداً علميةً قويةً على الذين أثاروا في السُّنَة من شُبَهٍ وتجنياتٍ وأباطيل قديماً وحديثاً، وأنكروا حجيتها.

٤- و**"نُصرة الحديث في الرَّدّ على مُنكِري الحديث"**: للشيخ حبيب الرحمن الأعظمي (ت١٤١٢ هـ): الذي ألَّف هذا الكتابَ ردّاً على أحد مُنكِري السُّنّة في الهند، وجمع فيه الكثيرَ الطَّيِّب من أخبار كتابة السُّنّة في عهد النبي ﷺ فمن بعده، ومن الشواهد الدَّالة على حِفظ الصحابة فمن بعدهم، وسَيْلان أذهانهم وجودة قرائحهم. كما دحض المؤلِّفُ في هذا الكتابِ سائرَ ما أُثِيرَت من شبهات حول السُّنّة بدلائل قويةٍ وحُجَجٍ دامغةٍ.

٥- **و"السُّنّة النبوية ومَطاعِن المبتدعة فيها":** للدكتور مَكِّي الشَّامي (المعروف بِمَكِّي حسين الكبيسي): يُعَدّ هذا الكتاب من الكتب المفيدة في هذا الباب، وقد دافع عن

السُّنّة النبوية دفاعاً قوياً، حيث تناولها بين الطاعنين فيها والمدافعين عنها، وتحدَّث عنها في العصر الحاضر، وبيَّن موقفَ المستشرقين منها في دراساتهم لها، وما تعرَّضت لافتراءات المتحلِّلين من المسلمين، وعرَّف ببعض مواقف الغُلاَة المعاصرين منها، كما درس أساليبَ هؤلاء في إنكارهم لها والطعن فيها، وكذلك عرض لجهود العلماء في هذه الميادين عرضاً علمياً جيداً.

٦- و**"القُرآنيُّون وشُبُهاتهم حول السُّنّة"**: للدكتور خادم حسين إلهي بخش: وهو كتابٌ فَذٌّ في الرَّدّ على الذين يُنكرون السُّنّة النبوية بحجة أنَّ القرآن يُغنيهم عن العمل بالسُّنّة والاحتجاج بها. لقد تناول فيه المؤلِّفُ هذا الموضوعَ المهمَّ وأَوْفَى حقَّه، فتحدَّث فيه عن تاريخ فكرة إنكار السُّنّة قديماً وحديثاً، ثم سلَّط الضوءَ على تاريخ فرقة "القرآنيين" ببيان نشأتهم وتراجم أهمِّ دُعاتهم، وفِرَقِهم المعاصرة، مع الإشارة إلى موقف علماء الإسلام من أفكار القرآنيين. كما بيَّن فيه المؤلِّفُ الأصولَ التاريخية لفكر القرآنيين، ودَرَس لأفكارهم وشُبُهاتِهم حول السُّنّة وآرائهم الاعتقادية والتشريعية دراسةً مُستوعَبةً، وناقشها مناقشةً جيدةً في أسلوبٍ علميٍّ رصينٍ.

٧- و**"اتِّجاهاتٌ في دراسات السُّنّة قديمها وحديثها"**: للدكتور محمد أبي الليث الخيرآبادي: وهو كتاب مفيدٌ في هذا الباب، ومتميّز عن الكتب السابقة ببعض الخصائص، وقد تحدَّث فيه المؤلِّف عن الاتِّجاهات والأفكار والنظريات حول السُّنّة النبوية عبر العصور، ومَثَّل للاتِّجاهات القديمة الممتدة، كـ: اتِّجاه جمهور المسلمين قديمهم وحديثهم نحو السُّنّة، واتِّجاهِ القرآنيِّين في عصر الإمام الشافعي، واتِّجاهِ الخوارج والشِّيعة والمعتزلة نحو السُّنّة. كما مَثَّل للاتِّجاهات الحديثة نحو السُّنّة، كـ: اتِّجاهِ المستشرقين والمستغربين، واتِّجاهِ المدرسة العقلانية نحوها، واتِّجاهِ

إنكار السُّنّة، واتِّجاهِ تقسيم السُّنّة إلى تشريعيةٍ وغير تشريعيةٍ، وغير ذلك من الاتِّجاهات الأخرى.

٨- و**"إنكارُ السُّنَّةِ: تاريخه وفِرَقُه ودوافِعه"** للمؤلِّف: يتحدَّث هذا الكتابُ عن منْزلة السُّنّة النبوية في الإسلام ووظيفتها في القرآن الكريم، وثبوتِ العمل بحجيتها في ضوء الأدلة الشرعية. ثم يعرض تاريخَ فتنة "إنكار السُّنّة"، ويعرِّف بفِرَقها القديمة والحديثة مع الدوافع التي حفزتها على ذلك. ثم يَرُدّ على الشبهات التي أثارتها تلك الفِرَقُ قديماً وحديثاً في حجية السُّنّة ولزوم العمل بها، ويذكر مبادئَ تلك الفِرَق في إثارة الشبهات والشكوك في السُّنّة.

٩- و**"حُجِّيَّةُ السُّنَّةِ النبوية في ضوء الأدلَّة الشَّرْعِيَّة"** للمؤلِّف: يتناول هذا الكتابُ الأدلةَ الشرعيةَ الواردةَ في إثبات حُجِّيَّة السُّنّة، حيث يعرض في أوله: تعريف "السُّنّة النبوية" ومفهومها اللُّغَوِيّ ومدلولها الشَّرْعِيّ ومترادفاتها وإطلاقاتها، ثم ما جاء من الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة والآثار السَّنِيَّة في الحث على اتّباع السُّنّة والتحذير من البِدَع والمعاصي. ثم يبيِّن منْزلة السُّنّة من القرآن الكريم وعلاقتها به. ثم يفصِّل الكلام عن حجية السُّنّة في ضوء ما جاء من الأدلة الشرعية في كلٍّ من القرآن الكريم والحديث النبوي وإجماع الأئمة والمعقول. ثم يُردِف بعد ذلك ما نُقل عن الصَّحابة ﷺ وأقوال السَّلَف في وجوب العمل بالسُّنّة. ويختم الكتاب بذكر الآيات والأحاديث وأقوال السَّلَف في التحذير عن إنكار حجية السُّنّة والاحتكام إليها. وكلُّ ذلك في أسلوبٍ سهلٍ مُبَسَّطٍ يقدر على فهمه واستيعابه كلُّ مَن لم تتعمَّق دراسته في العلوم الإسلامية.

****

هذا ما يسَّر اللهُ لي من كتابته بين دَفَّتَي هذا الكتابِ المتواضعِ، الذي تناولتُ فيه بعضَ المباحث المهمّة المختصّة بالسُّنّة النبوية من أبرز جوانبها، والتي ينبغي الإلمامُ بها للطالب المتعلِّم والمسلم المثقَّف.

واللهُ تعالى أسأله أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، ويتقبَّله مِنّي، والحمدُ لله أوّلاً وآخِراً، حَمْداً يُوافِي نِعَمَه، ويُكافِئُ مَزِيْدَه، وصَلاتُه وسَلامُه الأَكْمَلانِ على سيّدنا محمَّد وآله وأصحابِه أجمعين.

فهرس المصادر والمراجع

١) **الاتجاه العلماني المعاصر في دراسة السنة النبوية: دراسة نقدية:** للأستاذ غازي محمود الشمري. دار النوادر – بيروت. ط١. ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.

٢) **اتجاهات في دراسات السنة قديمها وحديثها:** للدكتور أبي الليث الخيرآبادي. دار الشاكر – كوالالمبور (ماليزيا). ط١، ١٤٣٢هـ.

٣) **أثر الحديث الشريف في اختلاف الفقهاء:** للشيخ محمد عوامة. دار المنهاج – جدة. ط٧. ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.

٤) **إحكام الأحكام في أصول الأحكام:** للإمام ابن حزم. دار الحديث – القاهرة. ط١. ١٤٠٤هـ.

٥) **الأدب المفرد:** للإمام محمد بن إسماعيل البخاري. تحقيق: الشيخ محمد ناصر الدين الألباني. دار الصديق – الجبيل. ط ٥. ١٤٣٠هـ.

٦) **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول:** للإمام محمد بن علي الشوكاني. مطبعة مصطفى البابي الحبلي – القاهرة. ط ١. ١٣٥٦هـ.

٧) **الاستشراق والمستشرقون وجهة نظر:** لعدنان محمد وزان. رابطة العالم الإسلامية – مكة المكرمة. ط١. ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٨) **الإسلام على مفترق الطرق:** للأستاذ محمد أسد. ترجمة: عمر عبد الله فروخ. دار العلم للملايين – بيروت. ط٥. ١٣٩١هـ.

٩) **الإصابة في تمييز الصحابة:** للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي. مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية – القاهرة. ط١. ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

١٠) **أصول الحديث علومه ومصطلحه:** للدكتور محمد عجاج الخطيب. دار المنارة – جدة. ط ٧. ١٤١٧هـ.

١١) **الاعتصام:** للإمام إبراهيم بن موسى الشاطبي. دار ابن الجوزي – الرياض. ط١. ١٤٢٩هـ

١٢) **إعلام الموقعين عن رب العالمين:** للإمام ابن قيم الجوزية شمس الدين محمد بن أبي بكر. تحقيق: رائد بن صبري بن أبي علفة، دار طيبة – الرياض. ط١. ١٤٢٧هـ.

١٣) **اهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ومتناً:** للدكتور محمد لقمان السلفي. دار الداعي – الرياض. ط٢. ١٤٢٠هـ.

١٤) **البريلوية: عقائد وتاريخ**: للأستاذ إحسان إلهي ظهير. إدارة ترجمان السنة – لاهور. ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

١٥) **بغية الملتمس في سباعيات حديث الإمام مالك بن أنس**: للحافظ العلائي أبي سعيد صلاح الدين خليل بن كيكلدي. عالَم الكتب – بيروت. ط١. ١٩٨٥م.

١٦) **تحفة الأحوذي في شرح جامع الترمذي:** للشيخ عبد الرحمن المباركفوري. دار الفكر – دمشق. ط٣. ١٣٩٩هـ

١٧) **تدوين الحديث:** للشيخ محمد مناظر أحسن الكيلاني. دار الغرب الإسلامي – بيروت. ط١. ٢٠٠٤م.

١٨) **تصحيح الدعاء:** للشيخ بكر بن عبد الله أبي زيد. دار العاصمة – بيروت. ط١. ١٤١٩هـ.

١٩) **تفسير القرآن:** للإمام منصور بن محمد السمعاني. تحقيق: ياسر بن إبراهيم. دار الوطن – الرياض. ط١. ١٤١٨هـ.

٢٠) **تفسير القرآن العظيم:** للحافظ أبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، تحقيق: الشيخ عبد القادر الأرناؤط. دار السلام – الرياض. ط ١. ١٤١٤هـ.

٢١) **تقدمة الجرح والتعديل:** للإمام ابن أبي حاتم الرازي، تحقيق: الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي. دار الفكر – دمشق. د.ت.

٢٢) **تهذيب التهذيب:** للحافظ ابن حجر العسقلاني. تحقيق: إبراهيم الزبيق وعادل مرشد. مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١. ١٤٢٩هـ.

٢٣) **تهذيب اللغة:** لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري. الدار المصرية للتأليف والترجمة – القاهرة. د.ت.

٢٤) **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع:** للحافظ الخطيب البغدادي أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت. تحقيق: الدكتور محمود الطحان. مكتبة المعارف – الرياض. ط١. ١٤٠٣ هـ/١٩٨٣م.

٢٥) **جامع البيان عن تأويل آي القرآن (المسمَّى بتفسير الطبري):** للإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري. دار السلام – الرياض. ط٢. ١٤٢٨ هـ/٢٠٠٧م.

٢٦) **جامع بيان العلم وفضله**: للإمام ابن البَرّ أبي عمر يوسف بن عبد البر القرطبي. تحقيق: أبي الأشبال الزهيري. دار ابن الجوزي – الرياض. ط٨. ١٤٣٠هـ.

٢٧) **جامع العلوم والحِكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم:** للحافظ زين الدين عبد الرحمن بن رجب الحنبلي. تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله. دار ابن الجوزي – الرياض. ط١. ١٤١٥هـ.

٢٨) **حجية السنة:** للشيخ عبد الغني عبد الخالق، دار الوفاء – المنصورة (مصر). ط٣. ١٣١٨هـ.

٢٩) **دراسات أصولية في السنة النبوية**: للدكتور محمد إبراهيم الحفناوي. دار الوفاء – المنصورة. ط١. ١٤١٢هـ

٣٠) **دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه**: للدكتور محمد مصطفى الأعظمي. المكتب الإسلامي – بيروت. ط١. ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٣١) **دراسات في علوم القرآن الكريم**: للدكتور فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي. الناشر المؤلّف نفسه. ط١٤. ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٣٢) **دفاع عن السنة:** للشيخ أبي محمد بن محمد أبي شَهْبَة. دار الجيل – بيروت. ط١. ١٤١١هـ.

٣٣) **الرسالة:** للإمام محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر. دار الكتب العلمية – بيروت. د.ت.

٣٤) **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة:** للشيخ محمد بن جعفر الكتاني. دار البشائر الإسلامية – بيروت. ط٧. ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٣٥) **زعماء الإصلاح في العصر الحديث**: لأحمد أمين. النهضة المصرية – القاهرة. ط١. ١٩٤٨م.

٣٦) **زوابع في وجه السنة قديماً وحديثاً**: لصلاح مقبول أحمد. دار عالم الكتب – الرياض. ط١. ١٤٠٩هـ/١٩٩٨م.

٣٧) **الزهد والرقائق:** للإمام عبد الله بن المبارك الحنظلي المروزي. تحقيق: الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي. دار الكتب العلمية – بيروت. د.ت.

٣٨) **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة:** للشيخ محمد ناصر الدين الألباني. مكتبة المعارف – الرياض. ط٣. ١٤٢٠هـ.

٣٩) **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**: للدكتور مصطفى السباعي. دار السلام – القاهرة. ط٤. ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

٤٠) **سنن سعيد بن منصور:** للإمام سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني. تحقيق: الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي. الدار السلفية – بمبائي. ط١. ١٤٠٣هـ.

٤١) **سنن أبي داود:** للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني. دار السلام – الرياض. ط١. ١٤٢٠هـ.

٤٢) **سنن ابن ماجه:** للإمام أبي عبد الله محمد بن يزيد الرَّبْعي ابن ماجه القزويني. دار السلام – الرياض. ط١. ١٤٢٠هـ.

٤٣) **سنن الترمذي:** للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي. دار السلام – الرياض. ط١. ١٤٢٠هـ.

٤٤) **سنن الدارمي:** للإمام أبي محمد عبد الله الدَّرِامي. تحقيق: الدكتور مصطفى ديب البغا. دار القلم – دمشق، ط٢. ١٤١٧هـ.

٤٥) **السنن الكبرى:** للإمام أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي. تحقيق: محمد عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية – بيروت. ط١. ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٤٦) **سنن النَّسائي:** للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النَّسَائي. دار السلام – الرياض. ط١. ١٤٢٠هـ.

٤٧) **السنة النبوية تدوينها وحجيتها: دراسة عامة:** لسيد عبد الماجد الغوري. دار ابن كثير – دمشق. ط١. ١٤٣٠هـ.

٤٨) **السنة النبوية وبيان مدلولها الشرعي:** للشيخ عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب. ط١. ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

٤٩) **سير أعلام النبلاء:** للحافظ أبي عبد الله شمس الدين الذهبي. مؤسسة الرسالة – بيروت. ط ١. ١٤٠١هـ.

٥٠) **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة:** للإمام هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي. تحقيق: أحمد بن سعد الغامدي. دار طيبة – الرياض. ط٨. ١٤٢٣هـ.

٥١) **شرح النخبة:** للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر. الناشر: المحقق نفسه – دمشق. ط٣. ١٤٢١هـ.

٥٢) **شرف أصحاب الحديث:** للحافظ الخطيب البغدادي أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت. تحقيق: محمد سعيد خطيب أوغلو، كلية الإلهيات – أنقرة. ط١. ١٩٧١م.

٥٣) **الصحيح:** للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري. دار الكتب العلمية – بيروت. ط٥. ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٥٤) **الصحيح:** للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري. دار السلام – الرياض. ط١. ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٥٥) **صحيح ابن حبان:** للإمام محمد بن حبان البستي. تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة – بيروت. ط٢. ١٤١٤هـ.

٥٦) **عصر الخلافة الراشدة محاولة لنقد الرواية التاريخية وفق مناهج المحدثين:** للدكتور أكرم ضياء العمري. مكتبة العبيكان – الرياض. ط١. ٢٠١٠م.

٥٧) **علم مصطلح الحديث: نشأته وتطوّره وتكامله:** لسيد عبد الماجد الغوري. دار ابن كثير – دمشق، ط١. ١٤٢٧هـ.

٥٨) **علوم الحديث:** للحافظ ابن الصلاح الشهرزوري. تحقيق: الدكتور نور الدين عتر. دار الفكر – دمشق. ط١. ١٤٢١هـ.

٥٩) **الفتاوى الكبرى:** للإمام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني. دار الكتب العلمية – بيروت. ط١. ١٤٠٨هـ.

٦٠) **فتح الباري بشرح صحيح البخاري:** للحافظ ابن حجر العسقلاني. المكتبة السلفية – القاهرة. د.ت.

٦١) **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير:** للإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني. دار الكلم الطيب – دمشق. ط٢. ١٤١٩ هـ/١٩٩٨م.

٦٢) **فقه السنة: قواعد وضوابط:** للدكتور أحمد بن علي بن أحمد القرني، المنشور في مجلة "الحديث" (الصادرة عن معهد دراسات الحديث النبوي التابع للكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور في ماليزيا)، العدد العاشر، لعام ١٤٣٧هـ/٢٠١٥م.

٦٣) **الفوائد:** للإمام ابن القيم الجوزية الدمشقي. تحقيق: محمد عزير شمس. مجمع الفقه الإسلامي – جدة. ط١. ١٤٢٩ هـ.

٦٤) **فيض القدير شرح الجامع الصغير:** للشيخ عبد الرؤف المناوي. دار المعرفة – بيروت. ط٢، ١٣٩١هـ/١٩٧٢م.

٦٥) **في الحديث النبوي:** للشيخ مصطفى الزرقاء. إعداد: محمد مكي. دار البشائر الإسلامية – بيروت. ط٣. ١٤٣٠ هـ/٢٠٠٩م.

٦٦) **في حوار هادئ مع محمد الغزالي:** للدكتور سلمان بن فهد عودة. الناشر: المؤلف نفسه. ط١. ١٤٠٩هـ.

٦٧) **القاموس المحيط:** لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي. مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٧. ١٤٢٤هـ.

٦٨) **القرآنيون وشبهاتهم حول السنة:** للدكتور خادم حسين بخش. مكتبة الصديق – الطائف. ط١، ١٩٨٩م.

٦٩) **كتاب التعريفات:** للشريف علي بن محمد الجرجاني. تحقيق: الدكتور محمد عبد الرحمن المرعشلي. دار النفائس – بيروت. ط١. ١٤٢٤هـ.

٧٠) **كفاح المسلمين في تحرير الهند.** للدكتور عبد المنعم النمر. مكتبة وهبة – القاهرة. ط١. ١٣٨٤هـ.

٧١) **الكفاية في معرفة أصول علم الرواية:** للحافظ أبي بكر علي بن ثابت الخطيب البغدادي. دار الكتب الحديثة – القاهرة. ط١. ١٩٧٢م.

٧٢) **لسان العرب:** لابن منظور أبي الفضل جمال الدين الإفريقي. دار صادر – بيروت. ط١. ١٤٧٤هـ.
٧٣) **مبادئ التعامل مع السنة النبوية:** لسيد عبد الماجد الغوري. معهد دراسات الحديث النبوي – سلانجور (ماليزيا). ط٢. ١٤٣٧هـ/٢٠١٥م.
٧٤) **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد:** للحافظ نور الدين الهيثمي. دار الكتاب العربي – بيروت. ط ٣. ١٤٠٢هـ.
٧٥) **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي:** للإمام حسن بن علي بن عبد الرحمن الرامهرمزي. تحقيق: الدكتور محمد عجاج الخطيب. دار الفكر – دمشق. ط٣. ١١٠٤ هـ.
٧٦) **مختار الصحاح:** لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي. المكتبة العصرية – بيروت. ط٥. ١٤٢٠ هـ/١٩٩٩م.
٧٧) **المستدرك على الصحيحين:** للحاكم أبي عبد الله النيسابوري. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية – بيروت. ط١. ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.
٧٨) **المسند:** للإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشَّيْبَاني. مؤسسة الرسالة – بيروت، ط ١. ١٤١١هـ.
٧٩) **مسند الحميدي:** للإمام عبد الله بن الزبير القرشي الحميدي. تحقيق: الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي. عالم الكتب ومكتبة المتنبي – بيروت. ط١، ١٣٨٢هـ.
٨٠) **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير:** لأحمد بن محمد بن علي الفيومي. دار الكتب العلمية – بيروت. د.ت.
٨١) **المصنَّف:** للإمام ابن أبي شيبة أبي بكر عبد الله بن محمد الكوفي. تحقيق: الأستاذ كمال يوسف الحوت. مكتبة الرشد – الرياض، ط١. ١٤٠٩هـ.
٨٢) **المصنَّف:** للإمام أبي بكر عبد الرزاق الصنعاني: تحقيق: الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي. المكتب الإسلامي – بيروت. ط ٢. ١٤٠٣هـ.
٨٣) **معالم التَّنْزيل (المسمَّى بتفسير البغوي):** للإمام أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي. تحقيق: محمد عبد الله النمر وآخرين. دار طيبة – الرياض. ط١. ١٤٠٩ هـ/١٩٨٩م.
٨٤) **المعجم الكبير:** للإمام أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني. تحقيق: الشيخ حمدي عبد المجيد السلفي. دار إحياء التراث العربي – بيروت. د.ت.
٨٥) **معجم المصطلحات الحديثية:** لسيد عبد الماجد الغوري. معهد دراسات الحديث النبوي – سلانجور، ودار الشاكر – سلانجور (ماليزيا)، ط٢. ١٤٣٤هـ/٢٠١٢م.
٨٦) **معرفة السنن والآثار:** للإمام أحمد بن الحسين البيهقي. تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي. دار قتيبة – دمشق. ط١. ١٤١٢هـ/١٩٩١م.

٨٧) **معرفة علم الحديث:** للحاكم أبي عبد الله النيسابوري. تحقيق: الأستاذ معظم حسين. المكتب التجاري للطباعة والنشر – بيروت. ط١. ١٣٧٣ هـ.

٨٨) **مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة:** للحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق: الأستاذ عبد الرحمن فاخوري. دارالسلام – القاهرة. ط ٣. ١٤٢٣هـ.

٨٩) **مفهوم تجديد الدين:** لمحمد سعيد البسطامي. دار الدعوة – الكويت. ط١. ١٤٠٥هـ.

٩٠) **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة:** للحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي. تحقيق: الشيخ عبد الله محمد الصديق. دار الكتب العلمية – بيروت. ط ٢. ١٤٢٧هـ.

٩١) **مكانة السنة التشريعية (سنت كي آئيني حيثيت):** للشيخ أبي الأعلى المودودي. مطبعة نور عالم – لاهور. ط٤. ١٩٧٧م.

٩٢) **مناقب الإمام أحمد:** للحافظ ابن الجوزي جمال الدين عبد الرحمن أبي الفرج البغدادي. تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي. دار هجر – القاهرة. ط٢. ١٤٠٩ هـ.

٩٣) **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجَّاج:** للإمام أبي زكريا يحي بن شرف النَّوَوي. تحقيق: الشيخ خليل مأمون شيحا. دار المعرفة – بيروت. ط ١٥. ١٤٢٩هـ.

٩٤) **المنهج المفيد لطلب علم الحديث:** لسيد عبد الماجد الغوري. دار الشاكر – سلانجور (ماليزيا). ط١. ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.

٩٥) **منهجية فقه السنة النبوية: قواعد ومنطلقات نظرية وأمثلة تطبيقية:** للشيخ عبد الله بن ضيف الله الرحيلي. من منشورات "شبكة الألوكة".

٩٦) **منهج النقد في علوم الحديث:** للدكتور نور الدين عتر. دار الفكر – دمشق، ط ٣. ١٤١٨هـ.

٩٧) **الموافقات:** للإمام إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد الشاطبي، تحقيق: الشيخ عبد الله دراز. دار المعرفة – بيروت. ط٤. ١٩٩٩م.

٩٨) **الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة:** للدكتور مانع حماد الجهني. دار الندوة العالمية – الرياض. ط٤. ١٤٢٠هـ.

٩٩) **موقف المدرسة العقلانية من السنة النبوية:** للأستاذ الصادق الأمين الصادق. مكتبة الرشد – الرياض. ط ١. ١٤١٨هـ.

١٠٠) **الميزان الكبرى:** للشيخ عبد الوهاب الشعراني. تحقيق: عبد الرحمن عميرة. عالم الكتب – بيروت. ط١. ١٤٠٩ هـ/١٩٨٩م.

١٠١) **الميسر في علم مصطلح الحديث:** لسيد عبد الماجد الغوري. معهد دراسات الحديث النبوي، الكلية الجامعية الإسلامية العالمية – سلانجور (ماليزيا). ط٢، ١٤٣٧هـ/٢٠١٦م.

١٠٢) **نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر**" للشيخ عبد الحي الحسني. دار ابن حزم – بيروت. ط١. ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

١٠٣) **نظرات في الحديث وفي الصحاح الستة ونبذة من تاريخ تدوين الحديث:** للشيخ أبي الحسن علي الحسني الندوي. إعداد: الشيخ بلال عبد الحي الحسني الندوي. دار ابن كثير – دمشق. ط١. ١٤٢٠ هـ/١٩٩٩م.

١٠٤) **النهاية في غريب الحديث والأثر:** للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري. دار الفكر – دمشق. ط١. ١٤١٨هـ.

١٠٥) **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث:** للدكتور محمد بن محمد أبي شهبة. مكتبة السنة – القاهرة. ط١. ١٤٢٧ هـ/٢٠٠٦م.

فهرس الموضوعات

الموضوع رقم الصفحة

مقدمة الكتاب..... ٥

الفصل الأول: السنة النبوية مفهومها ومكانتها في الدِّين والتشريع ٧

القسم الأول: التعريف العامّ لـ"السُّنّة"..... ٩

(أ) تعريف "السُّنَّة" لغةً واصطلاحاً ٩

(ب) الفَرْقُ بين "الحديث" و"السُّنّة"..... ١٣

القسم الثاني: السُّنّة الصحيحة وحيٌ كالقرآن.....١٥

أدلّةٌ من القرآن الكريم والأحاديث النبوية على أنَّ "السُّنَّة" وحيٌ من الله تعالى.....١٦

القسم الثالث: حجية السُّنّة وأدلةٌ على إثباتها..... ١٩

(أ) أدلة "حجية السنة" من القرآن الكريم والأحاديث النبوية..... ١٩

(ب) التحذير عن مخالفة السنة النبوية وإنكار حجيتها..... ٢١

القسم الرابع: مَنْزلة السُّنّة من القرآن..... ٢٣

أولاً: تفسيرُ السُّنَّة النبوية وتفصيلُها وتوضيحُها وتبيينُها لآيات القرآن الكريم..... ٢٣

ثانياً: تقييدُ السُّنَّة النبوية ما أَطْلَقَه القرآن الكريم..... ٢٥

ثالثاً: تخصيصُ السُّنَّة النبوية ما عَمَّمَه القرآن الكريم..... ٢٥

رابعاً: نَسْخُ السُّنَّة النبوية بعض ما شرَّعه القرآن الكريم من أحكام..... ٢٦

خامساً: زيادةُ السُّنَّة النبوية أحكاماً سَكَت عنها القرآن الكريم..... ٢٦

القسم الخامس: ضرورة التمسُّك بالسُّنّة والاتِّباع لها..... ٢٩

مَنْزلة الحديث والسُّنّة في نفوس أئمة الإسلام وشِدَّةُ حرصهم على التمسُّك بها..... ٣٢

اعتراف المستشرقين بأهمية السُّنّة في دين الإسلام وحياة المسلمين..... ٣٣

الفصل الثاني: أَهَمُّ كتب السُّنَّة النبوية من الْمُسْنَدة وغير الْمُسْنَدة ٣٥

القسم الأول: أهَمُّ كتب السُّنّة الْمُسْنَدة..... ٣٧

أولاً: الصِّحَاح..... ٣٧

ثانياً: السُّنَن..... ٤٠

ثالثاً: الْمُوَطَّآت ٤٤

رابعاً: الْمُصَنَّفات..... ٤٥
خامساً: الْمَسَانِيْد..... ٤٦
القسم الثاني: أَهَمُّ كتب السُّنَّة من غير الْمُسنَدة..... ٤٩
الأربعون النَّوَوِيَّة: للإمام النَّوَوِيّ. ٤٩
رياض الصالحين: للإمام النَّووي ٤٩
الترغيب والترهيب: للحافظ الْمُنْذِري. ٥٠
جامع الأصول في أحاديث الرسول: للإمام ابن الأثير الْجَزَري ٥٠
الفصل الثالث: أَهَمُّ علوم السُّنَّة ومصطلحات الحديث..... ٥٣
القسم الأول: أَهَمُّ علوم السُّنَّة ٥٥
علم مصطلح الحديث ٥٥
علم الرجال ٥٧
علم الجرح والتعديل ٥٨
علم غريب الحديث ٦٠
علم مُختلِف الحديث ومُشكِله ٦٠
علم ناسِخ الحديثِ ومنسوخه ٦٠
علم أسباب ورود الحديث. ٦٠
القسم الثاني: أَهَمُّ مصطلحات الحديث..... ٦٣
أولاً: "المتواتر" و"حديث الآحاد"..... ٦٣
ثانياً: أقسام الحديث الأساسية التي عليها مدار قبوله وردّه..... ٦٥
ثالثاً: أنواع الحديث المشتركة بين "الصحيح" و"الحسن" و"الضعيف"..... ٦٩
رابعاً: أنواع الحديث الضعيف..... ٧١
خامساً: أنواع الحديث الخاصَّة بسند الحديث المسمَّاة بـ"لطائف إسناد الحديث"..... ٧٤
الفصل الرابع: قواعد في فِقْه السُّنّة النبوية واتّباعها..... ٧٧
القاعدة الأولى: القناعة بوجوب الأخذ بالقرآن والحديث معاً في آن واحد..... ٨٠
القاعدة الثانية: الإيمان بكُلِّ ما صَحَّ من السُّنَّة..... ٨١
القاعدة الثالثة: التعبُّد لله باتّباع السُّنّة في كل عمل وإن قَلَّ..... ٨٢
القاعدة الرابعة: الوقوف على الحديث بلفظه لا بمعناه..... ٨٢

القاعدة الخامسة: الاطِّلاعُ على سبب وُرود الحديث قبل الاستدلال به..... ٨٣
القاعدة السادسة: عدم التعجُّل بحمل الحديث على ظاهره غير المقصود..... ٨٥
القاعدة السابعة: الحرص على العمل بالسُّنّة للقضاء على البِدَع..... ٨٦
القاعدة الثامنة: الأخذ برُخَص الشَّرع الواردة في السُّنّة..... ٨٧
القاعدة التاسعة: عدمُ الجمع بين ما وَرَد في السُّنّة على أَوْجُه مختلفة..... ٨٧
القاعدة العاشرة: التفريق بين السُّنَن الرواتب وبين السُّنَ العوارض..... ٨٨
القاعدة الحادية عشر: ردّ المتشابه من السُّنّة إلى الْمُحكَم فيما يشتبه عقلُه وفهمُه..... ٨٨
القاعدة الثانية عشر: جمع روايات الحديث الواحد، وضَمُّها إلى بقية الأحاديث الواردة في الباب..... ٨٩
القاعدة الثالثة عشر: لزوم القصد والتوسُّط في فهم السُّنّة والعمل بها..... ٩٠
القاعدة الرابعة عشر: الاحتراز عن العمل بالحديث الضعيف في العبادات والاحتجاج به في الأحكام..... ٩١
القاعدة الخامسة عشر: إعطاء الأَوْلَوِيَّة للسُّنَّة، والاحترازُ عن التعصُّب لشيء من الآراء أو المذاهب أو الأشخاص ٩٢
القاعدة السادسة عشر: التحلي بالآداب في تلقِّي السُّنَّة النبوية قراءةً وكتابةً..... ٩٣

الفصل الخامس: نبذة عن مُنكِري السُّنّة واتّجاهاتهم وشُبُهاتهم وجهود العلماء في مقاومتهم..... ٩٥

القسم الأول: مُنكِرو السُّنّة واتّجاهاتهم قديماً وحديثاً..... ٩٧

أولاً: مُنكِرو "السُّنّة" عبر التاريخ..... ٩٨

الفِرَقُ التي ذهبت إلى إنكار السُّنَّة في القرون الأولى..... ١٠٠
(أ) الخوارج..... ١٠٠
(ب) الشيعة..... ١٠٢
(ج) المعتزلة..... ١٠٢
مقاومة العلماء هذه الفتنةَ وجهودهم فيها..... ١٠٣

ثانياً: فتنة إنكار السُّنّة في العصر الحديث..... ١٠٤

(أ) المستشرقون..... ١٠٤
(ب) المدرسة العصرانية..... ١٠٥
(ج) أهل القرآن..... ١٠٧
(د) المدرسة العقلانية..... ١٠٩
(هـ) المدرسة البدعية ١١٠

القسم الثاني: أهَمُّ الشُّبُهات الْمُثارة حول حُجِّية السُّنّة والردودُ عليها..... ١١٣
الشبهة الأولى: اشتمال القرآن الكريم على كلّ شيء ما يُغني الناسَ عن الرجوع إلى السُّنَّة..... ١١٣
الشبهة الثانية: أنَّ الله تعالى تكفَّل بحفظ القرآن فقط وليس بالسُّنَّة..... ١١٤
الشبهة الثالثة: أنَّ النبي ﷺ لم يَأمُر بكتابة السُّنّة وهذا ما يُبطِل حُجّيّتَها..... ١١٥
الشبهة الرابعة: دلالة أحاديث على أنَّ القرآن وحده يُحتَجّ به ويُرجَع إليه دون السُّنَّة..... ١١٦
القسم الثالث: جهود العلماء في مقاومة فتنة "إنكار السُّنّة" ١١٩
(أ) في تدوين الحديث النبوي وكتابته..... ١٢٠
(ب) في الدِّفاع عن السنة..... ١٢١
فهرس المصادر والمراجع..... ١٢٥
فهرس الموضوعات..... ١٣٣

كتبٌ للمؤلِّف

أولاً: بالعربية:

١) موسوعة علوم الحديث وفنونه.
٢) المعجم الوجيز لألفاظ الجرح والتعديل.
٣) معجم ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل النادرة والمشهورة.
٤) معجم المصطلحات الحديثية.
٥) معجم المصطلحات القرآنية والحديثية.
٦) المدخل إلى دراسة السنة النبوية.
٧) المدخل إلى دراسة علم الجرح والتعديل.
٨) المدخل إلى دراسة علوم الحديث.
٩) المدخل إلى دراسة علم عِلَل الحديث.
١٠) علم الرجال: تعريفه وكتبه.
١١) مصادر الحديث ومراجعه: دراسةٌ وتعريفٌ.
١٢) الميسَّر في علم مصطلح الحديث.
١٣) الميسَّر في علم الجرح والتعديل.
١٤) الميسَّر في علم الرجال.
١٥) الميسَّر في علم علل الحديث.
١٦) الميسَّر في علوم الحديث.
١٧) السنة النبوية: حجيتها وتدوينها: دراسةٌ عامةٌ مُوجَزةٌ.
١٨) حجية السنة النبوية في ضوء الأدلة الشرعية.
١٩) إنكار السنة: تاريخه وفِرَقه ودوافعه.
٢٠) تدوين السنة النبوية وتطوُّر التصنيف والتأليف فيها عبر القرون: عرضٌ علميٌّ مُوجَزٌ.
٢١) التعريف الوجيز بتفاسير القرآن العزيز.
٢٢) التعريف الوجيز بمناهج أشهر المصنِّفين في الحديث.
٢٣) الوجيز في تعريف كتب الحديث.
٢٤) الحديث الموضوع: أسباب اختلاقه وخطورة انتشاره وضوابط معرفته وطريقة التخلص منه.
٢٥) علم مصطلح الحديث: نشأته وتطوُّره وتكامله.
٢٦) علم عِلَل الحديث: تعريفه وأئمّته وكتبه.

٢٧) مبادئ التعامل مع السنة النبوية.
٢٨) الضوابط الأساسية لفهم الحديث النبوي.
٢٩) إلى طالب العلم.
٣٠) المنهج العلمي المفيد لطلب علم الحديث.
٣١) مباحث تمهيدية في علم الجرح والتعديل.
٣٢) مدرسة الحديث في الشَّام في القرنين الأول والثاني الهجريين: رُوَّادها الأوائل وخصائصها العلمية.
٣٣) أعلام المحدِّثين في الهند في القرن الرابع عشر الهجري وآثارهم في الحديث وعلومه.
٣٤) المحدِّثون من "أهل الحديث" في الهند وجهودهم في الحديث النبوي.
٣٥) المحدِّثون من الحنفية في الهند وجهودهم في الحديث النبوي.
٣٦) الإمام شاه وَلِيّ الله الدِّهْلَوي وجهوده في الحديث النبوي.
٣٧) صُوَرٌ مُشرِقةٌ من الدعوة إلى الله تعالى في العهد النبوي.
٣٨) أبو الحسن الندوي: الإمام المفكِّر الداعية المربِّي الأديب.
٣٩) أبو الحسن الندوي: رائد الأدب الإسلامي.
٤٠) محمد إقبال: الشاعر المفكِّر الفيلسوف.
٤١) محمد حميد الله: سفير الإسلام، وأمين التراث الإسلامي في الغرب.
٤٢) القاديانية: مؤامرةٌ خطيرةٌ وثورةٌ شنيعةٌ على النبوة المحمدية.

ثانياً: بالأردوية:

٤٣) علومِ حديث: تاريخ وتعارف.
٤٤) تسهيل مصطلحات حديث.

Pengantar Pengajian *al-Sunnah al-Nabawiyyah*

Oleh: **SYED ABDUL MAJID GHOURI**

هذا الكتاب

للسنة النبوية المشرَّفة مكانة جليلة في ديننا الحنيف وشرعنا القويم، وتأتي مرتبتها في الأهمية بعد مرتبة القرآن الكريم لكونها شارحةً ومبيِّنةً له.

فبما أن للسنة هذه المكانة العظمى والأهمية الكبرى، فلا بُدَّ لكل مسلم مثقَّف أن يكون ذا إلمام جيِّد بأهمّ جوانبها مثل: مكانتها في الدين والتشريع، وضرورة الاحتياج إليها في كل منهما. كما يجب عليه الوقوف على القواعد التي تُعينه في فقه السنة، وعلى الشبهات المثارة في التشكيك في حجيتها. وكذلك ينبغي له أيضاً الاطِّلاع على مصادر السنة التي يُرجَع إليها في الاستدلال بها، وكذلك على الدرجات التي تُحكَم بها الأحاديث من حيث الصحة والضعف.

وهذا الكتاب يتناول في طياته تلك الموضوعات بالغة الأهمية في السنة، ويعرضها في أسلوب مبسَّط، مراعياً للذين لم تتعمَّق دراستهم، ولم يتوسَّع اطِّلاعهم في هذا الباب.

KOLEJ UNIVERSITI ISLAM ANTARABANGSA SELANGOR
الكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور
INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERCITY COLLEGE SELANGOR

PENERBIT KUIS RMC

ISBN 978-967-0850-28-3
9 789670 850283